على مقهى فى الشارع السياسى

البحث عن ثورة

إحسان عبد القدوس

وهذا هو منتهى الضياع السياسى..

وزفر العجوز دخان الشيشة فى هدوء وقال :

ـ إن حالتك ولو أنها تعتبر حالة سياسية شاذة.. إلا أنها حالة عامة.

وصرخ الشاب :

ـ لماذا؟ وكيف تصل حالة شاذة إلى أن تكون حالة عامة؟

وقال العجوز فى بساطة :

ـ لأننا.. كما سبق أن قلت لك.. لا نعيش قضية وطنية ولكننا نعيش حالة وطنية..

وقال الشاب فى استخفاف :

ـ ما هو الفرق بين أن نعيش قضية أو نعيش حالة؟

وقال العجوز فى تأكيد :

فرق كبير.. فالقضية تقوم على تخطيط محدد نحو هدف محدد.. أما الحالة فقد تعجز عن أن تحدد التخطيط أو الهدف حتى مع سلامة النية وقوة الأمل.. وقد كنا قبل ثورة ٢٣ يوليو نعيش قضية.. وهى قضية جلاء الاحتلال البريطانى.. مع قضية تغيير نظام الحكم.. مع قضية التقريب بين طبقات الشعب.. وكنا نعتقد أن مجرد اكتساب هذه القضايا سيحل تلقائيا كل مشاكل الحالة التى كنا نعيشها.. أى الحالة السياسية والحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية.. وقد كانت بيننا خلافات حادة.. كان بيننا من يفرض أننا لن نكسب القضية إلا بثورة شعبية.. وبيننا من يعتقد أننا يمكن أن نكسبها بالمفاوضات والمحاولات السياسية.. ولكن لأنها قضية كأى قضية لاسترداد الحق فقد كانت خلافاتنا توحد

بيننا الهدف.. إلى أن حققنا فعلا ثورة ٢٣ يوليو التى بدأت كثورة شعبية تعتمد على قوة تنظيم عسكرى.. واستطاعت الثورة فى بدايتها أن تحقق فعلا بعض أهداف القضية الوطنية.. إلى أن انفرد التنظيم العسكرى بنفسه وأصبح أقوى من الثورة الشعبية.. فضاعت هذه الأهداف وأصبحنا نعيش فى حالة لا فى قضية.. والحالة تتطلب علاجا جانبيا يخفف من آلامها دون أن يقضى عليها.. كالرجل الذى يصاب بالشلل فنعطيه عكازا ليستند عليه أو عربة ليركبها ولكننا لا نبرئه من الشلل ليعود سليما معافى.

وقال الشاب معترضا :

ـ هذا غير صحيح.. إننا نعيش القضية.. وكل ما ينشر سواء فى صحف المعارضة أو صحف الحكومة أو فى أى منشورات خاصة.. يزدحم بالنقد العنيف لكل نواحى المسئولية التى تقوم عليها القضية.. سواء القضية السياسية أو القضية الاقتصادية أو القضية الاجتماعية.. فكيف تقول إننا لا نعيش قضية بل نعيش حالة.

قال العجوز مبتسما مستهينا بعقلية الشاب :

ـ إن مجرد النقد هو تعبير عن حالة.. أما القضايا فهى تتطلب بجانب النقد الإعتماد على موهبة الإبداع السياسى.. تماما كالقضايا الفنية.. فقد يشتد النقد لمسرحية أو فيلم أو أغنية ولكن هؤلاء النقاد لا يملكون موهبة القدرة على الإبداع الفنى بحيث يقدم أحدهم عملا فنيا جديدا يرتفع فوق النقد.. وهكذا أصبحت مصر.. تزدحم بالنقاد السياسيين دون أن يظهر بينهم مبدع سياسى واحد.. أى لم تظهر بينهم قيادة

سياسية تواجه القضية من أساسها مواجهة كاملة صريحة.. ولأنهم كلهم مجرد نقاد فهم يحصرون أنفسهم في الحالة القائمة ولا يطالبون بأكثر من تخفيف ثقلها.. وربما كان هذا هو ما كانت تتعمد تحديده الديمقراطية المصرية القائمة.. أي أن تكون ديمقراطية نقد وليست ديمقراطية ابداع سياسي.. بما يمكن أن يؤدي إليه هذا الإبداع من تطورات في جذور القضية الوطنية.

وصاح الشاب :

ـ ما هو ما يمكن أن تسميه إبداعا سياسيا.. إنه فرض الجديد.. أي التحرك نحو نظم جديدة.. وقوانين جديدة.. واجراءات جديدة.. والدولة لا تكف عن التحرك نحو عالم جديد.. للوصول إلى حل للقضية الوطنية.

وقال العجوز في إصرار :

ـ الدولة تتحرك فعلا نحو الجديد.. ولكنها تتحرك داخل حالة لا داخل قضية.. وكل ما يواجهها من مناقشات المعارضين هي أيضا مناقشات حول حالة لا مناقشات حول قضية شاملة.. أي أن كل ما هو جديد يرمي إلى التخفيف من ثقل الواقع لا إلى التطور نحو الحل.. ومثلا.. لقد وجهت الدولة دعوة إلى المواطنين للتبرع لسداد ديون مصر.. وظهرت أخيرا دعوة تدعو القادرين من المواطنين إلى التنازل عن حقهم في الدعم الذي تقدمه الدولة للمواد الاستهلاكية.. ومثل هذه الدعوات هو اعتراف بواقع الحالة الاقتصادية والاجتماعية القائمة في مصر.. وهي حالة وصول تعدد الطبقات بين القادرين وغير القادرين إلى مستوى فظيع بشع.. ولكن الدولة

لم تتخذ من هذه الحالة قضية وطنية.. ولم تواجهها كقضية وطنية.. واكتفت باعتبارها حالة قائمة وبدأت تستجدى التبرعات.. وقد فشلت الحكومة فى الاستجداء لأن المواطنين يعتبرون انفسهم أحرارا وهم يعيشون حالة تخص كلا منهم ولا يمكن فرضها عليهم.. علاوة على عدم ثقة المواطن فى مصير أمواله التى يتبرع بها.

أى انه لا يثق فى الحكومة.. وهو ما انتهى إلى تصوير الحالة القائمة بأنها حالة شعب غنى ودولة فقيرة.. شعب يستطيع أن يعطى وحكومة تستجدى.. وقس على ذلك جميع المشاكل التى تصورها حالتنا.. ولو كانت قد ظهرت بيننا شخصية سياسية إبداعية.. لاستطاعت أن تجمع الشعب والحكومة فى قضية واحدة تحقق القدرة على استغلال الدخل القومى فى اكتساب القضية الوطنية.. كأن تقوم الدولة مثلا: بفرض ضرائب فعلية لسداد الديون وتوفير الدعم دون حاجة إلى الاستجداء.

ومجرد القدرة على الوصول إلى جباية الضرائب الشاملة العادلة يحتاج إلى قدرة تنظيمية إبداعية خارقة تصل إلى فرض الضرائب حتى على الأموال المصرية المهربة إلى الخارج والتى تصل إلى المليارات وتكفى لكسب القضية.

وقال الشاب وهو فى حدة :

- إنك لا تستطيع أن تنكر أن جمال عبدالناصر كان سياسيا مبدعا.. واستطاع بإبداعه أن يحقق الثورة وأن يستمر بها مواجها أعنف الحالات التى كنا نعيشها.. حتى استطاع أن يقيم مجتمعا وواقعا مصريا كل ما فيه جديد.. إننا شعب وهبه الله

القدرة على الإبداع.. ولذلك استمرت ثورتنا قائمة حتى اليوم.. فى حين أن كل ثورات الشعوب الأخرى تعرضت لانتكاسات وانقلابات لأنها شعوب تتوافر لها القدرة على الإبداع كالشعب المصرى.

وقال العجوز فى هدوء :

ـ عبدالناصر كان مبدعا لأنه كان يعيش القضايا ولا يكتفى بحصر فكره فى الحالات التى تحيط به.. أى كان يجدد فى الأسس ولا يكتفى بطلاء الأبنية الخشبية القائمة على الأسس القديمة.. مهما كلفته عبقريته معاناة تنعكس على الشعب كله.. وربما لو كان الله قد أمد في عمره لاستطاع لطول تجاربه أن يصل إلى كسب القضية.. كالمحامى الذى يحتاج إلى محاولات كثيرة قبل أن يكسب القضية. بل إنى أصل إلى اعتبار أن أنور السادات كان مبدعا أيضا.. وإن كان ابداعه قد انحصر فى قضية واحدة وهى قضية الجلاء عن سيناء.. وقد وصل إبداعه إلى حد تحدى الرأى العام المصرى والعربى.. ولكنه كان كأنه إبداع يقدر واقع المستقبل الذى يعجز الرأى العام عن تقديره.. وذلك فى حين أن اغتيال السادات لم يكن يعبر عن أى إبداع.. لأن الذين اغتالوه لم يحددوا مصير أى قضية تعقب اغتياله.. وكأنهم لم يقدروا سوى مقومات شخصية السادات.. وكانت النتيجة أن هذا الاغتيال لم يؤد إلى أى تطور فى القضية عما كان قد وصل إليه السادات.. ولكن فقط أدى إلى تطور فى أسلوب الحالة التى نعيشها دون أى تطور فى أسسها.

وصاح الشاب ساخطا :

- حتى أفهمك فعليك أن تبدأ بتحديد مضمون القضية التى طالبنا بالتركيز عليها قبل أن نركز على الحالة التى نعيشها.. حالة الضياع السياسى والفقر الاقتصادى والفوضى الاجتماعية.

وقال العجوز وهو لا يزال هادئا :

- إن ثورة ٢٣ يوليو أعلنت فى بدايتها مفهوم القضية الوطنية التى تسعى إلى اكتسابها.. ووضعت هذه القضية فى ستة اهداف.. وحتى اليوم لم تحقق الثورة أى هدف من هذه الأهداف الستة.. كل ما استطعنا تحقيقه حتى اليوم هو الاستمرار بالثورة.. ورغم أننا مستمرون بها كنظام إلا أننا لا نعيشها.. بل إننا نتعمد تجاهل أهدافها.. ولم نعد نقدر أننا نعيش قضية وطنية مستسلمين لأن نعيش حالة تقوم على سعر رغيف العيش.. ولن نستطيع أن نستمر فى محاولة تحقيق الأهداف إلا إذا عدنا نعيش الثورة.. ثورة ٢٣ يوليو.. فإن الإبداع السياسى لا ينطلق ولا يفرض نفسه إلا فى حالة الثورة.

وقال الشاب وهو حائر :

- ذكرنى بالأهداف الستة التى أعلنتها ثورة ٢٣ يوليو..

وقال العجوز ساخطا .

- إن الوطنية لا تقوم على التذكير ولكنها تقوم على عدم النسيان.. فذكر نفسك حتى تنقذ وطنك من النسيان..

يصل بنا إلى حل القضية.. لأن الإبداع لا ينطلق إلا من خلال الثورة.

وقال الشاب فى استسلام :

ـ المهم.. أنك دفعتنى إلى مراجعة المستندات القديمة حتى استعدت ذكرى الأهداف الستة التى حددتها الثورة لحل القضية الوطنية.. ولم أقتنع بما قلته من أنها كلها أهداف لم يتحقق منها شيء حتى اليوم.. بالعكس.. لقد تحقق معظمها.. ومثلا.. إن الهدف الأول بين الأهداف الستة التى حددتها الثورة هو «القضاء على الاستعمار وأعوانه».. وقد كانت مصر أيامها واقعة تحت سيطرة الاحتلال البريطانى العسكرى.. فهل تنكر أن الثورة حققت القضاء على هذا الاحتلال.. ولم يعد على أرض مصر جندى بريطانى واحد.. ولا مواطن واحد يمكن أن يعتبر من أعوان هذا الاستعمار.. بل أن الثورة قضت كل الأحزاب السياسية المصرية التى كانت أحزابا تكونت وعاشت تحت السلطة الاستعمارية حتى لو كانت تدعى معارضتها.. أى أن الثورة حققت أول هدف من أهداف الستة.

وقال العجوز ساخرا :

ـ إن الاستعمار لم يعد ينحصر فى الاحتلال العسكرى وتطور واقعيا وأصبح يتشكل فى صورة الاحتلال السياسى.. والاحتلال الاقتصادى.. والاحتلال الاجتماعى.. بل أن الدول الاستعمارية لم تعد تلجأ إلى الاحتلال العسكرى إلا مضطرة بعد أن تفقد الأمل فى فرض الاحتلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى.. ولذلك فلا يمكن أن تعتبر أن ثورة ٢٣ يوليو حققت هدف القضاء على الاستعمار وأعوانه.. أى أن مصر

لا تزال دولة محتلة استعماريا.. ولو راجعت تاريخ ثورة ٢٣ يوليو في مواجهة الاستعمار لوجدت أنه كله تاريخ اتخاذ خطوات لم يعقب أيا منها خطوة تالية.. أي أن الخطوة الأولى كانت تنتهي دائما إلى الفشل.. وقد بدأت الخطوة الأولى في مواجهة الاحتلال العسكري البريطاني بعقد اتفاقية جلاء تحتفظ لبريطانيا بحق العودة إلى احتلال مصر إذا ما وقع أي تهديد على حدود تركيا.. وقبلت الثورة هذا الشرط المبتذل في إجحافه على أساس أنها تحقق خطوة لفرض حريتها الداخلية تعقبها خطوات.. وقد بدأت فعلا في ممارسة حريتها الداخلية بتأميم قناة السويس.. ولكن الاستعمار البريطاني والفرنسي كان لا يزال يعتبر نفسه قائما، فسلط حملة عسكرية على مصر اشتركت فيها اسرائيل لاستعادة السيطرة على قناة السويس.. ولكن.. كانت القيادة الاستعمارية العالمية قد انتقلت من بريطانيا وفرنسا إلى أمريكا والاتحاد السوفيتي.. ولم تكن القيادة الأمريكية تقر هذه الحملة العسكرية على مصر وأعلنت موقف الرفض.. ورأت الثورة المصرية أن تتخذ خطوة أوسع تجاه الإدارة الأمريكية حتى تعاونها على صد الاستعمار البريطاني والفرنسي.. وفعلا استطاعت أمريكا استنادا على موقف مصر أن تصد هذا الاعتداء وتجبر الدول الثلاث المتعدية على الانسحاب.. ولكن.. أمريكا نفسها بحكم قيادتها العالمية تعتبر دولة استعمارية.. وإن كان استعمارها يختلف في أسلوبه عن الاستعمار القديم فلا تعتمد على الاحتلال العسكري وحده بل تحاول أن تستعيض عنه بالاحتلال السياسي والاقتصادي مع الاحتفاظ بقوة الضرب العسكري..

وهذا ما اتبعته بالنسبة لمصر محتفظة بقوة الضرب عن طريق إسرائيل.. وواجهت أهداف الثورة المصرية محاولات السيطرة الأمريكية إلى أن اتخذت خطوة جديدة جريئة كانت تعتبر الأولى في العالم العربي.. وهي الخطوة التي قررت بها الاستغناء عن القوة الأمريكية العالمية بالاعتماد على قوة الإتحاد السوفيتي.. أي أن الخطوة الأولى فشلت وبدأنا خطوة جديدة.. وعاشت مصر أعواما طويلة في عالم جديد.. وهو العالم السوفيتي.. ولكن الثورة المصرية لم تستطع أن تحقق في هذا العالم أهدافها.. ومن أولها القضاء على الاستعمار وأعوانه.. فالاستعمار قائم مهما اختلفت مظاهره بين أمريكا وروسيا.. وكانت النتيجة أن اعتبرت مصر أن الخطوة نحو الإتحاد السوفيتي قد فشلت.. وانتقلت إلى خطوة أخرى عادت بها إلى الارتباط بأمريكا.. أي عادت إلى الاحتلال الامريكي السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى ولو لم يظهر في صورة احتلال عسكري.

وقاطعه الشاب قائلا :

- إن الاحتلال العسكري يظهر في صورة المناورات العسكرية التي تجمع بين القوات المصرية والقوات الأمريكية..

وقال العجوز معترضا :

- إن المناورات العسكرية تقوم على وحدة مصدر السلاح.. أي أن الدولة المستوردة للسلاح تقوم بمناورات مشتركة مع الدول المصدرة.. كحاجة إلى التدرب على استخدام هذا السلاح وتجربته دون أن تفرض هذه المناورات على إحدى الدولتين الاشتراك في حرب تشنها الاخرى.. أي أن أمريكا

مثلا لن تشترك فى حرب تشنها مصر على إسرائيل مهما تعددت المناورات المشتركة بينهما.. وقد قامت سوريا وليبيا بحملة دعائية على المناورات المشتركة بين القوات المصرية والامريكية فى حين أن كلتا الدولتين - أى سوريا وليبيا - كان قد سبق أن قامتا بمناورات مشتركة علنية مع القوات السوفيتية.. أى مع مصدر السلاح إليهما.. وهذا مع عدم إنكار أن المناورات العسكرية المشتركة لا تقوم إلا مع تجاوب سياسى مشترك.

وقال الشاب وعيناه ترتجفان من ثقل الضياع :

- كأنك تقول : إن لا أمل فى تحقيق الهدف الأول من القضية التى تحملت ثورة ٢٣ يوليو مسئوليتها وأعلنته وهو هدف القضاء على الاستعمار وأعوانه..

وقال العجوز وهو يتنهد كأنه يعانى الحسرة :

كان هناك أمل.. وكانت مصر هى إحدى الدول الثلاث التى اشتركت فى اطلاقه.. وهو الأمل فى تكوين جبهة عالمية قوية تضم أكبر عدد من دول العالم الثالث تتخذ موقف عدم الانحياز بين أمريكا والإتحاد السوفيتى.. ولم يكن هدف هذه الجبهة مقاطعة أمريكا والاتحاد السوفيتى وإعلان الحرب عليهما.. بل كان الهدف كله هو تكوين قوة عالمية موحدة تستطيع أن تتعامل معهما.. أى كان الهدف هو تحقيق الموازنة بين مصالح دول العالم الثالث ودولتى العالم الاول.. حتى لا تستنزف مصالح العالم الأول مصالح العالم الثالث.. وهو هدف يحقق الأمل فى القضاء على الاستعمار وأعوانه.. ولكن.. للأسف.. استطاعت القوى الاستعمارية أن تتسلل داخل حركة

عدم الانحياز وتفرض سيطرتها على كثير من الدول التى إنضمت إليها.. ووصلت إلى أن جعلت من دول عدم الانحياز دولا منحازة.

وانطلق الشاب قائلا كأنه تذكر :

ـ هذا هو ما دفع العقيد معمر القذافى أخيرا إلى المطالبة بوقف حركة عدم الانحياز وشطبها من الوجود والاعتراف بالواقع العالمى الذى يقوم على تقسيم العالم بين الدولتين العظميين.. أى بين أمريكا والاتحاد السوفيتى.. إن القذافى مفكر واقعى.. والواقع يؤكد استحالة وجود أى دولة كدولة غير منحازة.

وقال العجوز وهو يلوى شفتيه قرفا كأنه يهم أن يبصق :

ـ إن العقيد القذافى وصل بواقعيته إلى حد الاستسلام للواقع.. فى حين أن أى واقع لا يحول دون الدعوة للتطور به نحو الأفضل.. وهو يريد برفض الدعوة إلى عدم الانحياز، أن يضم الدول العربية إلى اتفاقية «يالتا» القديمة التى عقدت بين أمريكا والاتحاد السوفيتى، وقسما بينهما الدول التى كانت ميادين قتال فى الحرب العالمية الثانية.. أى أن يتم تقسيم دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية بين أمريكا والاتحاد السوفيتى كما قسمت دول أوروبا إلى دول أوربا الغربية ودول أوربا الشرقية.. فتصبح ليبيا وسوريا مثلا تحت قيادة الاحتلال السوفيتى بينما تصبح مصر والسعودية مثلا تحت قيادة الاحتلال الامريكى.. وهو لا يدرى أنه حتى فى الدول التى شملتها اتفاقية «يالتا».. كدول أوربا ودولة اليابان وغيرها.. تقوم دعوة شعبية قوية مطالبة بعدم الانحياز

وبالتحـرر من اتفاقيـة «يالتا».. وأى دعوة وطنيـة قد تستـمر عشـرات أو مئات السنين إلى أن تتـحقق.. ما دام المـبدأ الذى تطالب به قائما مستمرا. لذلك فإنى أدعو أن تستمر الدعوة إلى عدم الانحياز ولو أجيالا بعد أجيال إلى أن تتحقق.

وقال الشاب فى تردد :

- إن دعوة العـقيـد القذافى تخـتلف عمـا فرضتـه اتفاقـية «يالتـا».. فهى تضـمن لدول العـالم الثالث حق الاخـتيـار بين أمريكا والاتحاد السوفيتى.

وقال العجوز كأنه ينهره :

- إن اختيار المستـسلمين لا يوازى اختيار الأحرار.. ثم أن اجتـماعات مؤتمـر عدم الانحياز حـققت حتى اليوم جـانبا من جـوانب الحرية.. ولو أنه جـانب ضعـيف رمزى.. وهو جـانب توجـيه كلـمات إلى الإدارة الأمـريكيـة والإدارة السوفـيـتيـة بأسلوب أكثر حرية فى المصارحة.. وهو أسلـوب محرم على المنحازين.

وسكت الشاب برهة كأنه يجتر ما سمعه من كلمات ثم قال:

- إنك تصـر على أن الهـدف الأول لثورة ٢٣ يوليـو.. وهو التخلص من الاستعمار لم يتـحقق حتى اليوم.. فكيف تتصور أنه يمكن تحقيقه؟

وقال العجوز فى حدة كأنه زهق من طول الكلام :

- قلت لك : إن تاريخ الثورة هو تاريخ خطوات لم نصل بها إلى أهدافها.. فلنسـتمر فى الخطوات إلى أن ننجح فى خطوة.. وكى نستمر يجـب أن نعيش الثورة ولا نتجاهلها مـستسلمين للحالة التى أصـبحنا نعيشـها.. والثورة لم تعد فى حـاجة إلى

عمليات الهـدم أو عمليات انقلابيـة.. فقد كان سـهـلا عليها منذ بدأت القيام بالهدم وتحقيق الانقلابات.. ولكنها اليوم فى حاجة إلى الفكر الثـورى.. والتـخطيط الثـورى.. حتى نـحقق أهدافـا ثورية.

وعاد الـشاب سـاكتـا وطالت مدة سكوته بينمـا استـرخى العجوز كأنه يريح لسانه من مشقة الكلام.. إلى أن عاد الشاب يقول :

ـ لنتـرك الكلام عن الهـدف الأول من الأهداف الستـة التى أعلنتها الثورة.. ونتكلم فى الهـدف الثانى.. وهو هدف «القضاء على الإقطاع».

وقال الـعجوز وهو يـقوم منتـفضا ويـبتعـد كأنه يفـر من الشـاب:

ـ لنترك هذا الهدف الثانى إلى لقائنا التالى.. فلسانى لم يعد يحتمل مزيدا من ثقل الكلام.

التى تشملهم جميعا.. وكانت الخلافات السياسية التى تشهدها مصر هى فى الواقع تمثل الخلافات بين رؤساء الولايات الزراعية.. وكانت الديمقراطية التى كنا ندعيها تقوم على الاحتفاظ بقوة أصحاب الأرض الذين يملكون السيطرة على المجموع الأكبر من الناخبين الذين يعيشون على أرضهم.. وقد قامت ـ أيامها ـ كثير من المحاولات الثورية الوطنية للتخلص من هذا الواقع القائم.. ولكنها كانت محاولات عاجزة.. إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو، فكان أول ما حققته هو القضاء على هذا الاقطاع لتقيم من مصر دولة زراعية واحدة تخضع لسيطرة شعبية واحدة.. وحققت ذلك بالاستيلاء على أرض الولايات الزراعية وابعاد اشخاص الديكتاتورية الزراعية.. ثم قامت بتوزيع أرض مصر على من يزرعها من صغار الفلاحين.. كل فلاح أصبح مالكا لخمسة افدنة.. بل أنها تطورت إلى أبعد من ذلك خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعى نتيجة التحايلات التى حاول أن يفرضها الطامعون فى الأرض.. فقد كان قانون الإصلاح الزراعى قد أباح ملكية ثلاثمائة فدان كملكية فردية خاصة.. فاضطرت الثورة نتيجة مواجهتها هذه التحايلات إلى تخفيض مساحة الملكية الخاصة من ثلاثمائة فدان إلى مائتى فدان.. ثم عادت وخفضتها إلى مائة فدان.. ثم إلى خمسين فدانا لا غير.. فهل تستطيع أن تنكر بعد ذلك أن ثورة ٢٣ يوليو قد حققت الهدف الثانى من أهدافها الوطنية الستة التى أعلنتها.. وهو هدف القضاء على الإقطاع..

وقال العجوز فى هدوء وهو ينفث دخان الشيشة :

- إن كل ما حدث هو القضاء على المجتمع المصرى القديم

وإقامة مجتمع مصرى جديد فى كل مقوماته ولكن الإقطاع لم يقض عليه.. كل ما حدث هو أن انقلب هذا الإقطاع من إقطاع طبقى يمثل دكتاتورية أصحاب الأرض إلى إقطاع حكومى أى إقطاع «ميرى» يمثل ديكتاتورية الحكومة..

وصاح الشاب وهو يواجه العجوز بنظرات الاتهام :

- إنك تعيش الفكر الرجعى كبقية العواجيز.. ولا يمكن أن تؤمن وتعترف بأى تطور.. ورغم ذلك فما هى الدوافع والأسباب التى اقمت عليها اقتناعك بأن الثوة لم تحقق القضاء على الاقطاع؟

وقال العجوز وهو لا يزال هادئا :

- تستطيع أن تراجع تاريخ تطبيق قانون الإصلاح الزراعى منذ بدأ حتى ترى أنه لم يصل بعد إلى القضاء على الواقع الاقطاعى.. وأولا عليك أن تحدد معنى الاقطاع.. وستجد أن معناه الأساسى هو السيطرة على وسائل انتاج الأرض التى تحقق الاستيلاء على الدخل الذى يحققه رأس المال.. أى ما تحققه الأرض.. وكان كل اقطاعى يعتمد على تنظيم وإدارة كل الولايات الزراعية التى يملكها مهما اتسعت مساحتها.. ويختلفون فى مدى التعسف البشع بالفلاحين الذين يعتمدون عليهم فى زراعة الأرض.. وفوجىء المسئولون عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى بأن ٨٥٪ من مساحة الأرض التى استولوا عليها من الاقطاعيين هى أراض مؤجرة لصغار الفلاحين.. ولكنه ايجار يقوم على نظم عجيبة.. فقيمة الإيجار لا تحدد مسبقا عند توقيع العقد ولكنها تحدد وفقا للانتاج.. ووفقا للثمن الذى تحدده السوق لهذا الانتاج.. وذلك حتى

يضمن المالك نصيبه من هذا الثمن.. وهو دائما النصيب الأكبر الذى لا يترك للمستأجر أكثر من القدرة على الاستمرار بحياته.. وفى الوقت نفسه لم يكن المستأجر حرا بالنسبة للأرض التى يستأجرها بل كان يخضع خضوعا كاملا لأوامر ممثل المالك.. أى لناظر الخاصة أو للخولى.. وهو الذى يحدد كل ما يخص الأرض.. أى هو الذى يحدد ما يزرع وما تتطلبه زراعتها.. وفى الوقت نفسه هو الذى يمد الفلاح بكل ما تحتاج إليه زراعة الأرض ويضاف ثمنها إلى قيمة الإيجار.. أى أن المستأجر كان يعيش بكل مسئولياته تحت إرادة المالك.. ورغم ذلك فقد كان تحمل المالك لمسئولية إدارة الأرض واستسلام الفلاح لهذه الإدارة هو الذى يحقق ارتفاع قيمة الانتاج الزراعى الذى كانت مصر تعرف به.. وعندما اكتشفت الإدارة الثورية هذا الواقع الذى كان قائما.. واقتنعت فى الوقت نفسه بأن الفلاح لا يمكن أن يستقل بذاته لزراعة خمسة افدنة إلا داخل تنظيم إدارى عام يطبق على آلاف الافدنة حتى يستطيع أن يحقق زيادة الانتاج.. لذلك قررت الدولة أى الحكومة أن تتحمل مسئولية المالك الاقطاعى فى السيطرة على إدارة استغلال الأرض.. وقد استطاعت فعلا فى بداية سنوات الإصلاح الزراعى أن تحقق زيادة فى إنتاج الأرض.

وصاح الشاب ساخطا :

ـ هل تقصد أن الثورة عدلت عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى؟

وقال العجوز مبتسما فى استسلام :

ـ كل ما حدث أن الفلاح الصغير أصبح يحمل لقب «مالك»

بعد أن كـان يحمل لقب «مـستأجـر» ولاشك أن الثورة حـققت للمالك دخلا أكبـر مما كان يحصل عليه المستـأجر.. حتى أنها قررت أن تكون هيئة مؤسسة الاصـلاح الزراعى هيئة مستقلة عن الحكومـة حتى تـتحـرر من القوانين والـلوائح الحكوميـة وتستطيع أن تعطى أكثر للفـلاح.. ولكن هذا الاتجاه لم يستمر سوى عامين وانتصرت عليه بعد ذلك العقلية الإدارية الحكومية التى تكاد تعـتبـر كل الفلاحـين كأنهم مـوظفون حكومـيون.. وبدأت بهـيئـة الإصلاح الزراعى نفـسـه فأحـالتهـا إلى هيئـة حكومية بعد أن كانت هيئة مستقلة عن الحكومة.. وكل العاملين فيها اصبحوا من الموظفين الرسميين بعد أن كانوا عاملين فى مؤسـسة خـاصة قـائمة بذاتهـا.. والمرتب الحكومى له تـأثير خاص على الموظف.. فهو لا يعتبـره نتيجة عمل أو إنتاج قدمه بل يعتبره حقا له فى مـال «سايب» لا صاحب له ومن حقه أن يحـصل عليه حـتى بلا عـمل ولا إنتـاج. لذلك ترك الفلاحـون الأرض وتزاحموا لـلحصول على المرتب الحكومى.. والعـقلية الحكومية لا تعتبر المرتب قيمة لعمل أو إنتاج بل تعتبره رشوة لإسكات المطالبـين.. لذلك فـتحت أبواب الـوظائف للفلاحـين.. وارتفع عـدد العـاملين فى هيـئـة الإصــلاح الزراعى خـلال السنوات من مـائتى مـوظف فى مـؤسسـة حـرة إلى ٧٢ ألف موظف فى مؤسسة حكومية.. وباقى الفلاحين نثروا كموظفين فى باقى المـؤسـسـات الحكومـية.. وضـاع الانتـاج الزراعى المصرى بعد أن هجر الفلاح الأرض.

وصاح الشاب بأعلى صوته :

ـ ولكن الفلاح لا يزال فى الأرض ولا يزال يزرعها.

وقال العجوز وهو يتنهد فى حسرة :

- إن الفلاح الذى بقى فى الأرض سواء استسلاما لطبيعته المتعلقة بالأرض أو لأنه عجز عن الوصول إلى وظيفة تأخذه من على الأرض.. هذا الفلاح فقد كل دوافع زراعة الأرض لأنه فقد حرية امتلاك الثمار.. وأقوى دوافع الفلاح للعمل هو احساسه بأن ما يزرعه سيكون ملكا له.. ومنذ أن ينثر البذرة على الأرض وهو فى انتظار التباهى بملكية ثمار هذه البذرة.. وفى انتظار التباهى بإقبال التجار عليه ومحاباته والتزلف إليه ليبيع لهم ما تحايل على الأرض حتى طرحته.. وهو لا يتأثر بالثمن الذى يبيع به.. ويعتبر أن الله هو الذى يحدد نصيبه.. إنما يعيش متأثرا بزهوه بملكية ما أنتجه.. ولكن الدولة حرمته من الزهو بملكيته لإنتاجه وفرضت عليه أن يسلم كل إنتاجه لتحتفظ به فى مخازنها وتتولى هى بيعه.. وتحدد له نصيبه.. أى أنه أصبح يحس وكأنه يزرع للحكومة ولا يزرع ليزهو بنفسه.. وكانت النتيجة أن بدأ حماسه يهبط فى زراعة الأرض.. وهبط إنتاجه إلى الحضيض.. خصوصا زراعة المحاصيل التى تستولى عليها الحكومة كالقطن أو القمح أو الأرز أو الذرة.. وقد يتحمس لزراعة انتاج لا تستولى عليه الحكومة فيزرع نباتات الخضروات كالبامية والملوخية والسبانخ أو يزرع الفاكهة.. لأنها نباتات تحقق له الإحساس بحرية الملكية.. ولهذا فنحن اليوم لسنا فى حاجة إلى استيراد الملوخية مثلا.. لأننا ننتج منها ما يكفى مصر ولكننا أصبحنا فى حاجة إلى استيراد أكثر من ٦٠٪ مما نحتاجه من القمح

لأن الفلاح فقد إحساسه بملكية ما يزرعه منه.. رغم أنه أصبح مالكا للأرض..

وقال الشاب ساخرا :

ـ كأنك تعتبر نفسك خبيرا فى علم النفس.. وتعتبر أن قانون الإصلاح الزراعى أصاب الفلاح بحالة نفسيه أبعدته عن الأرض التى يزرعها.

وقال العجوز فى إصرار :

ـ إن المجتمع الفلاحى تطور بعد الثورة إلى مجتمع أرقى وأقوى بعد أن تحرر من سيادة ديكتاتورية الإقطاع.. وإذا كان قد أصبح خاضعا لسيادة الدولة فهى سيادة لا تنكر شخصيته ولا تنزل بها إلى مستوى العبيد كما كان يعيش أيام الإقطاع.. وقد زودت الدولة هذا المجتمع الجديد بالتعليم المجانى وأنارت حياته بالكهرباء وأوصلت إليه مياه الشرب الصافية حتى لا يشرب من الترعة.. و.... و.... ولكن الدولة فى كل ما تقدمه للفلاح لا تحسب حساب استمرار ارتباطه بالأرض.. ومثلا... لقد كان الإقطاع يحرم الفلاحين من الالتحاق بالمدارس لأنه يؤمن بأن التعليم يبعد الفلاح عن الأرض.. ولم يظهر ـ أيامها ـ من أبناء الفلاحين المتعلمين سوى أفراد قلائل يعتبرون ظواهر تناقض المجتمع الفلاحى.. ثم جاءت الدولة ففتحت أبواب التعليم المجانى أمام المجتمع الفلاحى..وأصبح بين أبناء صغار الفلاحين من يتخرج مهندسا أو طبيبا أو اديبا أو.. أو... والذين لم يتخرجوا فى الجامعات كانوا قد التحقوا بمدارس يتعلمون فيها حرفة.. وكل ذلك دون أن تقيم الدولة مدارس لتعليم الفلاحة والرقى بها.. وكانت النتيجة أن تحقق

ما كان يخشاه الاقطاعيون وهو ابتعاد الفلاح عن الأرض.. وعلاوة على ذلك فإن وصول الكهرباء إلى المجتمع الفلاحى أدخل التليفزيون إلى كل بيت.. والتليفزيون لا يعرض أبدا ما يدفع الفلاح إلى الزهو بأرضه والتمسك بها.. بل كان كل ما يعرضه تحريض له على أن يترك الأرض ويبحث عما يوفر له حياة أفضل.. وأكثر من ذلك.. أن تطور الحالة الاقتصادية جعل الفلاح الصغير يفضل أن يكون فلاحا أجيرا عن أن يكون فلاحا مالكا.. لأن أجر العامل الفلاح ارتفع إلى ثلاثة وأربعة جنيهات فى اليوم أى يحقق له دخلا أعلى من الدخل الذى يحققه وهو مالك لفدان أو لخمسة أفدنة من الأرض.. ثم هناك السبب الأقوى لما وصلنا إليه من عجز زراعى وهو أن الثورة قررت أن تجعل من مصر دولة صناعية.. فانتقل الفلاح من الأرض إلى المصنع - بلا تقدير سليم للواقع - وكانت النتيجة أن أصبحنا دولة زراعية ضعيفة ودولة صناعية أضعف.

وقاطع الشاب كلام العجوز كأنه يشفق عليه من حدته :

- مهما عددت من مشاهد عجز الثورة بعد أن قضت على الإقطاع فإن الواقع يشهد بأن الفلاح لا يزال يمثل أغلبية الشعب المصرى ولا تزال أغلبيته مرتبطة بالأرض.. فكيف ننقذ هذه الأرض ونحقق باستغلالها نهضة مصر.. هل نطالب بإلغاء قوانين الإصلاح الزراعى؟

وقال العجوز فى تأكيد :

- لا.. أبدا.. إن كل ما أطالب به هو البدء من جديد فى إعداد قانون الإصلاح الزراعى.. حتى لا يكون مجرد انتقال من الإقطاع الطبقى إلى إقطاع الدولة.. وأطالب بأن يقتصر القانون

الذى تصدره الدولة على تحديد ملكية الأرض الزراعية بالنسبة للفـرد.. حتـى تحول دون الاقطاع الزراعى.. وبـعد ذلك يتـرك الأفراد فى منتهى حرية إدارة واستغلال الأرض التى يملكونها زراعيـا.. وأعتـقد أن هذا ما تـتجه إليـه الدولة.. ويوسف والى وزير الزراعة يبذل مـجهودا مضنياً فى إطلاق حرية مـسئولية أصـحاب الأرض.. بـل أنه بدأ الإتجاه إلـى تكوين الجـماعـات الزراعيـة التى تملك الأرض باسم الجماعـة لا باسم الفرد.. أى أننا ننتقل من الإقطاع الطبـقى إلى إقطاع الدولة ثم إلى الإقطاع الجـمـاعى وهو الإقطاع الأقـرب إلى صيـانة الهـدف الثـورى بالقـضـاء على الديكتـاتورية الاقطاعـيـة لأن قـوة الجمـاعـة لا تنحصـر فى فرد يمكن أن يفـرض نفسه ديكـتاتورا.. وعلى العـموم فـإن كل الدول الثـورية فى العـالم الاشتـراكى بدأت بالاستـيلاء على الأرض وتحـريرها من الاقطاع ولكن كل هذه الدول عجـزت عن الاحتفاظ بقـيمة انتاج الأرض فـبدأت تدخل تعديلات كثيرة فى قـوانين الاصلاح الزراعى تمنح حرية أكثر لمن يـملك الأرض.. يحـدث هذا حـتى عـلى أرض الاتحـاد السوفيتى.

وسكت الشاب طويلا كأنه يستعيد ما سمعه ثم قال :

ـ لنتحـدث الآن فى الهدف الثالث الذى حـددته الثورة لحل القضيـة الوطنية.. وهو هدف «القضاء على الاحـتكار وسيطرة رأس المال»..

وقال العجوز وهو يقفز مبتعدا :

ـ دعنى الآن حتى أريح لسانى من ثقل الكلام.

القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال

٣

قال الشاب كأنه يتحدى العجوز :

ـ إنك تصر على أن كل ما تعانيه مصر يرجع إلى أنها تعيش متاعب حالات لا تربطها بقضايا وطنية.. وأن أى حالة لا يمكن أن تحل إلا إذا كسبت مصر أولا القضية التى فرضت هذه الحالة.. وعندما طالبتك بأن تحدد لى مضمون هذه القضايا الوطنية وقسمتها إلى ستة أهداف لم يتحقق أى هدف منها حتى اليوم.

رغم مرور أكثر من أربعة وثلاثين عاما على بداية الثورة.. فالهدف الأول وهو «القضاء على الاستعمار وأعوانه» أصررت فى أحاديثك السابقة أنه لم يتحقق.. والهدف الثانى وهو «القضاء على الإقطاع» أصررت أيضا أنه لم يتحقق إلا فى حدود انتقاله من اقطاع طبقى إلى اقطاع حكومى.

ونصل فى حديثنا اليوم إلى الهدف الثالث من الأهداف الستة التى حددتها الثورة.. وهو هدف «القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال».. ولا أظن أنك ستتنكر أيضا أن هذا الهدف قد تحقق.. فإن كل رأس المال المصرى كان يقع قبل

الثورة تحت الاحتكار الأجنبى.. حتى أرض مصر الزراعية التى كانت تمثل النسبة الكبرى فى رأس المال المصرى، كان كل انتاجها خاضعا للاحتكار الأجنبى.. والأجانب هم الذين يحددون ثمن القطن وثمن القمح وثمن كل المنتجات الزراعية حتى ما يستهلك منها محليا.. وكانت مصر كلها تعيش فى قبضتهم وتحت رحمتهم أو تحت رحمة الظروف التى تحيط بهم لا الظروف التى تحيط بنا.. وقد استطاعت الثورة أن تتخلص من كل هؤلاء الأجانب وطردتهم من مصر مع كل المؤسسات التى كانوا قد أقاموها لتحقيق أطماعهم.. ومعنى هذا أن الثورة قد حققت فعلا الهدف الثالث من اهدافها الستة وهو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال.

وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة ويبحلق فى الشاب ساخرا من عقليته :

ـ حتى هذا الهدف لم يتحقق حتى اليوم.. كل ما حدث هو أن ممثلى رأس المال الأجنبى نقلوا إقامتهم من داخل مصر إلى خارجها.. دون أن يفقدوا قوة احتكارهم للاقتصاد المصرى وسيطرتهم عليه.. وقد حاولوا فى البداية الاعتماد على مؤسسات أو شركات اقتصادية تبدو فى مظهرها كأنها مصرية خالصة.. ولكنها فى الواقع تقوم ممثلة لرؤوس أموال أجنبية.. وقد تنبهت الثورة إلى هذه المؤسسات والشركات التى تحتفظ بالمظهر المصرى وهى خاضعة للسيطرة الأجنبية فقضت عليها بأن فرضت عليها التأميم.. ماذا يعنى التأميم؟.. إنه يعنى سيطرة الدولة.. وقد انتقلت السيطرة على التعامل الاقتصادى إلى موظفى الدولة دون أن يكون لديهم أى تخطيط

جديد للتخلص من الاحتكار وسيطرة رأس المال.. ووجدوا أنفسهم مضطرين إلى السير فى نفس الطريق القديم الذى كان يفرض نفسه قبل الثورة وخصوصا فى الاستسلام لرأس المال الأجنبى.. وقد وجدوا أن هذا الطريق يمنح رجل الأعمال الذى يعتبر وسيطا بين رأس المال الأجنبى والمصرى «عمولة».. أى مبلغا من رأس المال نظير الخدمات التى استطاع أن يؤديها.. فكان أن أعتبر موظفو الحكومة أنفسهم من رجال الأعمال الذين يستحقون قبض عمولات على ما يقدمونه من خدمات.. حتى لو كان وضعهم كموظفين رسميين يحرمهم من هذه العمولات فإذا مدوا أيديهم إليها تعتبر رشاوى.. وانتشرت هذه الرشاوى حتى أصبحت مبدأ واقعا لا يقتصر تطبيقه على كبار الموظفين ورؤسائهم بل يشمل كل موظفى الحكومة نظير كافة أنواع الخدمات التى يقدمونها مهما بلغت تفاهتها.. ولأن هذه الرشاوى أصبحت أقرب إلى الحق المعترف به فقد ارتفعت إلى أضعاف أضعاف ما كان يحصل عليه رجال الأعمال فى العهد الرأسمالى من عمولات.. ولأن الموظفين لا يستطيعون المجاهرة بما استولوا عليه من رشاوى فلم يكن فى استطاعتهم الاحتفاظ بها داخل مصر على الأقل ليوظفوها فى مشاريع اقتصادية ترفع من مستوى الاقتصاد المصرى.. فكانوا يهربونها ويحتفظون بها خارج مصر.. حتى اصبحت الأموال التى يملكها مصريون فى الخارج توازى أضعاف ما كان يملكه المصريون قبل الثورة بما فيها ما كان يملكه فى الخارج الملك فاروق وبقية أفراد العائلة المالكة.. إن فى الخارج الآن مصريين يعتبرون من أصحاب البلايين

لا الملايين.. بل إن بعضهم تخلى عن التعامل مع مصر حتى يريح نفسه من دوشة الاتهام وأصبح يتعامل ببلايينه مع دول أخرى.. ورأس المال الأجنبى لم يكن يتأثر بدفع هذه الرشاوى فهو يضيفها ببساطة إلى رأس المال الذى تدفعه مصر.. وهناك قصة معروفة لإحدى الشركات الفرنسية كانت قد تقدمت لتحقيق مشروع تطالب به مصر.. وبعد أن كادت تحصل عليه انسحبت عنه.. وسئلت إدارة هذه الشركة فى دهشة عن أسباب انسحابها.. فقالت : إنها وجدت أن قيمة الرشاوى التى فرض عليها أن تدفعها إلى الموظفين المصريين تبلغ ثلث مجموع رأس المال الذى كانت قد خصصته للمشروع ولا تستطيع أن تزيد عليه.. أى لا تستطيع أن تقوم بتنفيذ هذا المشروع.. وفى الوقت نفسه لم تكن الحكومة المصرية تهتم بارتفاع قيمة ما تخصصه من أموال للقيام باى مشروع.. وخصوصا قيمة ثمن ما تستورده من بضائع استهلاكية.. لأنها كانت تحرص على عدم ارتفاع الأسعار بأن تمولها من باقى ميزانيتها بما تسميه الدعم.. حتى لا يثور الرأى العام المصرى على الغلاء وتحتفظ بهدوئه باحتفاظها بانخفاض الأسعار.. أى أن نسبة كبيرة تتكلفها الدولة من ارتفاع ميزانية أى مشروع ومن مقاومة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، أى نسبة كبيرة مما تسميه الدعم.. تفرض لتغطية قيمة الرشاوى التى يحصل عليها الموظفون المسئولون عن تحقيق أى مشروع أو أى عملية.

وصاح الشاب مقاطعا :

ـ إنك تتجاهل أن الثورة كانت حريصة منذ يومها الأول

على فرض قوانين تصد الرشاوى وتصد التلاعب بأموال الدولة.. فلا يمكن أن تدعى أن كل ما نعانيه هو نتيجة لأن الرشوة اصبحت حقا فى عهد الثورة.

وقال العجوز فى هدوء :

- إنى لا اقول ان سبب ما نعانيه هو مجرد الرشوة اصبحت حقا.. ولكنى فقط استشهد بمظهر من مظاهر الحالة التى نعيشها.. والقوانين التى فرضتها الثورة لمقاومة الرشوة لم تكن تطبق لحماية الاقتصاد المصرى ولكنها كانت تطبق وفقا للمواقف السياسية لأشخاص المرتشين.. فمن أعتبر موقفه مضادا للثورة سلط عليه قانون الرشوة ومن كانت الثورة مطمئنة إلى موقفه لا يصل إليه هذا القانون مهما جمع من رشاوى.. وأغلبية البلايين المهربة خارج مصر يملكها أشخاص كانوا فى يوم من الأيام من أبرز شخصيات القيادة الثورية.. ومع هذا.. فإن السبب الأساسى لما نعيش فيه من عجز هو أن الثورة أعلنت هدف «القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال» كشعار تؤمن به فعلا ولكنها لم تكن قد أعدت لهذا الهدف أى تخطيط يعتمد على نظرية أو مذهب اقتصادى محدد.. أو يحدد اجراءات محددة.. ولكنها كانت تنطلق عشوائيا.. مما أشاع الفوضى التى أدت إلى عجز الدولة عن تحقيق الهدف.. وقد بدأت الدولة الثورية بأن حصرت هدفها فى الأشخاص الذين كانوا يمارسون الاحتكار والسيطرة على رأس المال.. فتخلصت منهم فعلا ولكنها لم تكن تعتمد على أى تخطيط لما يعقب التخلص منهم.. فكان كل ما حدث هو أن حل محل الأشخاص القدامى أشخاص جدد

يزدادون عنهم فى إطلاق حرية البطش وحرية الجشع لأنهم يمثلون شخصيات رسمية تملك قوة فرض سيطرة الدولة.. وأصبح الواقع الذى تعيشه مصر فى استسلام هو عجز الدولة عن تحقيق أى مشروع تحقيقا كاملا لا تشوبه الفوضى والاستنزاف.. حتى الرئيس جمال عبدالناصر نفسه كان فى قمة الحماس لتحقيق مشروع السد العالى.. ووجد أنه لا يستطيع تركيز الاعتماد على المؤسسات والسلطات والاجراءات الحكومية فى تحقيق هذا المشروع.. فاتجه إلى الاعتماد على شخص واحد كان معروفا عنه أنه صاحب عقلية تؤمن بحرية رأس المال.. وقادر على تحقيق أى مشروع ينطلق من هذه الحرية.. أى حرية التخطيط لاجراءات التنفيذ.. وكان هذا الشخص قد سبق أن فرضت عليه الدولة تأميم كل الشركات التى كان قد أقامها واستكملت كل سيطرتها عليه.. ولكن عبد الناصر اعتمد عليه وأصدر أوامره بتحريم تدخل الدوائر الحكومية فى أى شأن من شئون مسئوليته الخاصة بإقامة السد العالى.. أى تركه حراً حرية الراسمالى الوطنى فى تحقيق مشروعاته، وهذا الشخص هو عثمان أحمد عثمان مؤسس شركات المقاولون العرب، وقد استطاع فعلاً بحريته أن ينجح فى تحقيق المسئولية التى عهدها إليه لإقامة السد العالى وأروى لك هذه القصة القديمة لأستشهد بأن الثورة عندما أعلنت هدف «القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال» لم تضع حتى اليوم النظرية أو المذهب الاقتصادى الآخر الذى يفرض على رأس المال أو على اجراءات تحقيق المشروعات.. إنما استمرت حتى اليوم تعيش عشوائيا حتى تتناقض فى كل

اجراءاتها وما تصدره من قوانين اقتصادية.

وقال الشاب كأنه يقاوم الاقتناع بما يسمعه :

- إن ثورة ٢٣ يوليو اختارت النظرية الثابتة التى تفرضها على الاقتصاد المصرى بكل تطبيقاته واجراءاته.. وهى النظرية التى أعلنت بها أن مصر أصبحت دولة اشتراكية.

وقال العجوز ساخرا :

- إن الدوافع التى دفعت الثورة إلى إعلان النظرية الاشتراكية.. لم تكن دوافع اقتصادية قائمة على دراسة كاملة لوضع مصر الاقتصادى وما يجب أن يقوم عليه.. ولكنها كانت دوافع سياسية تقوم على الموقف المصرى السياسى بالنسبة للجبهة الرأسمالية.. أى الجبهة الأمريكية.. أو الاشتراكية.. أى جبهة الاتحاد السوفيتى.. ولذلك فقد تطور الوضع الاقتصادى الاشتراكى فى مصر تطورا عشوائيا يقوم على تطورات الموقف السياسى.. ولذلك لم تحقق الاشتراكية كيانا اقتصاديا ثابتا لمصر يحقق أهداف الثورة.. وعندما وصل الموقف السياسى إلى العودة للتعامل مع الجبهة الرأسمالية.. بدأت الاشتراكية تتطور نحو الرأسمالية.. ومثلا.. فرضت الدولة أخيرا رسوماً على الافراد للمرور فى الطرق الطويلة الجديدة التى تنشئها.. كما بدأت تدعو إلى فرض الجهود الذاتية لتحقيق المشروعات أى أن يقوم بها الأفراد أنفسهم لا حكومة الدولة وأن يدفعوا تكاليفها من تجميع رؤوس الأموال الخاصة لا من رأس المال العام وكما تطالب بتبرعات الافراد لسداد الديون أو لتغطية ميزانية الدعم.. و.. وكل هذه من مظاهر المجتمع الرأسمالى لا المجتمع الاشتراكى.

وصاح الشاب فى ثورة :

- كأنك تطالب بأن يعود الوضع الاقتصادى المصرى إلى ما كان عليه قبل الثورة.. أى وضع الاحتكار وسيطرة رأس المال..

وارتفع صوت العجوز فى ثورة أعنف :

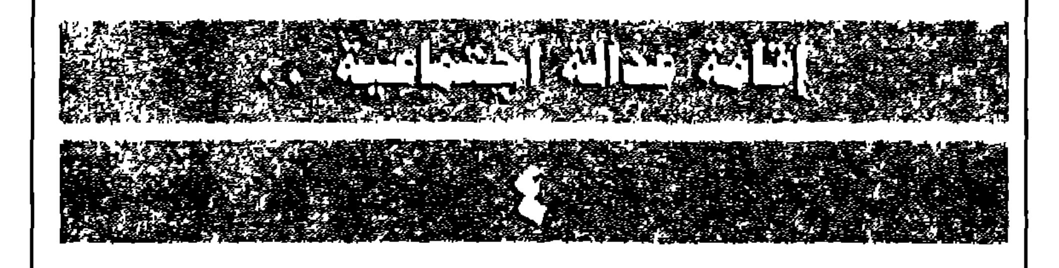
- لا.. إن ما أطالب به هو أن نعيش ثورة يوليو اقتصاديا كأننا فى بدايتها.. وكل الثورات العالمية حققت بسرعة فرض نفسها على هدم كل ما كان قائما.. ولكنها تستغرق سنوات طويلة حتى تتم بناء كيانها الاقتصادى الذى يتقدم بالوضع الوطنى إلى الأفضل والأعلى.. كما حدث فى الثورة الفرنسية.. والثورة الأمريكية.. وكما أن الثورة الماركسية فى الاتحاد السوفيتى لا تزال تحاور استكمال قوة كيانها الاقتصادى.. وكل ما نعانيه من عجز هو نتيجة تجاهل أننا لا نزال نعيش ثورة ٢٣ يوليو.. لقد فقدنا الروح الثورية والفكر الثورى الذى يمكن أن يلهمنا الإبداع الاقتصادى الذى نبنى به الكيان الذى طالبت به الثورة.

وسكت الشاب طويلا كأنه لم يعد يستطيع مقاومة اقتناعه بما سمعه.. ثم قال :

- وما رأيك فى الهدف الرابع الذى حددته الثورة ضمن أهدافها الستة.. وهو هدف «إقامة عدالة اجتماعية»..

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

- دعنا نهضم أولا ما تحدثنا فيه وتستوعبه عقولنا قبل أن ننتقل إلى الهدف الرابع..



قال الشاب كأنه يتحفز لمعركة أخرى مع العجوز :

ـ لقد ناقشنا حتى اليوم ثلاثة أهداف من الأهداف الستة التي أعلنتها ثورة ٢٣ يوليو منذ بدايتها لحل القضية الوطنية.. وانتهينا بإصرارك على أن الأهداف الثلاثة لم تتحقق حتى اليوم.. ورغم ما تحملته من متاعب هذا الإصرار فإنني أريد أن انتقل بمناقشاتنا إلى الهدف الرابع من أهداف الثورة.. وهو هدف «إقامة عدالة اجتماعية» ولا أعتقد أنك ستصر على أن هذا الهدف أيضا لم يتحقق.

إن مصر تعيش وضعا اجتماعيا يختلف اختلافا كاملا عن الوضع الاجتماعي الذى كانت تعيشه قبل الثورة.. وصحيح أنه لا يزال مجتمعنا قائما على أغنياء وفقراء.. ولكن الأغنياء لم يعودوا بشوات وبهوات.. والفقراء لم يعودوا عبيدا وحفاة.. والفلاح أصبح اليوم يستطيع أن يتحدى صاحب الأرض وهو آمن.. والعامل سواء عن طريق النقابة العمالية أو عن طريق التعبير عن نفسه يستطيع أن يتحدى صاحب رأس المال..

وحتى لو كان صاحب رأس المال هو الحكومة نفسها.. و.. و.... أى أن العدالة الاجتماعية قد تحققت بفرض القوانين وتحديد السلطات بل وصلت العدالة إلى حد الاستغناء عن القوانين والسلطات.

وقال العجوز وبين شفتيه ابتسامة ساخرة :

ـ لقد سبق أن قلت لك : إن ضعف الثورة فى تحقيق أهدافها كان نتيجة أنها حصرت نفسها فى مظاهر الحالات التى واجهتها دون أن تصل إلى بواطن كل حالة لتجعل منها قضية وطنية تسعى إلى كسبها.. وكما سبق أن قلت لك أن الثورة اكتفت للتحرر من الاستعمار الأجنبى بالتخلص من مظهر حالة الاحتلال العسكرى.. دون أن تصل إلى كسب قضية الواقع الاستعمارى.. وهو واقع الاحتلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى.. فكذلك حصرت نفسها فى اقامة العدالة الاجتماعية على مواجهة مظاهر حالة المجتمع الذى كان قائما، وقد بدأت الثورة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالقضاء على الطبقة القيادية التى كانت تحكم المجتمع.. بحرمانها من سيطرتها على الأرض وعلى رأس المال القومى.. ولكنها لم تكن قد حددت صورة مجتمع جديد قائم على مذهب محدد وتنظيم واقعى.. فكانت النتيجة أن ظل كل المجتمع يخضع لطبقة واحدة حاكمة.. وإن كان قد تغير كيان الطبقة القديمة إلى كيان طبقة أخرى.. ولم تقم هذه الطبقة الجديدة على العدالة الاجتماعية بل قامت على أساس السيطرة على الحكم كما كانت قبل الثورة.. حتى أصبح يقال : إن المجتمع المصرى أصبح يقوم على طبقة عسكرية حاكمة وطبقة مدنية محكومة..

أى أن الثورة لم تواجه قضية اجتماعية ولكنها واجهت حالة اجتماعية اكتفت بالقضاء على مظاهرها.. دون أن تصل إلى كسب القضية الاجتماعية التى تقوم عليها هذه الحالة.. فمثلا..

كانت من أول المظاهر التى قررت الثورة إلغاءها هو مظهر «الطربوش» الذى كان مفروضا أن يضعه كل طالب على رأسه إذا دخل المدرسة.. ومفروضا على كل موظف.. ومفروضا على كل فرد فى أى لقاء رسمى كمظهر من المظاهر الاجتماعية المفروضة.. ولكنها ألغت الطربوش دون أن تختار أى غطاء رأس يحل محله لاستكمال المظهر الرسمى للمجتمع المصرى.. كما أن رأس الإنسان فى حاجة غالبا إلى التغطية من عنف الشمس والهواء.. أى أن القيادة الثورية لم تقرر مثلا اختيار العمة أو اللبدة أو الطاقية أو العقال الذى لا تزال كثير من الدول العربية تتخذه غطاء رسمياً لراس أهل المجتمع، ولم تبتكر أى غطاء للراس تعترف به ولو كان أقرب إلى القبعات العسكرية.. وكانت النتيجة أن أصبح غطاء الراس أحد عناصر تشويه المجتمع المصرى.. فبعض الأهالى اختار القبعة بدلا من الطربوش.. أو «البيريه» أو أى غطاء يخطر على باله ولو كان مجرد قطعة من القماش يلفها فوق رأسه..

وإن كان المجتمع الرسمى لا يسمح بتغطية الرأس ولا تدخل إليه إلا براس مكشوف.. وحدث أيضا أن ألغت الثورة كل مظاهر الزى أى البدلة التى فُرضَ أن يرتديها كل من يشترك فى أى جمع رسمى.. كالبدلة المقصبة بالذهب التى كان يرتديها الوزير.. أو بدلة الردنجوت أو الفراك أو الاسموكنج التى يرتديها أفراد المجتمع القيادى فى المناسبات

الرسمية.. ولم يلغ هذا الزى كمبدأ اجتماعى تؤمن به الثورة.. بل أن الثورة استمرت سنوات دون أن يخطر على بالها إلغاء هذه الأزياء.. إلى أن قام الرئيس جمال عبد الناصر بأول رحلة خارجية رسمية له.. وكانت رحلة بدعوة من الرئيس «تيتو» إلى يوغسلافيا.. وقد صحبه وفد كبير كنت أنا شخصيا من بين أفراده.. وصدرت إلينا تعليمات بأن يعد كل واحد من أفراد الوفد بدلتين رسميتين لنفسه.. أقرب فى زيهما إلى طراز البدلة الاسموكنج.. وإن كان الخبراء قد ادخلوا عليها بعض التعديلات لتختلف عن البدلة التى كانت تظهر قبل الثورة أيام الملك.. وَعُيِّنَ الترزى الذى سيقوم بإعداد هذه البدلة لكل أعضاء الوفد... وهو ترزى أجنبى كان معروفا بأنه متخصص فى إعداد ما يلبسه أفراد الطبقة الراقية أيام زمان.. وقد دفعت أنا شخصيا مبلغا كبيرا قصم ظهرى وأفلسنى لهذا الترزى حتى يعد لى البدلتين اللتين أمرت باعدادهما.. إلا أن سافرنا فعلا.. وفى الحفل الرسمى الساهر الأول الذى أعده الرئيس «تيتو» لاستقبال الوفد وقف جمال عبدالناصر أمام المرآة يرتدى البدلة الاسموكنج الرسمية التى أعدت له.. ولكنها لم تعجبه وثار عليها وأمر بالاستغناء عنها على أن يظهر فى الحفل ببدلة عسكرية عادية.. وأبلغنا بهذا القرار فخلعنا كلنا بدل الاسموكنج وأعدناها إلى حقائبنا وظهرنا بالبدلة العادية وضاع علينا الثمن الغالى الذى دفعناه للترزى الأجنبى.. والذى لا يزال يحز فى نفسى حتى اليوم.. ومعنى هذا أن إلغاء الظهور بملابس مميزة لم يكن نتيجة قضية تعبر عن مبدأ من مبادىء الثورة ولكنه كان نتيجة مظهر من مظاهر حالة خطرت

أمام عبدالناصر.. وأحب أن أقول لك انى أؤيد تاييدا مطلقا إلغاء الطربوش كغطاء رسمى للراس المصرى.. فهو ليس زيا مصريا ولكنه زى مقتبس عن الزى التركى العثمانى كما أؤيد تاييدا مطلقا إلغاء الزى الخاص بافراد المجتمع الحاكم.. لأنه أيضا زى مقتبس عن مجتمعات أجنبية.. ولكنى أتحسر على عدم محاولتنا استبدال المظهر الذى نرفضه بمظهر نقتنع به ويحل محله.. ماوتسى تونج عندما أقام المجتمع الصينى الجديد بعد الثورة وضع زيا موحدا تعترف به الدولة رسميا لكل أفراد الشعب من أوله إلى آخره.. وكم كنت أتمنى أن تختار الثورة زى الجلابية كزى رسمى نعترف به.. فإنى إلى اليوم لا أرتاح ولا أنعم بنفسى إلا وأنا أرتدى الجلابية.

إنك تستشهد بمظاهر تافهة لا قيمة لها فى بنيان المجتمع المصرى الذى أقامته الثورة.. ما قيمة غطاء الراس أو الزى الذى يرتديه الناس بكل طبقاتهم فى التاثير على الكيان الاجتماعى.. وكنت تستطيع أن تستشهد مثلا بما فرضته الثورة بمجانية التعليم.. لقد أصبح التعليم حقا لكل أفراد الشعب وهو ما حقق بناء مجتمع مصرى جديد راق متحضر كان لا يمكن أن يصل إليه الشعب بلا ثورة.

وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة فى هدوء دون أن يزعجه سخط الشاب :

ـ حتى بالنسبة للتعليم فقد واجهت الثورة حالة قائمة دون أن تتخذ من هذه الحالة قضية تسعى إلى كسبها.. لقد كان التعليم فى مصر مقصورا على أفراد الطبقة الغنية أو الطبقة القادرة على دفع الثمن.. إلا فى حالات يندر الأخذ بها يتقدم

فيـها صبى يحمل شـهادة فقر ويتـميز بتفـوقه فى استيـعاب العلم.. وقضت الثـورة على هذا المظهر بإصدار قرار بمـجانية التعليم.. وأصبح التـعليم مباحا للقادرين وغـير القادرين.. ولو كـانت الثورة قـد اعتـبـرت أن التعليم قـضـية وطنيـة تتطلب دراسـات وتخطيطات واسـعة حـتى يشـمل كل أفراد الشـعب لبدأت تحسب عدد المدارس وعدد مقاعد التعليم وعدد الأسـاتذة المدرسـين ووفرت الامكانيات، وبدأت تتخـذ خطوة بعد خطوة حـتى توفر من الامكانات مـا يكفى لتـعليم كل أفراد الشـعب.. ولكنهـا لم تحاول أن تحـسب وتدرس واكتـفت بمظهر الحـالة لا بأساس القضـية.. ووضعت الألف طالب فى بوتقة تعليـمية لا تتسـع إلا لمائة طالب.. وكـانت النتيـجة أن انهـار مسـتوى التعليم وندر ظهور العبقريات المصرية.

وصاح الشاب وهو أشد سخطا :

ـ إنك لا تستطيع أن تنكر أن نسـبة التعليم قـد ارتفعت فى المجـتمع المـصرى بعـد الثورة.. حـتى لو كان تعليـم القراءة والكتابة..

قال العجوز ساخرا :

ـ إن مجـرد القراءة والـكتابة لا يعنى الوصـول إلى العلم.. ولا يكفى لتحـقيق العدالة الاجـتماعـية استجـابة لإرادة شعب يفهم ويقدر ما هى العدالة الاجتـماعية.. ومع ازدياد نسبة عدد المواطنين المـصريين إلى خمـسين مليونا بالنسـبة إلى زيادة عدد المـتعلمين تجـد أن النسبة لم ترتفع عـما كانت عليـه قبل الثورة.. ولعلك لا تدرى أن الفقير خصوصا بين طبقة الفلاحين لا يزال يهرب من المدرسة لتلقى العلم.. لأنه يخشى أن يسجل

اسمه لدى مؤسسة حكومية فتأخذه إلى التجنيد عندما يبلغ السن.. وهو لا يزال يهرب من أداء واجبه العسكرى نحو وطنه حتى بعد أن أصبح الجيش المصرى جيشا وطنيا مستقلا.. أى أن الثورة لم تستطع أن تخلق مجتمعا وطنيا جديدا.. ثم ماذا كان مصير الذين تزودوا بنسبة عالية من العلم؟ إن الأغلبية أصبحت تمثل مجموعة من الموظفين الحكوميين لا يتحملون مسئوليات محددة ولا يعترفون بحقوق محددة وخارج هذه الأغلبية ارتفعت نسبة المتعلمين الذين هاجروا إلى الخارج لانهم لا يجدون فى مصر عدالة اجتماعية.. إن مصر اصبحت فقيرة فى مستوى التعليم نتيجة أن الثورة تتعلق بالمظاهر ولا تتقيد بقضايا.

وعاد الشاب يصيح :

ـ إنك تنسى أن..

وقاطعه العجوز بحدة :

ـ إننى لا أنسى أبدا.. ولكن كل ما حدث بعد الثورة لم يغير من الواقع شيئا ولم يحقق ما نسميه «عدالة اجتماعية».. لا لأن الثورة كانت لا تريد التغيير بل لأنها كانت عاجزة عن التغيير.. فقد كانت تغير فى المظاهر والعناوين ولا تغير شيئا فى المواضيع.. ومثلا.. قررت الثورة أن تقيم فى مصر مجتمعا صناعيا بعد أن كانت مقصورة على مجتمع زراعى.. ولكنها لم تحاول أن تربط بين المجتمع الصناعى والمجتمع الزراعى لتقيم مجتمعا وطنيا واحدا.. ولكنها اكتفت عنه باستيراد المظاهر الصناعية من الخارج واهمال المجتمع الزراعى الذى بدأت تعتبره «موضة» قديمة لا يليق أن تتباهى بها.. وكانت

تستطيع مثلا أن تبدأ بوضع الصناعة فى خدمة الزراعة حرصا على وحدة التطور الاجتماعى.. ولكنها لم تفعل.. وفصلت المجتمع الصناعى فصلا تاما عن المجتمع الزراعى، وكانت النتيجة أن ضاعت شخصية العامل الصناعى والفلاح الزراعى ولا يدرى أى منهما هل هو عامل أم فلاح؟ ولا يستطيع بالتالى أن يتطور إلى الأفضل والأرقى كعامل أو كفلاح.. كل ذلك لأن الثورة تعلقت بالمظاهر الاجتماعية دون أن تتقيد بالواقع الاجتماعى.

وسكت الشاب برهة كأنه يستوعب ما سمعه ثم هم أن يتكلم ولكن العجوز لاحقه قائلا :

ـ أسمع.. إن العدالة الاجتماعية لا تتحقق إلا وفقا لنظام الحكم القائم.

وقد كان الحكم قبل الثورة قائما على أقلية قوية حاكمة وأغلبية ضعيفة محكومة.. ونفس النظام انتقل كما هو إلى الحكم بعد الثورة مع اختلاف تكوين طبقة الأقلية الحاكمة..

وبصرف النظر عن كل النظريات والمذاهب التى تشكل بناء المجتمعات فإن العنصر الوحيد الذى تقوم عليه العدالة الاجتماعية هو عنصر وحدة الفرصة أمام كل المواطنين.. أى أن كل مواطن يعيش مطمئنا إلى أن الفرصة مفتوحة أمامه لتحقيق أهدافه على قدر امكاناته.. ولم تكن هذه الفرصة قائمة أمامه قبل الثورة إنما كانت الفرصة الوحيدة هى الوصول إلى أحد أفراد الطبقة الحاكمة والاستسلام له.. ولا تزال هذه هى الفرصة الوحيدة القائمة حتى اليوم.. ولذلك فالمجتمع المصرى رغم كل ما شمله من تطورات لم يصل بعد إلى العدالة الاجتماعية.

وقال الشاب فى سخط :

ـ إنك كما كنت.. لا ترى فى الثورة إلا الفشل..

وقال العجوز كأنه يدافع عن نفسه :

ـ إنى لا استسلم للفشل لأننى مقتنع بأن ثورة ٢٣ يوليو لا تزال مستمرة وأننا يجب أن نعيشها كأننا فى بدايتها حتى تحقق أهدافها.

وكما هى عادة الشاب فقد سكت طويلا ثم بدأ يطالب بأن يبدأ مع العجوز مناقشة الهدف الخامس من الأهداف الستة التى كانت ثورة ٢٣ يوليو قد حددتها لكسب القضية الوطنية.. وهو هدف «إقامة جيش وطنى قوى»..

وطلب العجوز وهو منهمك تأجيل هذه المناقشة إلى جلسة قادمة.

إقامة جيش وطني قوي..

٥

قال الشاب منطلقا وكأن حماسه لا يخفت أبدا:

- إن الهدف الخامس من الأهداف الستة التى أعلنتها ثورة ٢٣ يوليو لتحقيق الوطنية هو هدف إقامة «جيش وطنى قوى».. ولن تستطيع أن تنكر أن الثورة قد حققت هذا الهدف كعادتك فى الإصرار على أن الثورة لم تحقق حتى اليوم أى هدف من الأهداف التى أعلنتها.. تذكر كيف كانت حالة الجيش المصرى قبل الثورة.. ثم كيف أصبحت حالته بعد الثورة.

وقال العجوز بعد أن نفث دخان الشيشة فى هدوء :

- إن الجيش المصرى كان دائما وعبر التاريخ كله هو القوة الرئيسية التى تمثل مصر.. وهى قوة قائمة على وحدة تشكيل الشعب المصرى بحيث لا تؤثر الطائفية فى قوة استقرار هذا التشكيل.. ثم أنها قوة قائمة على زيادة تعداد الشعب المصرى بالنسبة لأى شعب آخر من شعوب المنطقة.. بحيث لا يمكن أن يشعر الجيش بأى نقص فى جمع ما يريد تحقيقه من تعداد أفراده.. أى أنه يمكن أن يكون دائما جيشا فى منتهى القوة..

بالنسبة لأى قوة يمكن أن تقوم داخل المنطقة الجغرافية الواسعة.. ولكن.. تاريخ أى جيش هو تاريخ القيادة العليا التى تسيطر عليه وتستغل وجوده أو تقبر هذا الوجود.. ومنذ انتهاء العصر الفرعونى فى مصر وكل القيادات التى سيطرت على الجيش المصرى كانت قيادات أجنبية.. قيادات غير مصرية تسيطر على الجيش لتحقيق أهداف ودوافع غير مصرية.. والانتصار فى الحرب أصبح ينسب لهذه القيادة الأجنبية كما تنسب الهزيمة إليها رغم أن الذى يحارب هو الجيش المصرى.. ولا استطيع أن أسرد عليك كل تاريخ القيادات الأجنبية التى سيطرت على الجيش المصرى منذ بداية احتلال الهكسوس لمصر الذى استمر أكثر من مائتى عام.. وأقرب ما فى هذا التاريخ أن صلاح الدين الأيوبى استطاع بالجيش المصرى أن يهزم الغزو الصليبى الذى قامت به مجموعة من الدول الأوربية وأن يحقق جانبا واسعا من الوحدة العربية.. وصلاح الدين الأيوبى ليس مصريا وإن كان عربيا مسلما.. كما أن «محمد على» استطاع أن يصل بالجيش المصرى إلى السيطرة على الجزيرة العربية ووصل به إلى حدود الامبراطورية العثمانية.. إلى أن هزمت قيادة «محمد على». إن القيادة كما قلت هى التى ينسب إليها الانتصار أو الهزيمة.. واضطر القائد «محمد على» أن يقبل الهزيمة والانسحاب نظير ضمان أن يستمر حاكما لمصر ومن بعده ورثته من أفراد عائلته.. ومحمد على لم يكن مصريا ولا حتى ينتمى إلى العرب رغم أنه مسلم.. وقد امتدت سيطرته على الجيش المصرى خلال تتابع أفراد عائلته وكان آخرهم هو الملك فاروق.. ثم..

بعد هذا التاريخ الطويل قامت أول قيادة مصرية خالصة للجيش المصرى بعد أن تحققت ثورة ٢٣ يوليو.. أى لأول مرة منذ أيام الفراعنة أصبح الجيش المصرى قوة تخضع لدوافع مصرية لتحقيق أهداف مصرية.

وصاح الشاب فخورا :

ـ أى أن الثورة حققت الهدف الذى اختارته منذ البداية وهو هدف إقامة جيش وطنى قوى..

وقال العجوز وهو يشد أنفاسه كانه يهم بكلام طويل :

ـ لاشك أن الجيش المصرى أصبح جيشا وطنيا خالصا لأنه تحرر من أى عناصر أجنبية تشوب قياداته.. وبما أن القيادة مصرية خالصة فهو جيش وطنى خالص.. ولكن القيادة وقعت فى خلل خطير.. فالمفروض أن القوة العسكرية هى قوة تنفيذية تقوم بتنفيذ القرارات التى تتخذها الدولة عن طريق القوة السياسية.. أى أنه ليس من حق القيادة العسكرية مثلا أن تتخذ قرارا بإعلان الحرب.. ولكنه قرار تتخذه الدولة عن طريق قيادتها العامة التى تتولى السيطرة السياسية.. وتقوم القيادة العسكرية بتنفيذ هذا القرار.. ولكن الثورة لم تحدد الكيان العسكرى والكيان السياسى ككيان يقوم كل منهما بذاته.. بل خلطت بينهما.. وأصبحت القيادة العسكرية قيادة سياسية والقيادة السياسية قيادة عسكرية.. وضياع التركيز على التخصص فى حمل المسئولية أدى إلى أن أصبح القائد الأعلى نفسه حائرا بين ما تصل إليه عقليته ـ هو نفسه ـ العسكرية.. وهو ما أدى أيضا إلى الحيرة فى تقييم كل التحركات التى تقوم بها القوات العسكرية ونتائج هذه التحركات.. فانتصار

عام ٥٦ الذى حقق لمصر انسحاب الاعتداء الثلاثى قد يعتبر انتصارا سياسيا رغم أن الجيش تحرك فى مواجهته.. وهزيمة عام ٦٧ أمام إسرائيل تعتبر هزيمة سياسية ولا تنسب إلى الجيش المصرى.. لقد غامر عبدالناصر بالقوات العسكرية فى لعبة أو «بلفة» سياسية أراد أن يحقق بها هدفا وطنيا.. وعندما فشلت اللعبة نسب فشلها إلى هزيمة القوات العسكرية التى لم تكن أصلا قد استكملت أى تخطيط عسكرى.. كما أن نتائج تصدير القوات المصرية إلى اليمن يمكن أن تعتبر نتائج سياسية.. بل أنه حدث تناقض فى مواجهة بعض الأحداث نتيجة هذا الخلط.. فعندما قام انقلاب عسكرى فى دمشق ضد الوحدة مع مصر.. أصدر جمال عبدالناصر قرارا بتحرك القوات العسكرية المصرية للقضاء على هذا الانقلاب.. وربما كان فى لحظتها خاضعا لسيطرة عقليته العسكرية.. ولكنه بعد لحظات أخرى تغلبت عليه عقليته السياسية وأمر بالاستسلام لهذا الانقلاب.. وحتى بالنسبة للوضع العالمى.. فإن تحديد موقف مصر بالنسبة للدولتين العظميين.. أى بالنسبة لأمريكا والاتحاد السوفيتى. تضاربت فيه العقلية السياسية مع العقلية العسكرية.. وضاع تحديد هذا الموقف بين العسكرية التى تريد تزويد الجيش بالسلاح مهما فرض عليها من موقف سياسى.. وبين تغليب التخطيط السياسى الذى ينظر إلى بعيد ويطالب بالصبر التكتيكى إلى أن يحقق الأهداف الوطنية.. وربما كان هذا الخلط بين القوة السياسية والقوة العسكرية هو نتيجة أن ثورة ٢٣ يوليو حققها تنظيم من ضباط الجيش.. وبعد أن تحققت الثورة لم ينحصر الإحساس بالمسئولية

السياسية وتحمل هذه المسئولية على أفراد تنظيم الضباط الاحرار بل شاع بين كل الضباط والقيادات فى الجيش المصرى كله.. وضاعت قوة تخصصهم الذى يفرض الفصل بين تنظيم المسئولية العسكرية وتنظيم المسئولية السياسية.

وصاح الشاب معترضا :

ـ إن كثيرا من رؤساء الدول العالمية العظمى كانوا من العسكريين.. وليس شذوذا أن تتطور قيادة عسكرية إلى قيادة سياسية..

وقال العجوز مبتسما كانه يشفق على الشاب :

ـ هذه حالات تنحصر فى أفراد كما انحصرت فى شخصية ايزنهاور الذى انتقل من قيادة قوات الحلفاء فى الحرب العالمية إلى تحمل مسئولية رئاسة دولة الولايات المتحدة الأمريكية.. بل إن القائد العسكرى قد يفرض عليه أن يكون سياسيا إذا كان يقود ثورة عسكرية.. وأحمد عرابى هزم سياسيا قبل أن يهزم عسكريا وهو يقود الثورة لصد الغزو البريطانى.. ولكن ما يعتبر شذوذا.. هو أن تنتقل كل القيادات العسكرية على مختلف مستوياتها إلى قيادات سياسية.. وقد وصلت الحالة فى فترة من الفترات إلى أن اصبح العسكريون يتولون معظم الوظائف المدنية العليا.. وتعمد كثير من الضباط أن يخرجوا عن الدراسة العسكرية ويسعوا إلى نيل شهادات جامعية مدنية ليبرروا استيلاءهم عل الوظائف الحكومية العليا خارج الجيش.. وإن كان حتى مع استقرارهم فى مراكزهم العسكرية كانوا يسيطرون على المسئوليات المدنية الحكومية.. وهو شذوذ بدأت مصر تتخلص منه.. بعد أن أعادت التنظيم

العسكرى والسياسى لاستعادة القوة العسكرية والقوة السياسية.. فأصبح العسكرى عسكريا.. والسياسى سياسيا.. وعليه أن يختار بين أن يخصص نفسه للعسكرية أو للسياسة.

وصاح الشاب مقاطعا :

- إننا ما زلنا فى حاجة إلى الجيش لتحقيق مشروعات مدنية.. ولا تزال الإدارة العسكرية تتحمل مسئولية إقامة مشروعات مدنية كإقامة الكبارى أو شق الطرق أو مد خطوط التليفون لخدمة الأهالى.. ونحن نطمئن دائما إلى أن أى مشروع مدنى تتولاه الإدارة العسكرية سينجح ويحقق نتائجه.

وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة :

- إن الإدارة داخل القوات المسلحة لا تزال هى أقوى وأصلح إدارة مصرية.. فى حين أننا نعانى ضعف وسوء الإدارة فى كل نواحى المسئوليات الحكومية.. ولذلك فنحن لا نزال فى حاجة إلى الاستعانة بالإدارة العسكرية لتحقيق مشروعات مدنية هامة وعاجلة.. والجديد هو أن الإدارة العسكرية تحصر نفسها فى ذاتها العسكرية حتى وهى تقوم بتحقيق مشروعات مدنية دون أن تحاول فرض نفسها بالسيطرة المدنية على مصر أو السيطرة السياسية.. كما كان يحدث فى المراحل التى مضت.

وسكت الشاب برهة كأنه يستوعب ما سمعه من كلام ويحاول اقناع نفسه به.. إلى أن قال :

- إن ما يحيرنى هو أن بعض صحف المعارضة بدأت تطالب بتخفيض الميزانية المخصصة للقوات المسلحة،

واخضاع هذه الميـزانية للمراجعة الحسابية أمـام المؤسسات الحكومية المختصة.

وقال العجوز مقاطعا وهو يلوى شفتيه سخطا :

- إن هؤلاء المـعارضـين يتصـورون أننا وصلنا فعـلا إلى حالة سلام طبيعى.. وإن الجـيش المصرى لم يعد مضطرا لأن يعد نفسه لحـالة حرب.. وميزانية السلام تخـتلف عن ميزانية الحرب.

وقال الشاب فى دهشة :

- ألسنا فعلا فى حـالة سلام مع إسرائيل التى كانت تعـتبر الجانب المهدد الوحـيد لنا.. مع افـتراض أن كل خلافـاتنا مع الدول العربية لن تؤدى إلى حرب كاملة حتى لو أدت إلى تبادل إطلاق النار؟!

وقال العجوز كأنه يئن بأفكاره :

- إن السلام القـائم بيننا وبين إسرائيل هو سـلام تنظيمى مكتوب وليـس سلاما طبـيعيـا يجمع بين دولتـين وشعـبين.. ومثلا.. إن السلام الذى تعيـشه دولة مع جارتها يحقق للدولة حـرية الإشـراف والتنظيم على أرضـهـا حـتى حـدود الدولة الأخـرى.. كـالسـلام بين فـرنسـا وبلجـيكا.. أو بين فـرنسـا وإسبانيا.. أو بين كل الدول المرتبطة بحـدود مشتركة وتعيش السـلام.. ولكن مصـر ليست حـرة على ثلاثة أرباع مـساحـة أراضى سـيناء التى تـواجه إسـرائـيل.. ولا يسـتطع الجـيش المصرى أن يتحمل مسـئولية إدارة وحماية هذه الأرض.. إنما عهد بها إلى قوات أجنبية تحت قيادة أمريكية تفصل بين مصر وإسرائيل كـأنها تحـمى كلاً منهـما من الآخـر.. أى أن السلام

الطبيعى بينهما ليس معترفا به حتى من أمريكا والدول العالمية الأخرى.. إنما هـو سلام غير طبيـعى معرض لكل الاحـتمالات ويفرض على الجيش المـصرى أن يكون مستعدا لمـواجهة أى احتمال.. وقد سبق عقب حرب عام ٥٦ أن فرض على قطعة من أرض مصر احتلال القـوات الدولية.. وهى أرض شرم الشيخ.. وكان احتلال هذه الأرض وحـرمان مصر من حقهـا عليها هو الذى أدى إلى حرب ٦٧.. لإصرار مصر على السيطرة على كل أرضـها.

وصاح الشاب منزعجا :

ـ هل تنتظر أن تعود الحرب حتى تستكمل مصر حقها على أرض سيناء؟

وقال العجوز مؤكدا :

ـ لا.. لا أنتظر أن تعـود الحرب.. ولكن من حـقنا أن نطالب سياسـيا بتعديل اتفـاقية «كامب ديفـيد» والمعاهدة الـمصرية الإسرائيلية.. حتى نصل إلى تحقيق حالة تؤكد السلام الطبيعى باسـتعـادة حق قواتنا المـسلحة فى الإشـراف على كل أرض مصر وإدارتـها من الناحية العـسكرية.. وهو من حق إسرائيل أيضا على أرضـهـا.. وكل المعاهدات تعدل كلمـا خلصت النيات لتحقيق ســلام كامل طبيعى يشمل كل الاحتـمالات العسكرية.. وتصبح مـيزانيـة الجيش ميـزانية سـلام لا ميزانيـة حرب أو احتمالات الحـرب.. ولعل بعدها يمكن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل.

وقال الشـاب كأنه يريد أن يحدد نهاية الحوار :

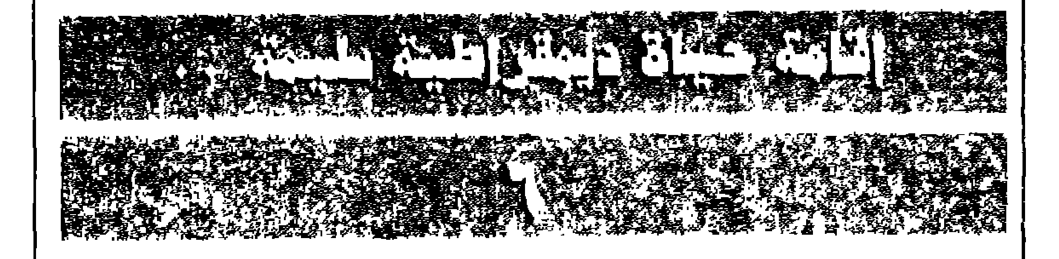
ـ ولكنك تعترف بأن ثورة ٢٣ يوليو قد حـققت فعلا الهدف

الذى أعلنته منذ بدايته وهو إقامة جيش وطنى قوى..

وقال العجوز كأنه فى منتهى الاطمئنان :

- إن الجيش المصرى مر فى مراحل طبيعية تعرض لها كل جيش يتحمل مسئولية ثورة وطنية.. وهى مراحل قد تعرضه لأخطاء تضعفه وتشتت احساسه بمسئوليته.. ولكن الجيش المصرى بعد تعرضه لهزيمة ٦٧ استطاع أن يخرج من كل هذه المراحل.. ويقوم مستكملا كل التزامات الجيش.. واستطاع بفضل عبقرية الجندى المصرى أن يحقق انتصار ٧٣ عسكريا وإن لم يكن مسئولا عما وصل إليه انتصاره من نتائج سياسية.. ولا يزال الطريق طويلا صعبا لاستكمال مزيد من القوة.. ولكن الروح المصرية تحتمل الصبر الطويل وتستطيع أن تتغلب على الصعب.

ورفع العجوز مبسم الشيشة وبدأ يتفرغ لإمتاع نفسه بالتدخين.. بينما عاجله الشاب مطالبا بأن يبدأ فى مناقشة الهدف السادس من الأهداف التى حددتها ثورة ٢٣ يوليو.. وهو هدف «إقامة حياة ديمقراطية سليمة».. ولكن العجوز كان هائما مع دخان الشيشة..



قال الشاب فورا فى مواجهة العجوز :

ـ إنك لا تستطيع أن تنكر أن ثورة ٢٣ يوليو حققت الهدف السادس الذى أعلنته منذ بدايتها وهو.. «إقامة حياة ديمقراطية سليمة».. فنحن اليوم نعيش الديمقراطية فعلا.. ومهما كانت صورة هذه الديمقراطية فهى ديمقراطية..

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

ـ عليك أن تبدأ بأن تسأل نفسك.. ما هى الديمقراطية؟ وقد تصل إلى أن تفهم الديمقراطية على أنها تنظيم يضمن حق المجتمع الشعبى فى أن يحكم نفسه.. باختيار النظام الذى يحكم به واختيار المسئولين عن قيادة هذا النظام واخضاعهم لإرادته.. والمجتمع الشعبى يكتسب قوته الديمقراطية بفرض رأى الأغلبية على الأقلية.. لذلك فالديمقراطية لا تتحقق إلا بنسبة سيطرة الأغلبية على الأقلية.. ولكن الغالب فى المجتمعات الحديثة النمو أن تسيطر الأقلية على الأغلبية.. أى الأقلية التى تملك والأغلبية التى تعمل.. لذلك فلا يمكن أن

تتحقق الديمقراطية فى هذه المجتمعات إلا فى حدود واقعها.. وأى مظهر ديمقراطى يعلن فيها لا يكون إلا اعترافا بهذا الواقع.. أى واقع سيطرة الأقلية على الأغلبية.. ولم تستطع ثورة ٢٣ يوليو أن تغير من هذا الواقع بمجرد انطلاقها.. ولذلك فقد تعمدت أن تضع تحقيق هدف إقامة حياة ديمقراطية سليمة فى آخر أهدافها التى أعلنتها.. أى أنها اعترفت بأن هذه الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا سبقها تحقيق خمسة اهداف أخرى.. وهى الأهداف التى سبق أن استعرضناها.. والتى تنص على القضاء على الاستعمار.. والقضاء على الإقطاع.. والقضاء على الاحتكار.. ثم إقامة عدالة اجتماعية.. وإقامة جيش وطنى قوى.

ثم بعد أن يتحقق هذا كله تبدأ الثورة فى اقامة حياة ديمقراطية سليمة.. وكما سبق أن قلت فإن الأهداف الخمسة السابقة لم تتحقق كاملة حتى اليوم.. لذلك لم يتحقق الهدف السادس بإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

وصاح الشاب معترضا :

- إن ثورة ٢٣ يوليو قامت تعبيرا عن ثورة شعبية.. أى تعبيرا عن الأغلبية الشعبية.. وجميع أعضاء مجلس قيادة الثورة شهدوا بأن جمال عبدالناصر كان الوحيد بينهم المصمم على التمسك بالديمقراطية والوصول إلى فرضها كتنظيم يعم المجتمع المصرى كله.. ثم أن الثورة كانت ثورة على سيطرة الأقلية.. وبدأت بالقضاء على هذه السيطرة بتفتيت ملكية الأرض الزراعية وتوزيعها على صغار الفلاحين.. وتفتيت سيطرة رؤوس الأموال ووضعها فى يد السيطرة

الشعبية.. ووصلت إلى حد اعتبار أن كل الأحزاب السياسية القائمة لا تمثل إلا مجتمع الأقلية فقضت عليها وشردتها.. فكيف تقول بعد ذلك إن المجتمع المصرى لم يحقق بعد سيطرة الأغلبية على الأقلية حتى يستطيع أن يكون مجتمعا ديمقراطيا.

وقال العجوز دون أن يزعجه صياح الشاب :

ـ لقد سبق أن قلت لك : إن ثورة ٢٣ يوليو وإن كانت قد قامت معبرة عن ثورة شعبية إلا أن القيادة العسكرية ممثلة فى تشكيل الضباط الأحرار استطاعت أن تنفرد بالحكم.. دون أن تواجه بقوة شعبية قادرة على مقاومة هذا الانفراد.. وجمال عبد الناصر رغم أنه كان يؤمن فعلا بإقامة النظم الديمقراطية الشعبية إلا أنه عجز عن الاعتماد على أى صورة من صور الديمقراطية تخطر على باله.. وذلك لأن الثورة لم تستطع تغيير المجتمع المصرى فورا.. ورغم كل الاجراءات الصارمة التى اتخذتها للقضاء على سيطرة الأقلية.. فقد ظلت هذه الأقلية محتفظة بدوافع اجنبية ومحلية تهدد بها المجتمع المصرى.. وأذكر أنى فى عام ٥٤.. أى بعد انطلاق ثورة ٢٣ يوليو بعامين.. رفعت صوتى عاليا اطالب عبدالناصر بأن يترك اعتماده على الجيش ويقيم حزبا سياسيا يتقدم به إلى انتخابات شعبية.. وكنت مؤمنا فعلا بأنه سيفوز بالأغلبية فى هذه الانتخابات ويتولى حكم مصر ديمقراطيا.. ولكن.. رغم أن صوتى مهما كان عاليا كان سليما.. ورغم أننى كنت على اتصال شخصى بجمال عبدالناصر نفسه.. إلا أنه تم القبض علىّ ووضعت فى السجن.. وكان السجن الحربى العسكرى

متهما بأنى ضد الثورة.. كأن الثورة لا تتيح أى دعوة ديمقراطية.. وبدأ معى تحقيق رسمى.. وقلت للمحقق : إننى مؤمن بثورة ٢٣ وإنى واثق بأن جمال عبد الناصر لو تقدم للانتخابات سيفوز بالأغلبية الشعبية.. ورد على المحقق ساخرا من عقليتى وقال لى: كيف تضمن ألا يفوز حزب الوفد فى الانتخابات ويستولى على حكم البلد؟ وأذهلنى ما سمعته ردا علىّ.. فلم أكن أتصور كسياسى ساذج أن الثورة وقد مضى عليها عامان ولم تستكمل بعد السيطرة على مجتمع الأغلبية رغم كل الانتصارات التى حققتها فى فرض حقوق هذه الأغلبية وبدوافع تحقيق هذه السيطرة وجد جمال عبدالناصر نفسه مضطرا إلى تأجيل تحقيق الديمقراطية والاستسلام لأن يحكم ديكتاتوريا.

وقال الشاب وهو متلعثم فى الدفاع عن رأيه :

- لا تنس أن الثورة بقيادة جمال عبدالناصر واجهت اعتداءات خارجية كان لا يمكن أن تتيح لها التفرغ لاقامة حياة ديمقراطية سليمة للمجتمع المصرى.. إن أى تكوين ديمقراطى ينكمش فى مواجهة حالة الحرب ويستسلم للديكتاتورية العسكرية.

وقال العجوز وهو يهز رأسه كأنه يتحسر :

- إن العنصر الرئيسى الذى فرض على الثورة نظام الحكم الديكتاتورى.. وفرض على الشعب المصرى الاستسلام لهذا الحكم.. هو أن الثورة واجهت المشاكل الخارجية التى تؤدى إلى الاعتداءات والحروب الخارجية قبل أن تنتهى من مشاكل إقامة مجتمع مصرى ديمقراطى جديد، ودون أن تتاح لها

مرحلة كافية للتفرغ لإقامة هذا المجتمع، ورغم ذلك فقد حاولت القيادة الثورية التى تعتمد على طائفة العسكر أن تقيم تنظيمات تمثل الطائفة المدنية تحت قيادتها.. فأقامت تنظيم هيئة التحرير.. ثم تنظيم الاتحاد الاشتراكى.. ثم تنظيم الاتحاد القومى.. كأنها صور تعكس ملامح ديمقراطية.. ولكن هذه التنظيمات كانت تقوم على عقلية عسكرية.. كان كل تنظيم منها فرقة من فرق الجيش حتى لو كانت تضم أفرادا مدنيين.. وأول ما يفرضه التنظيم العسكرى هو الاستسلام المطلق لأوامر القائد، لذلك كانت هذه التنظيمات السياسية المدنية مفروض عليها الاستسلام المطلق لأوامر القيادة السياسية التى يتولاها العسكر.. بل أن هذه القيادة أقامت تنظيمات سياسية جانبية تجمع كبار الشخصيات من أصحاب الرأى المصريين.. ولكن لم يكن مطلوبا من هذه التنظيمات الجانبية إبداء الرأى ولكن المطلوب من أعضائها أساسا هو تقديم تقرير عن الحالة والتبليغ عن الأخبار.. وقد أهملت كثير من هذه التنظيمات وبعضها ألغيت إلغاء كاملا لأن أعضاءها امتنعوا عن تقديم أى تقرير أو قدموا تقارير ليست هى المطلوبة.. أى أنهم لم يفهموا مهمة تنظيمهم.. وهكذا كانت العقلية العسكرية تشكل التنظيمات المدنية.

وقال الشاب فى حدة :

ـ إنك تستشهد بالماضى ولا تقدر الواقع الذى وصلنا إليه وأصبحنا نعيش فيه.. لقد وصلنا إلى الاعتراف بتعدد الأحزاب السياسية.. ووصلنا إلى فتح أبواب حرية الرأى وحرية توجيه الاتجاهات.... وهى ديمقراطية واسعة.. وهى تتطور إلى أوسع

وأوسع.. حتى تستكمل كل الكيان الديمقراطي..

وزفر العجوز دخان الشيشة وهو ينظر إلى الشاب في إشفاق.. ثم قال :

- إنك يجب أن تفرق بين الديمقراطية التي يفرضها الشعب والديمقراطية التي يمنحها الحاكم.. أي يجب أن تفرق بين سيطرة الشعب وسيطرة الحاكم. إن الديمقراطية الممنوحة لا يمكن أن تستكمل قوتها وتحقق أهدافها.. لأن الذي منحها يستطيع أن يقضي عليها.. وقد حدث في السبعينات أن بدأ الحاكم يمنح الشعب صورا من الديمقراطية.. وقيل إن هذه المنحة كانت من أثر الانتقال بالموقف المصري من اليسار إلى اليمين.. أي من الاتحاد السوفيتي إلى أمريكا.. والموقف يفرض التجاوب مع النظم السياسية التي يرتبط بها.. وكان من أبرز مظاهر تجاوب الموقف الذي انتقلنا إليه هو أننا ألغينا شعار الاشتراكية الذي كنا نتخذه عنوانا لكل التنظيمات السياسية وفرضنا مكانه شعار الديمقراطية لأن «الاشتراكية» تعتبر شعاراً يسارياً في حين أن «الديمقراطية» يغلب عليها اعتبارها شعارا يمينيا.. والمظهر الديمقراطي يعتمد على تعدد الأحزاب ولأن الحاكم هو الذي منح هذه الديمقراطية فقد كان من حقه اختيار أي تشكيل حزبي سياسي يمنحه حق الوجود.. بل أنه كان يفرض إرادته في اختيار رئيس كل حزب.. أي أن الأحزاب كلها برؤسائها قامت كمنحة من الحاكم.. ولم يقم من بينها حزب استطاع أن يعتمد على قوة شعبية بحيث يفرض نفسه على الحاكم رغم أنفه.. ولذلك ظل الحاكم محتفظا بكامل حريته الفردية كحاكم.. وكل التطورات العنيفة التي عاشتها

مصر كالوصول إلى اتفاقية «كامب ديفيد» اتخذها الحاكم بشخصه دون أن يكون لنظام تعدد الأحزاب السياسية القائمة أى أثر فيها.. بل إنى أعتقد أن الحاكم وحده اتجه اتجاها مناقضا كل المناقضة لمبادىء وأهداف ثورة ٢٣ يوليو.. وهو الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادى.. ربما لأن الحاكم نفسه لا يؤمن بالثورة إيمانا محددا بمبادىء وأهداف مستقرة.. كما أن الأحزاب السياسية التى وجدت لم تكن مرتبطة أساسا بهذه الثورة.. وكانت النتيجة أن وجد الانفتاح الاقتصادى فى واقع لا يتسع له مما حوله إلى انفتاح نحو الفساد ونحو الاستغلال المسموم للاقتصاد المصرى.. رغم ذلك فإن الحاكم نفسه لم يحتمل طويلا مظاهر هذه المنحة الديمقراطية التى منحها بإقامة تنظيم سياسى جديد فسحب منحته وقبض على كل الشخصيات السياسية التى كانت تعيش هذه المنحة.. دون أن تستطيع أى قوة شعبية أن تقاوم وتحتفظ بالمظهر الديمقراطى حتى لو كان منحة وإن كانت قد ظهرت قوة فردية شاذة لا يمكن أن تكون عنصرا من عناصر تكوين وتنظيم المجتمع المصرى.. واغتالت الحاكم.

وصاح الشاب معترضا :

ـ كل هذا قد انقضى.. واستعادت مصر كل ما يضمن سلامة نظام تعدد الأحزاب.. أى كل ما وصلنا إليه من مظاهر الديمقراطية.. بل أن الحرية السياسية اطلقت حتى آخرها لهذه الأحزاب.. وإن كانت مجرد حرية الكلام.. وحرية نشر الكلام فى الصحف.

وقال العجوز فى هدوء :

ـ إن أساس التطور الذى تـجتازه مـصر هو تغيـر شـخص الرئيس الحاكم.. وحـسنى مبارك يمثل جـيلا آخر غيـر الجيل الذى سبـقه.. إنه جيل يعـتبـر نفسه صـاحب الثورة.. وأن من حقه أن يفـرض نفسه عليهـا وينفرد بملكيته لهـا.. ولكنه جيل ولد مع الثورة وعاش بهـا وفيها.. ولذلك فهـو أقدر على تقدير مبـادىء وأهداف الثورة.. وأقدر على تـقدير ما تحـقق وما لم يتحقق.. وأقدر على تقدير واقـع الكيان الشعبى.. ودائما.. وفى كل ثورة.. يحقق من قاموا بها ما تفرضه من هدم.. ولكنهم فى حاجة إلى جيل آخر يحقق بناء المبادىء والأهداف.. بناء الواقع الجديد الذى تفرضه الثورة.. أى ثورة ٢٣ يوليو.. وأنا فى غاية الاستبشار بأننا فى طريق استكمال البناء الجديد..

وقال الشاب كأنه لا يتعب ولا يمل الثرثرة :

ـ على ماذا تبنى استبشارك وما هى دوافعك؟

وقال العـجوز وهو يلتقط أنفـاسه كأنه تعب ويرفع مـبسم الشيشة إلى شفتيه :

ـ دعنى أرتاح بأن أهيم مع الدخان.. وإلى لقاء قادم..

وأخيرا ..

كيف نحمى ثورة ٢٣ يوليو..؟

قال الشاب فى لهجة مهذبة :

ـ إنك تقول: إن الكيان الديمقراطى لم يكتمل بعد.. وأنت على حق.. ولكنك يجب أن تقدر أن الظروف التى تحيط بهذا الكيان.. أى ظروف الوضع الدولى والعربى.. وظروف الوضع الاقتصادى.. وظروف الوضع السياسى والاجتماعى.. هذه الظروف تحول دون استكمال الديمقراطية دفعة واحدة.

بل تفرض التأنى فى التطور بالديموقراطية مع تطور هذه الظروف.. وعلينا أن نحتمل انتظار هذه التطورات.

وقال العجوز فورا :

ـ إن النظم الديمقراطية حتى أقصاها تستطيع أن تواجه كل الظروف التى تحيط بالوطن.. حتى ظروف إعلان الحرب.. أى يمكن للدولة أن تعلن الحرب وتخوضها وهى محتفظة بكل كيان النظم الديمقراطية.. وقد أعلنت بريطانيا الحرب العالمية الأخيرة وهى محتفظة بكيانها الديمقراطى.. وكان حزب المحافظين هو الذى تولى الحكم..واستطاع أن يحقق النصر..

ورغم ذلك فإن هذا النصر لم يحقق فوز الحزب فى الانتخابات التى أعقبت الحرب.. لأن الرأى العام البريطانى لم يقدر أن هذا الانتصار هو انتصار حزب ولكنه انتصار شعب.. ورأى الشعب ألا يسلم قيادته للحزب الذى تولى قيادة الحرب خشية أن يكون قد انتابته دوافع الغرور بقوة عبقريته السياسية نتيجة النصر.. فتعمد أن يدفع الحزب المعارض.. أى حزب العمال.. إلى تولى الحكم بفوزه فى الانتخابات.. ولم يستسلم حزب العمال لينافق الشعب الذى انتخبه بل وجد نفسه فى مواجهة مسئولية أصعب من مسئولية الحزب.. وهى مسئولية إعادة بناء الوطن بعد الحرب.. فاتخذ قوانين صارمة واجراءات عنيفة عاش الشعب يعانيها سنوات طويلة إلى أن أعيد فعلا بناء الوطن.. أى أن الديمقراطية لا تضع مصالح الأحزاب فوق المصالح الوطنية ولكنها تضع المصالح الوطنية فوق كل الأحزاب.

وقال الشاب ساخرا :

- لقد تعودنا على تجنيد كل امكانات مصر لتحقيق مصالح الحزب الذى يتولى الحكم مهما تعارضت هذه المصالح مع المصالح الوطنية والشعبية.. كانت مصر تعتبر فى خدمة حزب الوفد عندما تولى الحزب الحكم.. أو فى خدمة حزب الأحرار الدستوريين أو أى حزب آخر يتولى الحكم.

وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة :

- ذلك لأن الديمقراطية لم تكتمل فى مصر أبدا بحيث تفرض قوة كيانها وتفرض الحرص على استمرار هذا الكيان. فقد كانت القوة التى تحكم مصر قبل الثورة محصورة فى

قيادة قوات الاحتلال البريطانى وقيادة العائلة المالكة.. ثم أصبحت محصورة فى مركز قيادة الثورة.. فإذا استطعنا أن نصل إلى استكمال النظام الديموقراطى فمعنى هذا أننا استكملنا القوة التى يفرضها هذا النظام مهما كانت الظروف التى تعيشها مصر.. ومثلا.. إن مصر الآن تحكم بقوانين الطوارىء.. أى ما يوازى قوانين الأحكام العرفية. والحزب الحاكم يستطيع أن يفرض هذه القوانين كلما أراد فرضها.. ولنفرض أن الظروف التى تعيشها مصر تتطلب فعلا وجود هذه القوانين فى يد الحاكم.. فإذا وصلنا بالديموقراطية إلى حد تبادل الحكم بين الحكام والذى يمثل كل منهم حزبا من الأحزاب فإن قانون الطوارىء يظل قائما وينتقل من يد حاكم إلى يد حاكم آخر مادامت الظروف الوطنية تفرضه.. وكل الأحزاب السياسية التى كانت قائمة قبل الثورة كانت تتناوب الحكم فى مراحل تفرض قوانين الأحكام العرفية على الشعب.. لأنها كانت مستسلمة للظروف التى تفرض هذه القوانين.. حتى الأحزاب التى تعارض - وهى خارج الحكم - استمرار قوانين الأحكام العرفية كانت تستسلم بعد أن تتولى الحكم لنفس هذه القوانين.. وهو ما يمكن أن يتكرر هذه الأيام.. لو ترك الحزب الوطنى الحكم وحل محله حزب آخر.

وقال الشاب فى دهشة :

- هل تعتقد أن هناك حزبا سياسيا من الأحزاب القائمة يمكن أن يصل إلى الحكم مكان الحزب الوطنى؟

وقال العجوز فى حسرة :

- لا.. لايمكن..

وقال الشاب محتدا :

ـ لماذا؟ إن من الحق المشرع لأى حزب سياسى هو أن يسعى لتحمل مسئولية حكم الشعب.. والنظام الانتخابى القائم يتيح لأى حزب الحصول على أغلبية أصوات الناخبين ويصل بها إلى الحكم.. أم أنك مقتنع بأن الحزب الوطنى الحاكم يزيف هذه الانتخابات حتى يحتفظ لنفسه دائما بهذه الأغلبية.

وقال العجوز فى هدوء بعد أن زفر دخان الشيشة :

ـ إننى لا أحسب تزييف الانتخابات أو عدم تزييفها للوصول إلى استكمال الديموقراطية.. ولكنى أحسب حساب واقع التنظيم السياسى الذى تعيشه مصر.. وكما سبق أن قلت لك فإن الديموقراطية لا يمكن أن تكون منحة من الحاكم بل يجب أن تقوم كفرض يجبر الحاكم على الاستسلام له.. كما حدث فى تاريخ كل النظم الديموقراطية الكاملة القائمة فى أى دولة من دول العالم، وكل الأحزاب المصرية السياسية لا تملك قوة شعبية كافية تستطيع بها أن تفرض على الحاكم استكمال الديموقراطية.. بل أن هذه الأحزاب لم تحصل على حق الوجود إلا كمنحة من الحاكم.. دون أن يكون لها مجرد القوة التى تدفع بها الحاكم إلى هذه المنحة.. إنما وجدت تعبيرا عن اتجاه فردى خاص انطلق به الحاكم.. وقد بدأ أنور السادات يرسم التنظيم الديموقراطى فى شكل تجمعات يطلق عليها اسم منابر.. ربما لأن «المنبر» لا يمكن أن يكون له حق المطالبة بالحكم.. وقد قبل ـ فعلا ـ كثير من الشخصيات السياسية إقامة هذه المنابر.. ولكن لم تمض شهور حتى عدل أنور السادات عن تنظيم المنابر وشطبها كلها ومنح الديموقراطية

فى صورة أخرى وهى صورة تعدد الأحزاب.. وكان هو الذى اختار كل حزب منها بل أنه وضع نفسه فوق كل الأحزاب واعتبر نفسه رب العائلة.. وكأن العائلة لا تجمع سوى أطفال توزع عليهم الأحزاب كلعب يلعبون بها.. ولكن ألعاب الأطفال أزعجته فقرر أن يكون هو نفسه رئيسا لحزب حتى يسيطر على هؤلاء الأطفال وهم يلعبون.. وبكلمة منه الغى وجود «حزب مصر» الذى كان يعتبر حزب الثورة ونقل أعضاءه إلى الحزب الذى اقامه واصبح يتولى رئاسته.. أى الحزب الوطنى.. ولم يعترض إلا عضو واحد من أعضاء حزب مصر رفض أن يستسلم لأصابع الحاكم لتنقله من حزب إلى حزب.. ومن رئاسة إلى رئاسة.. ومن كيان إلى كيان.. كأن ليس للشعب المصرى أى كيان إلا كيان الرئاسة.. وأنور السادات عندما اختار الأحزاب التى يمنحها حق الوجود لم يتصور أن هناك أى حزب يمثل الواقع.. فالواقع فى تقديره لا يجمع أى قوة شعبية إلا القوة التى فى يد الرئاسة.. لذلك تصور أنه لا يمكن أن تقوم أحزاب إلا الأحزاب التى تمثل الماضى الذى يسبق الثورة.. ولا يمكن أن يكون من بينها حزب انطلق من الواقع القائم.. فحزب الوفد يمثل الماضى.. وحزب العمل يقوم على ماضى حزب «مصر الفتاة» أو «الحزب الاشتراكى» الذى سبق أن أسسه فى الماضى المرحوم الزعيم الوطنى أحمد حسين.. وحزب التجمع يمثل الماضى الطويل للحركة الاشتراكية العالمية.. وبقية الأحزاب التى لا تمثل ماضيا لم تستطع أن تعيش الواقع ولا أن تعبر عنه لأنها لا تملك أى قوة تمثل هذا الواقع.. والحزب الوحيد الذى يمثل هذا الواقع.. أى الواقع

الذى أقامته ثورة ٢٣ يوليو.. هو الحزب الوطنى الذى يقوم على تطور واقعى بدأ باقامة هيئة التحرير عام ١٩٥٤.. وهو الحزب الذى يمثل قوة الحاكم ابتداء من جمال عبدالناصر.

وقال الشاب ساخرا :

- كأنك تطالب بثورة جديدة تستطيع أن تفرض الديموقراطية الكاملة على الحاكم..

وصاح العجوز كأنه يتبرأ من اتهام خطير :

- إننى لا أطالب بثورة جديدة.. ولكنى أطالب باستمرار ثورة ٢٣ يوليو حتى تحقق أهدافها الستة التى أعلنتها منذ بدأت.. وقد انتهت ثورة ١٩١٩ بعد أن عجزت عن تحقيق أهدافها.. ولكن ثورة ٢٣ يوليو نفسها لم تنته إلى العجز لأنها تتطور كما تطورت كل الثورات الوطنية.. تطورت من الحكم العسكرى الديكتاتورى إلى خطوات فى الاعتراف بالحكم المدنى الشعبى.. وحتى يكون التعبير أوضح فإنك تستطيع أن تعتبر الثورة قد تطورت من شخصية جمال عبدالناصر إلى شخصية أنور السادات ثم إلى شخصية حسنى مبارك.. وهى محتفظة دائما بالقدرة على الاحتفاظ بقوة الاستمرار.. وكل ما نحتاج إليه اليوم هو القوة التى تكفى لتحقيق مزيد من التطور حتى نصل إلى تحقيق الديموقراطية الكاملة.. وهذه القوة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس الاعتماد على قوة شعبية كاملة.. تستطيع أن تفرض إرادتها على الحاكم.. سواء تشكلت هذه القوة داخل الحزب الوطنى نفسه.. أو تشكلت فى حزب آخر ينتمى أيضا إلى ثورة ٢٣ يوليو ويرفع شعاراتها.. ويعبر عن الواقع الاجتماعى الذى خلقته الثورة.. لا عن واقع مضى

وانتهى.. أو عن واقع يتشكل فى أوهام.. وثورة ٢٣ يوليو ليس مفروضا عليها أن ينحصر التعبير عنها فى حزب واحد.. بل قد يعبر عنها حزبان كل منهما قوة تستطيع أن تفرض نفسها على الأخرى.

وقال الشاب كأنه يصد أوهام العجوز :

- إن بين يدى الحاكم قوانين تزوده بسلطات يستطيع أن يقضى بها على أى قوة لا تستسلم له سواء داخل الحزب الوطنى أو خارجه.. حتى لو كانت قوة تعتبر نفسها ممثلة لقوة ثورة ٢٣ يوليو..

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

- إن القوة الشعبية إذا استكملت فى تنظيم واقعى.. استطاعت أن تفرض نفسها على الحاكم.. بل تستطيع أن تفرض نفسها على الحاكم للاعتماد عليها وتمثيلها والتعبير عنها.. وثورة ٢٣ يوليو لن تستمر بقوة الحاكم ولكن بالقوة الشعبية.

وقال العجوز فى حيرة :

- إنى لا أستطيع أن أتصور ما تعنيه بترديد شعار القوة الشعبية.. ماذا يمكن أن تصل بنا إليه هذه القوة الشعبية؟

وقال العجوز فى تعجل :

- إن الاعتراف بالقوة يعنى أن يتحمل الشعب مسئولية الوطن بكل ما يمر به من أزمات.. ومثلا.. أن مصر تمر بأزمة اقتصادية عنيفة وواجب الشعب أن يتحمل مسئولية هذه الأزمة.. ولكن لأننا لا نعترف بالقوة الشعبية فإننا لا نترك الشعب يتحمل المسئولية بل نحاول أن نبعده عنها بتوزيع

الرشـاوى.. ولا اقــصـد الرشـاوى التى تـوزع على الأفـراد فحسب.. بل أيضا الرشاوى العـامة التى تشـمل الشعب كله.. فالميـزانية الضخمة المـخصصة للتليـفزيون رغم عنف الأزمة الاقتـصادية تعتبـر رشوة للشعب حـتى تلهيه عن الاحـساس بمشاكله والتفرغ لها.. وكثـير من البلاد الأوروبية الراقية التى لا تواجه أزمة اقتصادية تبدأ العروض التليفزيونية فى الساعة السادسة مساء حـتى لا تجذب الناس إلى إهمال أعمالهم طوال النهار.. وتنتـهى فى الساعة العـاشرة حتى لا تحـرضـهم على السـهـر الذى يهد من قـدرتهم علـى موالاة العـمل فى اليـوم التالى.. أى لا تزيد سـاعات الإرسال التليـفزيونى عن أربع أو خمس ساعات فى حين أننا.. البلد الفـقير الذى يعانى من أزمة اقتصادية.. نقـدم العرض التليفزيونى لأكثر من عـشر ساعات فى النهار والليل، بل نحـمل الميزانيـة أعباء أكثـر بإنشاء قناة تليفزيونية ثالثة دون أن تتخصص فى عرض أى جديد يحتاجه الشعب.. إنما كمـجرد «اكرامية» أو رشوة للشـعب حتى نلهيه عن الإحـسـاس بفـقـره.. ثم إننا لا نكف عن توزيع الرشـاوى برفع قيـمة الأجور والمرتبات مع أن الـمفروض أن أى زيادة فى الدخل الفردى لا تمثل زيادة فى الانتاج تهبط بقيمة النقد.. لأن الدولة فى هذه الحالة تعتمد على مجرد زيادة طبع الأوراق المالية.. أى أن الفـرد الذى كان مرتبه عشـرة جنيهات وارتفع إلى مائة فإنه يبقى معانيا الأزمـة.. أى معاناة الفقر.. لأن قيمة المائة جنيه لم ترتفع عن قيمة الجنيهات العشرة.. ولكنه مظهر من مظاهر الرشـوة التى تعتمـد عليهـا الدولة لإسكات الناس.. و.. و.. إن الشعب لا يعيش مسئولية أى أزمة.. بل لا يعيش أى

وضع سـياسـى لوطنه.. إنه مثـلا لا يعـيش مع أمـريكا.. لأنه لا يحتمل مسئـولية الحياة معها.. وباستثناء مـجموعة الأفراد التى يربطها فعلا التعامل مع أمريكا فإن باقى الشعب المصرى قد يكون رافضا الحياة مع أمريكا أو لا يدخلها فى اهتمامه ولو لمجـرد الفهم السـياسى لما يعـيش فيـه.. وكل هذه الأوضاع الشـاذة التى تؤدى بنا إلى كل هذه الأزمـات التى لن نتـخلص منها إلا باستكمال النظم الديموقـراطية الكاملة.. والديموقراطية إذا كانت تعنى السلطة الشـعبية فهى تعنى المسئولية الشعبية.. أى أن يعيش الشعب كل أزماته فعلا.. ويتحـمل ما يعانيه مهما اشـتدت مـعـاناته.. إلى أن يصل إلى حل... ويعـيش وطنا بلا أزمات.

وقال الشاب فى تردد :

ـ ولكن...

وقاطعه العجوز صائحا :

ـ لا.. «لكن» بعـد كل مـا فـاض به حـديثنا.. دعنى أعـيش الدخان.

وشد نفسه من مبسم الشيشة.

كيف نواجه التخطيط الأمريكى؟

قال الشاب فى لهفة كعادته كلما التقى بالعجوز وبدأ معه الحوار :

ـ لقد سبق أن قلت لى : إنك فى انتظار أن تصل الدول العربية إلى وضع تخطيط مشترك ثابت مستقر ومستمر فى تحقيق الأهداف حتى مع انفراد كل دولة باتخاذ خطوات تفرضها عليها مصالحها الخاصة وحماية نفسها.. أى أن مصر كان يمكن أن ترتبط باتفاقية «كامب ديفيد» مع استمرارها فى الارتباط بالتخطيط العربى الشامل.. وقد أجبتك يومها بأنى لا أستطيع أن أقتنع بأى تخطيط عربى إلا إذا فهمت واطمأننت إلى التخطيط الأمريكى وبصرف النظر عن موقفنا من الاتحاد السوفيتى.. وأنا لا استطيع أن اطمئن إلى أى موقف لأمريكا وفى الوقت نفسه لا أستطيع أن استغنى عن الارتباط بأمريكا.. إن السياسة الأمريكية نحونا زاخرة بالمفاجآت والمتناقضات.. فكيف يمكن تفسير هذه السياسة؟!

وقال العجوز وهو يلقى بمبسم الشيشة من يده كأنه ينوى التفرغ لحديث طويل :

ـ الذى يجب أن نفهمه ونحسب حسابه دائما هو أن

السياسة الأمريكية لا تقوم أساسا على فرض السيطرة الأمريكية على دولة.. ولكنها تخطط أساسا لفرض الوجود الأمريكي داخل منطقة كاملة من المناطق التى ينقسم عليها العالم كله.. أى فرض وجودها على منطقة الشرق الأوسط.. ومنطقة أواسط آسيا.. ومنطقة جنوب وأواسط أفريقيا.. ومنطقة أمريكا الجنوبية.. و.. و.. وفى داخل هدف السيطرة على المنطقة تحدد سياسة تعاملها مع كل دولة داخل هذه المنطقة.. قد يختلف تعاملها مع كل دولة عن الأخرى ولكن الهدف دائما هدف واحد لا يتغير وهو السيطرة على المنطقة كلها.

وتعجله الشاب يسأله :

ـ كيف تفسر أو تحلل سياستها فى تحقيق سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط؟

وقال العجوز وهو يبتسم فى تواضع حتى يغطى تباهيه بعقليته :

ـ ربما قدرت العقلية السياسية الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط تضم شعوبا تعيش ماضيها ولا تعيش واقعها ومستقبلها.. وهى الشعوب العربية.. وماضى هذه الشعوب لا يمكن أن يدفعها إلى الاستسلام لأى سيطرة أجنبية.. أو قد تستسلم فترة وهى تسعى إلى الخروج من هذا الاستسلام.. أى أنها شعوب لا تطمئن إليها أمريكا باعتبارها قوة أجنبية بالنسبة لهم.. وفى الوقت نفسه قامت داخل المنطقة دولة ليس لها ماض تحاول استعادته.. بل إنها فى واقعها دولة استعمارية مهما حاولت أن تدعى لنفسها من حقوق.. وهى دولة إسرائيل.. ربما أنها دولة ليس لها ماض كما أنها لم تنته

.. فرض كيانها فهي مضطرة إلى الاعتماد على قوى أجنبية.. وقد كانت الصهيونية تعيش معتمدة على القوة البريطانية إلى أن تغيرت الأوضاع العالمية واصبحت معتمدة على أمريكا.. وقد وصلت أمريكا إلى أن اتخذت من إسرائيل مركز قيادة عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط.. ووصلت إلى حد أن الكثيرين من المحللين يعتبرون إسرائيل كأنها ولاية أمريكية.

وقاطعه الشاب قائلا :

- إن الأهداف الصهيونية لا يمكن أن تكون أهدافا أمريكية..

وقال العجوز فورا :

- إن الصهيونية لا يمكن أن تقوم على أهداف تتعارض مع أهداف القوة الأجنبية التى تعتمد عليها.. إن الدولة نفسها قامت على أهداف بريطانية.. وجمع المعارك التى كانت تقوم فى فلسطين من قبل عام ٤٨ لفرض هذه الدولة كانت تقوم بموافقة ومساهمة بريطانيا.. وأصبحت كل المعارك بعد ذلك تدور بموافقة ومساهمة أمريكا.. بل أن أمريكا أصبحت هى التى تقوم بالمعركة وتحملها اسم إسرائيل حتى لا تخرج عن المظهر السياسى العالمى.

ومثلا.. لقد مرت مصر بفترة كانت خلالها مستسلمة السيطرة السوفيتية.. وركزت السياسة الأمريكية على استكمال الوجود فى منطقة الشرق الأوسط بطرد الوجود السوفيتى من مصر حتى لو اضطرت إلى الحرب.. ولكنها لم تكن تستطيع أن ترسل قواتها للمحاربة فى مصر حتى لا تواجه القوات السوفيتية المعسكرة فيها.. وتصبح حربا عالمية.. لذلك قررت أن تقوم بهذه الحرب باسم إسرائيل.. وهو ما حدث فعلا عام

١٩٦٧.. وانتهت بهـزيمة مصر.. ومرت تطـورات سريعة أدت إلى خروج القـوات السوفيـتية من مـصر وقطع ارتباط مـصر بروسيـا.. وقد ظلت السـياسـة الأمريكيـة مترددة فى تـحديد علاقاتها بمصر حتى بعد الهـزيمة إلى أن قامت مصر بالهجوم العسكـرى على إسرائيل داخل سـيناء المحـتلة عام ٧٣.. وإذا كان هذا الهـجوم العسكرى اعتـبر مفاجـاة لإسرائيل أدت إلى هزيمتها فقد كان مفاجاة لأمريكا أيضا بدليل أنها اضطرت إلى التدخل فى الحرب تدخـلا أقرب إلى التدخل المبـاشر بإرسال قـواتها دون الاكـتـفـاء بقوات إسـرائيل صـدا لهـذا الهجـوم المصرى.

وبلع العجوز ريقه واستطرد قائلا :

ـ واستمـرت أمريكا تتدخل عسكريا فى المـنطقة وإن كانت فى كل مرة تحتـار بين أن يكون التدخل العسكرى باسـمها أو باسم إسرائيل.. فـقد كان من بين ما قررته أن تـضرب تجمع القـوات الفلسطينيـة فى تونس.. ولكن لأن الـدولة التونـسيـة مرتبـطة بها فـقد قررت أن تقـوم إسرائيل بالـعمليـة.. وكانت إسـرائيل هى التى قـامت فعـلا بالغـارات الجويـة على مركـز التجـمع الفلسطينى فى تونس.. وبعـدها اتخذت أمـريكا قرارا عسكريا بضرب ليبيا.

وبما أنها ليست مرتبطة بها فقـد قامت هى نفسها وبقواتها بعملية الضرب.. والأعجب مـن ذلك هو ما حدث بالاعتداء على الطائرة المـصرية التى كـانت تنقل أفرادا من أعـضاء منظـمة التحريـر كانوا قد قاموا بـالاستيلاء على باخـرة ركاب.. وكان المفروض أن تكون إسرائيل هى التى تعتدى على أفراد منظمة

التحرير حتى لو كانوا فى طائرة مصرية.. ولكن لأن إسرائيل ارتبطت بالسلام مع مصر باتفاقية «كامب ديفيد» فإن أمريكا أقدر على تبرير هذا الاعتداء والتحكم فى نتائجه مع مصر.. لذلك فقد تولت القوات الأمريكية الاعتداء على الطائرة المصرية.

.. والأعجب من هذا كله هو ما تفرضه السياسة الأمريكية من تحركات تجاه إيران وخصوصا في مواجهة الحرب بين إيران والعراق.. ومفروض أن السياسة الأمريكية تؤيد استمرار هذه الحرب إلى أن تضعف كلتا الدولتين إلى حد استسلام كلتيهما إلى السيطرة الأمريكية.. أو استسلام احداهما.. وقررت السياسة الأمريكية انه لا يمكن أن تتحمل مسئولية التدخل العسكرى علناً فى هذه الحرب.. ولكنها حتى تطمئن إلى استمرارها وافقت على أن تساهم إسرائيل فى الحرب بجانب إيران.. وأن تساهم مصر بجانب العراق.. وكلتا الدولتين - أى إسرائيل ومصر - مرتبطة بامريكا.. حتى أنى سبق أن قلت : إن الحرب عادت بين إيران ومصر داخل ميدان الحرب بين إيران والعراق فى حين أن اتفاقية «كامب ديفيد» تنص على ألا تشترك إحدى الدولتين فى حرب مع دولة تعادى الأخرى.. ولكن كلتا الدولتين مطمئنة إلى أنها مرتبطة بالسياسة الأمريكية.

وقال الشاب مقاطعا :

- إنى أكثر حيرة فى محاولة فهم موقف أمريكا من الثورة الإيرانية.. فقد قيل لنا فى البداية : إن أمريكا هى التى تخلت عن شاه إيران وتركت الثورة تستولى على الحكم.. ثم بعد

فتـرة أرسل الرئيس الأمريـكى السابق كـارتر قوات أمريـكية لاقـتحـام طهران لتـحرير الأمـريكان الذين كـانت الثورة قـد قبـضت عليهم.. أى أن الثورة ليـست أمريكيـة بل ثورة تواجه الاعـتداء الأمـريكى.. ثم بدأت الحـرب بين إيران والعراق فـإذا بإسرائيل تمد الخـومينى بالسلاح والخبـراء.. وإسرائيل تمثل أمريكا.. ثم اتضح أن أمريكا نفسـها تمد إيران بالسلاح بعد أن انكشـفت فضيـحة «إيران جـيت» .. و.. و.. وفى الوقت نفـسه انقسم موقف الدول العربية.. فالدولة العربية المرتبطة بأمريكا تحارب مع العراق.. والدولة العربية التى تعادى أمريكا تحارب مع إيران.. والدولة العربية الوحيدة التى وقفت على الحياد بين إيران والعـراق هى الجـزائر.. لأن عـلاقـاتهـا بأمـريكا والاتحادالسـوفيتى تتـيح لها هذا الحيـاد.. أى أن أمريكا تدفع إسـرائيل إلى الوقوف بجـانب إيران وتدفع أصـدقاءها العـرب للوقوف بجانب الـعراق.. و.. و.. استمرت المـواقف الأمريكية المـتعـارضـة إلى أن قررت أمـريكا أخـيرا إرسـال أسطولهـا وأساطيل حلفائها إلى الخليج العربى لحماية السفن العربية من الاعتـداءات الإيرانية.. ووصلت إلى حد رفع الاعلام الأمـريكية على عدد من هذه السـفن العربية.. ولـم تقم هذه الأساطيل إلا بضربة واحدة ضد اعتداء إيرانى ثم فوجئنا بأن إيران مستمرة فى اعتداءاتها دون أن تتحرك الأساطيل الأمريكية لضربها.

وقال العجوز مقاطعا :

ـ لعلك لاحظت أن إيران لم تعـد تعتدى على الـمراكب التى ترفع العلم الأمريكى.

وصاح الشاب :

- ولكن أمريكا أعلنت أنها تحمي الملاحة في الخليج سواء كانت السفن ترفع العلم الأمريكي أو ترفع أى علم آخر.

وقال العجوز في هدوء :

- هذه مجرد تعابير دبلوماسية لإخفاء الواقع.. وأمريكا لا تحمي إلا أهدافها حتى لو فرضت هذه الأهداف القضاء على حرية الملاحة في الخليج.. وأهداف أمريكا لا تزال حتى اليوم هي اكتساب ثورة الخوميني أو القضاء عليها.. فهي لا تزال تلجأ إلى كلتا الوسيلتين اللتين تحقق كل منهما إما اكتساب الخوميني أو القضاء عليه.. فهي تضع أسطولها في مياه الخليج للتهديد بفرض قوتها وفي الوقت نفسه تترك إيران تقوم ببعض العمليات التي تشبع بها تطرفها الثوري حتى تظل محتفظة بأمل اكتساب صداقتها أو استسلامها.. وليس هذا هو كل ما في المواقف الأمريكية من أعاجيب.. فمثلا.. لقد أصبحت السعودية في موقف دفاع عن النفس ضد إيران.. وهي تعتمد على أمريكا في امدادها بالسلاح اعتمادا كاملا.. وأمريكا نفسها تصر على الاحتفاظ بتجاوب السعودية معها لضخامة ما تكتسبه من موقعها في المنطقة ولما تصل إليه من قوة بترولية سعودية.. ورغم ذلك رفضت الإدارة الأمريكية إمداد السعودية بطائرات «إف ١٥» التي تحقق القوة الدفاعية الكاملة.. لماذا رفضت أمريكا؟ لقد رفضت لأن هذه الطائرات كما يمكن أن تهدد إيران فهي أيضا يمكن أن تهدد إسرائيل وأمريكا ولا يمكن أن تعرض إسرائيل لأى تهديد.. ولكنها حتى تحتفظ بالصداقة السعودية لم تعلن هذا الرفض رسميا عن طريق الإدارة الرسمية ولكنها نسبته إلى قرار اتخذه مجلس

الشيوخ.. كان الحكومة الأمريكية معذورة ولا تستطيع أن تفرض إرادتها على مجلس الشيوخ.

وقال الشاب ساخطا :

ـ قد تلجأ السعودية إلى استيراد السلاح من دول أخرى أو من الاتحاد السوفيتي كما فعلت دول أخرى.

وقال العجوز وهو يتنهد في حسرة :

ـ إن أمريكا واثقة من أنها الأقوى في السيطرة على سوق السلاح.. فهي تتحكم في هذه السوق داخل دول حلف الأطلنطي.. واستيراد السلاح من الاتحاد السوفيتي لم يكن أبدا كافيا للاستغناء عن السلاح الأمريكي.. وهو ما جربته مصر..

وقال الشاب وقد استسلم لعجزه عن تحديد ما يدعو إليه :

ـ كيف نواجه هذه السياسة الأمريكية وما تفرضه من مواقف وتحركات؟

وقال العجوز بعد أن رفع مبسم الشيشة إلى شفتيه ونفث الدخان :

ـ أحب أن أقول لك : إن الاتجاه الأمريكي يهمه أولا استعادة التحالف مع إيران كما كان قائما أيام الشاه.. وإن كان ليس مما يمكن أن تستسلم له أمريكا هو أن تترك إيران تنتصر على العراق.. حتى لا تكون أقوى من أن تطمئن إليها.. ولكن مصير العراق نفسه لا يهم أمريكا أن يعود كما كان بعيدا عنها ومتحالفا مع الاتحاد السوفيتي.. فتخطيط المنطقة كما كان وكما تريد أمريكا استعادته.. هو أن تضم الجبهة الأمريكية باكستان وإيران والسعودية.. و.. و.. حتى البحر الأبيض.. بينما تبقى الجبهة السوفيتية تضم العراق وسوريا في خط

تقطعة إسرائيل والأردن.. واهتمام أمريكا باستعادة إيران لا يقل عن اهتمامها باستعادة افغانستان التى كانت أيضا داخل الجبهة الأمريكية مع اختلاف المواقف والوسائل فى مواجهة مشكلة إيران ومشكلة أفغانستان.. وكل هذا التخطيط لا يشمل ما يهم أى دولة عربية تحقيقه فهو تخطيط لتحقيق الأهداف الأمريكية وحدها.

وقال الشاب وقد بدأ يفقد أعصابه :

ـ إنى أسألك كيف نواجه هذه الأهداف الأمريكية وهذا التخطيط الأمريكى؟

وقال العجوز وهو يبتعد بعينيه عن الشاب :

ـ كما قلت لك فى حديثنا السابق: الحل الوحيد هو أن تتمكن الدول العربية مجتمعة من وضع تخطيط عام شامل وثابت مستمر.. بحيث لا تستطيع أمريكا وأيضا الاتحاد السوفيتي استغلال دول عربية ضد مصالح الدول العربية الأخرى.. أى أن تكون الدول العربية جبهة واحدة تتولى حماية كل أهدافها.. حتى مع اختيار كل دولة لأسلوب تعاملها مع أمريكا أو مع الاتحاد السوفيتي.. وقد أصبحت هذه الجبهة تضم أغلبية الدول العربية فعلا.. وبقيت الأقلية.

وعاد العجوز ينفث الدخان.. والشاب مفتوح العينين كأنه يحاول أن يرى المستقبل.

حتى نستغل الواقع ..

قال الشاب ثائرا وهو يخبط بقبضته فى الهواء كأنه يتمنى إطلاق النار :

ـ لا أدرى كيف يمكن أن نواجه إسرائيل وهى تفرض الإرهاب على الشعب الفلسطينى داخل فلسطين.. وداخل لبنان.. وأينما تجمعوا لاستعادة وطنهم؟ كيف نواجهها ونحن مرتبطون بها باتفاقية «كامب دافيد» إننا نطالب صارخين بتحقيق مطالب الشعب الفلسطينى ولكن كل هذا الصراخ يسقط مبحوحاً تحت أقدام اتفاقية «كامب دافيد». فلماذا لا نتحرر من هذه الاتفاقية ونعلن رفضها حتى نصل على الأقل إلى أن يحتفظ صراخنا بجديته ويستكمل قوة التهديد.. علاوة على أنه مهما استكملنا مظاهر الوحدة الرسمية بيننا وبين الدول العربية فإنها ستبقى دائما وحدة تمزقها ثغرة واسعة.. فإن مصر هلى البلد العربى الوحيد الذى يرتبط باتفاقية «كامب دافيد» مع إسرائيل.. ولذلك فستبقى العلاقات العربية مع مصر دائما وكأنها تعيش على حافة هاوية «كامب دافيد» التى تربط مصر وحدها بإسرائيل.

وقال العجوز وهو يحتضن الشاب بنظرة اشفاق :

ـ كن واقعيا وأنت تفكر فى تخطيط المصير.. والواقع هو أن اتفاقية «كامب دافيد» ليست بين مصر وإسرائيل ولكنها بين مصر وأمريكا من ناحية وإسرائيل وأمريكا من ناحية أخرى.. ودوافعها الاساسية قائمة على تحقيق المصالح الامريكية فى مصر حتى لو أجبرت إسرائيل على المساهمة فى تحقيق هذه المصالح.. وحاول أن تتذكر تفاصيل تاريخ الايام التى انتهت بتوقيع هذه الاتفاقية.. فقد كانت مصر مرتبطة بالاتحاد السوفيتى والهدف الأمريكى الأول هو أن تأخذ مصر لنفسها.. وهى تعلم أن أقوى ما يحقق لها أخذ مصر من السوفييت هو أن تحقق جلاء إسرائيل عن الأرض المصرية.. حتى تعترف مصر بأنها لا تستطيع أن تعيش حرة إلا بفضلها.. وقد استطاع أنور السادات حاكم مصر وقتها أن يكسب ثقة أمريكا فى امكان تحقيق أهدافها.. ولكن إسرائيل كانت هى التى ترفض تحقيق هذه الأهداف.. ولا تقبل الجلاء عن سيناء.. وتؤكد للساسة الأمريكان أن مصر لن تقبل ابدا أن تعيش فى سلام معها.. لن تعيش السلام مع إسرائيل وبالتالى لن تعيشه مع أمريكا.. وهو ما دفع أنور السادات إلى أن بدأ بزيارة إسرائيل ردا على اتهام مصر بأنها لن تقبل السلام معها وفى الوقت الذى كان فيه الوزير الأمريكى اليهودى هنرى كيسنجر يقوم بالأعاجيب ويبذل المستحيل لاقناع اسرائيل بالسلام مع مصر.. ومرت سنوات قبل أن توقع اتفاقية «كامب دافيد».. وكان التوقيع الرئيسى هو توقيع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كارتر.. فهل يعلم ماذا يعنى إلغاء اتفاقية «كامب دافيد» ؟

وقال الشاب ساخرا فى مرارة :

- ماذا يعني يا حضرة الفيلسوف العجوز المستسلم للواقع مهما كانت مرارته؟

وقال العجوز دون أن يأبه بسخرية الشاب :

- إنه يعنى إلغاء اتفاقية بين مصر وأمريكا.. وقطع العلاقات معها ومواجهتها بموقف عدائى.

وقال الشاب فى سخط :

- إن أمريكا على ارتباط بعلاقات كاملة مع كثير من البلاد العربية دون أن تربطها باتفاقية مع اسرائيل كاتفاقية «كامب دافيد»..

وقال العجوز فى هدوء :

- لأنها ليست محتاجة إلى مثل هذه الاتفاقية فى علاقاتها مع هذه الدول العربية.. ولو ارتبطت دولة منها بالاتحاد السوفيتى لسلطت أمريكا عليها إسرائيل إلى أن تسنح لها الفرصة لاستعادة سيطرتها عليها.. ولعقدت معها اتفاقية أقرب إلى اتفاقية «كامب دافيد».. وهو الموقف الأمريكى الآن بالنسبة لسوريا وبالنسبة للعراق.. فإسرائيل لا تزال تحتل الأراضى السورية كما أنها تضرب فى العراق ولن يتغير موقف إسرائيل منها إلا إذا استطاعت الدولتان العربيتان الاتفاق مع أمريكا.. وهذا بصرف النظر عن وضع ليبيا فهو وضع ينفرد بشذوذه ولو أنه لا يزال وضعا يعتمد على الارتباط بالاتحاد السوفيتى.

وقاطعه الشاب مسخفا ما يقوله العجوز :

- إنك تحصر كل مشاكل العالم بين أمريكا والاتحاد السوفيتى دون أن تراعى التطور الذى بدأ يتحقق بينهما.. إنهما

الآن يحاولان الوصول إلى تقسيم العالم بينهما دون أن تعادى إحداهما الأخرى.. حتى أنه بدأ الإعلان عن قرب انسحاب الاتحاد السوفيتى من افغانستان وتوقف أمريكا عن تسليح وتمويل الثورة فيها.. وتكون النتيجة أن تجمع أفغانستان بينهما دون أن يكون لها حرية تحديد المصير.. وربما تم الاتفاق بينهما بالنسبة لكوبا أيضا التى تعتبر مركز تهديد سوفيتى لأمريكا كلها.. وإذا تم هذا الاتفاق تصبح كوبا مجرد منطقة سياحية لكلتا الدولتين ولا تستطيع أن تستقل بنفسها ولو كدولة سياحية.. وكذلك بالنسبة للبلاد العربية فقد لا تعود دولة من الدول العربية تستطيع أن تعتمد على الاتحاد السوفيتى فى موقفها ضد أمريكا.. أو العكس.. إنما تقع الدول العربية كلها ضحية الاتفاق الأمريكى السوفيتى.. من يأخذ هذه الدولة ومن يأخذ تلك؟ وتاريخ العالم كله قائم إما على حرب مباشرة بين الدول الكبرى وإما على حروب بين الدول الصغرى تقودها الدول الكبرى.. ولن تتوقف كل الحروب إلا إذا عاشت الدول الكبرى السلام فيما بينها.. ومراحل التاريخ التى ساد فيها السلام كانت المراحل التى انفردت فيها كل دولة من الدول العظمى باحتلال منطقة من المناطق العالمية.. ونحن لا نمثل دولة عظمى.. ولا يمكن صيانة استقلالنا وحريتنا إلا بالحروب التى تستند على موقف الدولتين العظميين.. وإلا أصبحنا عبيدا لكلتيهما..

وقال العجوز بعد أن نفث دخان الشيشة :

ـ إنك متفق معى فى كل ما أحاول اقناعك به.. فأنت تتحدث تحت تأثير مؤتمر «يالتا» الذى عقد عقب الحرب العالمية

الأخيرة وانتهى باتفاق الدولتين العظميين على تقسيم الدول التى كانت ميادين للحرب.. وأوربا الغربية لأمريكا وأوروبا الشرقية للاتحاد السوفيتى.. وكذلك بالنسبة للجانب الأسيوى.. وليس بين كل هذه الدول دولة مستقلة استقلالا كاملا.. بريطانيا ليست مستقلة أمريكا ولا اليابان وتشيكوسلوفاكيا مثلاً ليست مستقلة عن الاتحاد السوفيتى.. وما تحاوله الدولتان العظميان الآن هو توسيع ما انتهوا إليه فى مؤتمر «يالتا» ليشمل اتفاقهما بتقسيم العالم كله.. وربما اعترف الاتحاد السوفيتى باتفاقية «كامب دافيد» التى تضع مصر فى الجبهة الأمريكية.. فإذا ألغت مصر هذه الاتفاقية فلن يقف السوفييت بجانبها وستجازف مصر بأن تتحدى وحدها القوات الأمريكية إما مباشرة أو عن طريق القوات الإسرائيلية.

وصرخ الشاب كأنه لم يعد يطيق :

ـ إذا كانت «كامب دافيد» اتفاقية بين مصر وأمريكا فإنها تتضمن جانبا يحدد مصير الأرض الفلسطينية المحتلة بأن تبدأ إسرائيل بالاعتراف بنوع من الحكم الذاتى للفلسطينيين وإسرائيل لم تحترم هذا النص بل أعلنت إلغاءه وشطبه من الاتفاقية فلماذا لم تتدخل أمريكا؟

وقال العجوز وهو يستعين بهدوئه لصد صراخ الشاب :

ـ إن السياسة الأمريكية وصلت إلى هذه الاتفاقية لاستعادة مصر.. أما أرض فلسطين المحتلة فهى مادامت مع إسرائيل فهى مع أمريكا.. أى ليس هناك ما يدفع أمريكا إلى التدخل لتحرير أرض فلسطين من الاحتلال الإسرائيلى.. وكان هذا هو ما دفع العقلية الأمريكية إلى وضع اتفاقية «كامب دافيد» فى

جزءين منفصلين.. جزء خاص بجلاء إسرائيل عن مصر.. وهو ما كانت أمريكا قد قررت الإصرار عليه وفرضه على إسرائيل.. والجزء الآخر خاص بجلاء إسرائيل عن الأرض الفلسطينية وهو ما لم تكن أمريكا تصر عليه بل ربما كانت واثقة منذ البداية أن إسرائيل لن تجلو عن أرض فلسطين وأن الهدف الصهيوني الأكيد هو اقامة دولة إسرائيل على كل أرض فلسطين ولكنها فقط تحايلت دبلوماسيا لتغطية مظهرها السياسي ومظهر مسئولية أنور السادات فاضافت هذا النص إلى الاتفاقية.

وعاد الشاب يقول منطلقاً بثورته :

ـ إذن ما العمل حتى يكون لصراخنا مجرد الأمل فى فتح آذان إسرائيل؟

وقال العجوز وهو يتنهد كأنه يتأوه من الأوضاع القائمة :

ـ إن ما تفصل به مصر وإسرائيل عن أمريكا.. وهى معاهدة السلام المعقودة بينهما مباشرة.. وليس فى هذه المعاهدة سطر واحد أو كلمة واحدة تشير إلى وضع الأراضى الفلسطينية المحتلة أو إلى أى موقف لإسرائيل فى مواجهة الدول العربية خارج مصر.. ولا تستطيع مصر أن تواجه التحركات الإسرائيلية إلا من ناحية تطبيع هذه المعاهدة.. كأن توقف تطبيع العلاقات معها احتجاجا على تصرفاتها بالنسبة للشعب الفلسطيني.. ولكن فى هذه المعاهدة نصوص أخرى يمكن إثارتها حتى ندخل إسرائيل فى مشاكل تشغلها عن اعتداءاتها.. مثل النص الذى يحدد أكثر من مساحة ثلاثة أرباع سيناء لاحتلال القوات الدولية.. وقد كنت أول وما زلت الوحيد

الذى يطالب بإلغاء هذا النص.. فإن الاحـتلال العسكرى الدولى لأرض مصر لا يقل مـهانة لاستقلال مصر وحـريتها.. وتنص هذه المـعاهدة على أنه ليـس من حق مصـر إخلاء سـيناء من القوات الدولية إلا بموافقة أعضاء مـجلس الأمن جماعيا وطبعا لا يمكن مـوافقـة مجلس الأمن جـماعـيا إلا بمـوافقة أمـريكا.. وأمريكا قـد لا توافق.. ومصـر لا تستطيع بصـفتهـا صاحـبة الأرض أن تنفرد باخلاء سيناء من القـوات الدولية.. وقد سبق أن أخلى عبـدالناصر منطقـة صغيـرة تنحصر فى قـرية شرم الشيخ من القـوات الدولية فكانت النتيـجة أن قامت حـرب عام ٦٧.. ورغم ذلك فإن مجرد المطـالبة باخلاء الأرض من القوات الدوليـة الموجودة الآن سـيشـغل إسرائيل ولو سـياسـيا عن اعتداءاتهـا وخصوصا أن علاقـتها بأمريكا تطورت عـما كانت عليه عام ٦٧.. وهذا ما أتمناه اليـوم.. المطالبة وإثارة موضوع احتـلال القوات الدوليـة لأراضى مصـر وكأننا نهـدد إسرائيل حتى لو لم نقصد إلغاء اتفاقية «كامب دافيد».

وقال الشاب متقززا :

ـ كأنك لا تريد إلا الطريق السياسى.

وقال العجوز وهو يهم أن يكتم صوته بمبسم الشيشة :

ـ هذا ما يدفعنى إليه الواقع .

سوق السلاح..

قال الشـاب منطلقا فى فرحـة كأنه وصل إلى تحقيق الأمل :

ـ إننى واثق من أن الأزمـة الاقـتـصـادية فى مـصـر قـد انتهت أو على وشك الانتـهاء بعـد أن عادت عـلاقاتنا كاملة مع أغـلبية الدول العـربية.. وخصـوصـا الدول البترولية.. لقد أصبحت مصر تعيش فى وحدة اقتصادية عربيـة.. أى فى سوق عربـية واحدة.. وقـد كانت أزمة مـصـر قائمة على تباعد الزبائن عنها لتبيع لهم حتى تشترى ما تحتاج إليه بثمن مـا تبيعه.. وقد عـادت السوق تزدحم بالزبائن الذين تبيع لهم مصر لتغطية حاجتها إلى ما تشتريه.

وقال العجوز وهو يلوى شفتيه مستنكرا :

ـ إنك واهم.. أو أنك تفكر تفكيـرا سطحيـا أقرب إلى عـقلية أصحاب الدكاكين.. إن الدولة لا يمكن أن تقوم على أساس أنها مجرد دكان.. سواء كان دكانا مـتخصصا فى بيع صنف واحد أو كان «سوبر ماركت» لبيع مـختلف الأصناف.. ولعل عقليتك وقعت تحت تأثير ما يقال أو ما يشاع أو ما ينشر من أن مصر

أصبحت دكانا لبيع السلاح إلى الدول العربية وخصوصا الدول العربية الآسيوية التى تجتاز فترة تعيش فيها التهديد بالحرب أو تحارب فعلا كالعراق مما يجعلها - كلها - فى أشد الحاجة إلى السلاح.. ولكن.. حتى لو قامت مصر ببيع السلاح فلن تحل أزمتها الاقتصادية.

وقال الشاب فى حدة :

- إن سوق السلاح هى الآن أقوى سوق تجارية وسياسية فى الدنيا كلها.. والدولتان العظميان أى أمريكا والاتحاد السوفيتى لا تستطيع كل منهما أن تحتفظ بعظمتها إلا باحتفاظها بقدرتها على التحكم فى سوق السلاح.. والدول الصغرى التى تحتفظ كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى بالسيطرة عليها هى الدول التى لا تستطيع أن تستغنى عن السلاح الأمريكى ودول أخرى لا تستطيع أن تستغنى عن السلاح الروسى.. حتى أنه أصبح معروفا فى التكتيك السياسى العالمى أن أى دولة من الدول الصغرى تستطيع أن تصل إلى الاطمئنان على السلام وتقل حاجتها إلى استيراد السلاح سواء من أمريكا أو الاتحاد السوفيتى، فتبدأ هاتان الدولتان العظميان فى إثارة المشاكل حول هذه الدول الصغرى حتى تفقدها اطمئنانها إلى السلام وتدفعها إلى الحرب أو خشية الحرب فتعود إلى استيراد السلاح.. والخضوع لمن يمدها بهذا السلاح.. فإذا كانت مصر قد أصبحت تصنع وتنتج السلاح وتبيعه إلى الدول العربية فقد تقلل هذه الدول من حاجتها إلى الدولتين العظميين وأصبح لها - أى لمصر - ما كان لهما من وجود فى العالم العربى.

وقال العجوز فى هدوء :

ـ لنبدأ الموضوع من أوله.. فالمفروض أن سوق السلاح العالمية تقوم على الأهداف السياسية المشتركة بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة.. أى الأهداف السياسية المشتركة بين البائع والمشترى.. لذلك فالتعامل الدولى فى سوق السلاح يقوم على اتفاقيات قائمة بذاتها وتختلف عن اتفاقيات التعامل الأخرى.. أى قد تتساهل الدولة المصدرة فى أخذ مستحقاتها من الدول المستوردة.. أو قد تخفض من فوائد الديون الخاصة بالتسليح تخفيضا واسعا.. بل قد تتنازل الدولة المصدرة عن مطالبة الدولة المستوردة بالثمن وتعطيها السلاح مجانا كهدية سياسية.. والاتحاد السوفيتى يسلح القوات الأفغانية مجانا.. وأمريكا تسلح قوات الثورة الأفغانية مجانا أيضا.. والرئيس أنور السادات له تصريح بعد أن تباعدت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى وبدأ السوفييت يطالبون مصر بالوفاء بالديون.. وله تصريح أعلن به أن مصر لن تسدد الديون العسكرية للاتحاد السوفيتى.. فهى ليست اتفاقية اقتصادية ولكنها اتفاقيات سياسية.. ولكن.. سوق السلاح لا تقوم على المعاملات الرسمية بين الدول فحسب بل أنها تكتظ بطائفة واسعة مما يسمونه سماسرة السلاح.. ولهذه الطائفة قوة فى السيطرة على السوق حتى أنهم تمكنوا فى بعض الحالات من التأثير على سياسة دول تستورد السلاح حتى يحققوا التعامل مع دول مصدرة يجنون من وراء التعامل معها أرباحهم التى تصل إلى الملايين بل إلى المليارات.. وقد سبق أن قلت لك : إن السبب الرئيسى فى

القتال الدائر فى لبنان يعود إلى قوة سماسرة السلاح.. وقلت: إنه لكى نصل إلى السلام بين الطوائف اللبنانية فيجب أن نبحث أولا عن مصدر تسليح كل طائفة وعن السماسرة الذين يقومون لها باتفاقيات استيراد السلاح.. فإذا استطعنا أن نفرض إرادتنا على سوق السلاح وعلى هؤلاء السماسرة استطعنا أن نحقق السلام بين الطوائف ونوقف الحروب بينهما.

وصاح الشاب مقاطعا فى تأكيد :

ـ إن مصر ترفض التعامل مع سماسرة السلاح..

وقال العجوز فى بساطة :

ـ فعلا.. هذا ما هو قائم الآن.. اقتصر التعامل فى سوق السلاح على الدولة ذاتها.. أى عن الطريق الرسمى بلا سماسرة.. ولكن منذ عهد قريب كان كثير من المسئولين قد احترفوا السمسرة فى سوق السلاح وأصحاب الملايين الذين يقيمون الآن فى الخارج جمعوا ملايينهم من السمسرة فى استيراد السلاح لمصر.. ولا يزال منهم من يقيم فى مصر ولا تزال عملياتهم مستمرة تدر عليهم مزيدا من الملايين.. باعتبار أنهم عقدوا عمليات استيراد السلاح من قبل أن تلغى الدولة الاعتراف بهم.. والعقود لا تزال سارية ولا يزالون يأخذون من البائع نسبة العمولة التى يستحقها السمسار عن كل صفقة.. وإذا كانت مصر قد استطاعت أن تتخلص من السماسرة فإن أغلب البلاد العربية الأخرى لا تزال تعتمد عليهم.. وستضطر مصر إلى التعامل مع هؤلاء السماسرة فى عمليات تصدير السلاح.. وقد تدفع لهم باعتبارها دولة

مصـدرة كما تدفع لهم بـلادهم المستـوردة.. ودنيا سمـاسرة السلام لهـا عالم واسع كـان كل سمسـار دولة قائمـة بذاتها.. وبين السماسرة معارك كأنها حروب.. ولعلك تسمع الكثير مما يجرى فى هذا العالم كما صدرت عشرات الكتب تروى قصصا عجيبة.. ولا أستطيع أن انسى قصـة الشخصية المصرية التى كـانت صاحـبة نفـوذ أيام المشـير عـبدالحكيم عـامر وكـانت تحترف السمـسرة فى استيراد السلاح واسـتمر صاحب هذه الشخصية فى احترافه حتى بعد أن فقد نفوذه الرسمى إلى أن اغتـيل فى لندن.. قتله منافـسوه فى عـالم السمـسرة رغم أن العمليـة التى كان يقـوم بها لم تكن خاصـة بتسليح مـصر بل عملية خاصة بإحدى الدول العربية الأخرى.

وقال الشاب مـقاطعا أيضا كأنه يرفض مـا تنطلق به عقلية العواجيز :

ـ مهمـا كانت تفاصيل اجراءات التعـامل فى سوق السلاح. فإن مصر مادامت قد أصبحت تنتج السلاح فهى الدولة الأولى التى تعتمد عليها كل الدول العـربية فى استيراد السلاح بحكم مبدأ الدفاع المشترك الذى يربط مصر بها ويربطها بمصر..

وقال العجوز كأنه ينهره :

ـ إن الدفاع المـشتـرك لم يقم بعد بين الدول العـربية وهو لا يقـوم على مـجـرد تبادل الإمـداد بالسـلاح.. ولكن الدفـاع المـشتـرك يجب أن يقوم علـى موقف دولى مـشتـرك.. وعلى علاقـات ثابتة مسـتقرة.. أى أن الدفـاع المشـترك لا يمكن أن يكون مجرد مواجهـة أحداث.. بل هو تخطيط شامل يجمع بين الدول العـربيـة فى سلام حـتى يجـمـعهـا فى الحـرب.. وهو تخطيط لم يتحقق حتى اليوم.

وقال الشاب كأنه يهرب من مناقشة العجوز :

- إن كل ما أريد أن أقوله هو أن الأحداث أدت إلى أن تقوم مصر بتصدير السلاح وهو ما يحقق خروجها من الأزمة الاقتصادية التى تطحنها.. ونحن لا نرحب بهذه الأحداث ولكننا لا شك نحمد الله على الخروج من أزمتنا.

وقال العجوز فى ضيق من سطحية الشاب فى تفكيره :

- إن تصدير السلاح لا يحل الأزمة الاقتصادية لعدة أسباب.. أولها: ان مصر لا تستطيع أن تمد الدول العربية بكل ما تحتاج إليه من سلاح.. فهى ستبقى محتاجة إلى الدول الأجنبية فى استيراد أسلحة أكبر كاستيراد الطائرات أو الدبابات أو أنواع أخرى كثيرة لم تصل مصر إلى انتاجها بعد.. وما دامت الدول العربية لا تزال فى حاجة إلى استيراد سلاح من دول أجنبية فيمكن أن تستورد منها كل أنواع الأسلحة دون حاجة إلى مصر.. ثم أن مصر نفسها تنتج السلاح اعتمادا على صلاتها بالدول الأجنبية التى تمدها بما يحتاجه الانتاج.. أى أن مصر نفسها ليست حرة فى هذا الانتاج.. ثم أن ما يمكن أن يعود على مصر من قيمة تصدير السلاح ربما كان أقل مما يعود عليها من تصدير العمالة مثلا.. وهذا علاوة على أن مصر تصدر السلاح بدافع لا يتعلق بما يعود على حالتها الاقتصادية.. إن الدافع الأساسى لتصدير السلاح هو مسئولية مصر عن الوضع العربى كله بالنسبة لأى اعتداء على هذا الوضع.. حتى لو اضطرت إلى تصدير السلاح مجانا.. والواقع أن إحدى الدول العربية التى تمدها مصر بالسلاح أصبحت عاجزة عن دفع الثمن المالى لهذا الإمداد نتيجة أزمتها

الاقتصادية التى تعتبر أقسى من الأزمة المصرية الاقتصادية.
وقال الشاب حائرا :
ـ كـأنك تقول : إنه لا يكـفى أن تمد مـصـر الدول العربيـة بالسلاح بل يجـب أن تمدها بالمقـاتلين أيضا.. أى أن تشـترك القوات المصرية فى حـرب العراق وإيران مثلا أو فى أى حرب تقوم على أرض دول الخليج.
فهل يمكن أن يحدث هذا؟
وقال العجوز فى هدوء:
ـ إن إحدى الدول العـربية أعلنت منذ أسابيع أنها اسـتغنت عن عشرة آلاف من أفراد القوات الباكسـتانية كانوا بين قواتها المسـلحة.. وإن كانـت قد أعلنت أن هذه القـوات الباكـستـانية كانت مهمتها مقصورة على تدريب وتنظيم قواتها هى.. وقد تم هذا الاستغنـاء بعد أن عادت العلاقات بين هـذه الدولة ومصر ومن يدرى ربمـا اسـتـعـاضت هذه الدولة عن العـشـرة آلاف باكستانى بعشرة آلاف مصرى.. وصاح الشاب :
ـ إن مصر تؤكد أنه ليس لها أى قوات خارج حدودها :
وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة :
ـ ولكن هناك مـصريون مـتطوعون للمـساهمة فـى القوات العسكرية العـربية.. والتطوع لا يمكن أن يستمـر إلا بأن تقره وتوافق عليــه الدولة.. ومن يدرى.. ربمـا لو اتـسـعت حـرب الخليج واحتاجت إلى منتهى القوة العربية لأعلنت مصر رسميا اشتراكـها الكامل فى الحرب.. وإسـرائيل اليوم تقف مع إيران نفس مـوقف مـصـر مع الـعـراق ودول الخليج.. فـإذا حـدث ـ مثلا ـ أن أعلنت إسـرائيل اشتراكها فى الحرب رسـميا فإن

مصر ستعلن الحرب أيضا رسميا.. وهو احتمال مستبعد حتى الآن.. ولكننا يجب أن نحترس من مفاجآت السياسة الأمريكية التى تفرض التحركات الإسرائيلية.

وقال الشاب مجادلا :

- اذن فالبداية تفرض أن تقوم مصر بإمداد دول الخليج بالسلاح.. فلماذا تعارضنى وترفض أن تشاركنى فرحتى بأن مصر قد أصبحت دولة مستعدة لتصدير السلاح مما يمكن أن يخلصها من أزمتها الاقتصادية؟

وقال العجوز وهو ينظر إلى الشاب فى لوم :

- إنك لم تفهمنى.. فإنى أزهو واتباهى بأن مصر أصبحت تصدر الأسلحة التى تنتجها المصانع المصرية.. ولكنى أرفض أن أعتبر الهدف من تصدير السلاح هو مجرد حل الأزمة الاقتصادية المصرية؟ وأرفض أن نحصر كل آمالنا فى أن نجعل من مصر دولة تصنع وتصدر السلاح.. وهو الخطأ الذى نقع فيه دائما.. أى الخطأ فى أن نحصر أنفسنا داخل هدف واحد وداخل انتاج واحد وننسى بقية الأهداف وبقية جوانب الانتاج.. وقد حدث هذا عندما سبق وحصرنا آمالنا وأهدافنا فى أن نجعل من مصر دولة صناعية.. وبلغ حماسنا فى تحقيق هذا الهدف إلى أن أهملنا اهتمامنا بالإنتاج الزراعى.. وكانت النتيجة أن مصر لم تعد دولة صناعية ولا زراعية.. وأصبحنا إلى اليوم نعيش متخبطين بين الصناعة والزراعة دون أن نصل إلى بناء قوة مصر الاقتصادية.. وما أخشاه عليك هو أن تحصر آمالك فى تصنيع السلاح وتنسى الجهد المفروض عليك لتقيم بقية الصناعات ثم لإعادة قوة مصر كدولة زراعية.

وقال الشاب حائرا :

- إن الزراعة تعتبر موضة قديمة.. ووسيلة متأخرة فى توفير ثراء الدولة.. وكل الدول الثرية يقوم ثراؤها على الصناعة أما فى الدول الصغيرة فأصبح يقوم على البترول.. ونهر النيل نفسه الذى كانت تقوم بفضله دولة مصر الزراعية أصبح يكتفى بما تحققه الزراعة فوفر مياهه وهبط بها إلى حد لا يوفر الأحلام الزراعية.

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

- إن مياه نهر النيل فى يد الله.. والله يفرض نقمته على المهملين العاجزين عن الحياة بما مَنَّ به عليهم.

إعلان الحرب الاقتصادية ..

قال الشاب فى ضجر وفى ملل :

ـ لم أعد أجد ما يشغل فكرى ويشاركنى مناقشة ما أعانيه حتى يعيننى على الاستسلام أو يعيننى على الثورة... وقد مرت بى فترة كنت أتعمد فيها قراءة كل الصحف اليومية والاسبوعية لعلى أجد فيها ما يهدينى.. واتفقت مع بائع الصحف على أن يزودنى بكل هذه الصحف وأعود وأردها إليه نظير إيجار أدفعه يوميا لا يزيد على ثمن جريدة واحدة.. ولكنى بدأت اكتشف أن كل ما أقرؤه اليوم هو نفس ما قرأته أمس.. وكل ما ينشر من أخبار هى أخبار مرددة فى إطار واحد سواء كانت أخبارا متفائلة أو أخبارا متشائمة.. أو أقرأ مقالات تحمل أسماء علماء وأساتذة وكبار الكتاب فلا أجد فيها إلا دراسات نظرية لا تهدينى إلى الخطوة التى أستطيع أن أخطوها حتى أتخلص مما أعانيه. كأنها مقالات تعبر عن الحلم بالوصول إلى القمر قبل أن يتم الوصول إليه بألف عام.. إلى أن أصبحت لا أقرأ فى الصحف والمجلات إلا العناوين.. وأزيد أكثر بقراءة ما تنشره

عن مباريات كرة القدم.. ثم أتسلى بقراءة صفحات الجريمة وصفحات الفن.. وأتعمد قراءة صفحة الوفيات حتى أراجع أسماء أفراد الطبقة الغنية الذين يستطيعون دفع ثمن إعلان الوفاة..

وقال العجوز فى هدوء :

ـ إن الكلام المسموع أصبح أقوى تعبيرا عن الواقع من الكلام المقروء.. أى أنك تستطيع أن تجد الهداية فيما تسمعه من كلام فى الشارع السياسى وما تشترك فيه من مناقشات.. حتى وإن لم تجد هذه الهداية بما تقرؤه فى الصحف..

وقال الشاب ساخرا :

ـ حتى الكلام فى الشارع السياسى لم يعد يهدينى.. إنه يرفعنى من حيرة ليقذف بى إلى حيرة أوسع ازداد بها تخبطا.. بل يخيل إلىّ أننا حتى فى الشارع نتعمد الهروب من مواجهة مشاكلنا الواقعية بالكلام عن المشاكل الخارجية التى تحيط بنا.. فنقطع الوقت بالكلام عن الحرب بين العراق وإيران.. أو بالكلام عن المصيبة اللبنانية.. أو عن تهديدات الرئيس الأمريكى ريجان للرئيس الليبى معمر القدافى.. أو.. أو.. وكل من فى الشارع السياسى يستمع إلى هذا الكلام فى برود وبلا اهتمام كأنه يتفرج بخياله على فيلم سينمائى قد طال عرضه عليه.. كيف نهتم بمشاكل الغير قبل أن نحل مشاكلنا؟ وقد بدأ يظهر فى الشارع السياسى خلال الشهور الأخيرة كلام عن التخلص من اتفاقية «كامب دافيد» التى تجمعنا بأمريكا وإسرائيل.. حتى أن حزبين سياسيين من الأحزاب المعترف بها رسميا وهما حزب العمل وحزب الأحرار أعلنا سحب

موافقتهما وإقرارهما لهذه الاتفاقية.. ولا شك أنها اتفاقية تعتبر من الأسس التى تقوم عليها حالتنا الداخلية.. ولكن لم يقل أحد من الذين يتكلمون شيئا عن أثر إلغاء هذه الاتفاقية على هذه الحالة الداخلية.. هل نزداد غنى ونصبح قادرين على حل مشاكلنا.. أم نزداد فقراً وتتضخم مشاكلنا ونعانى أكثر ولذلك فالشعب لا يتجاوب مع هذه الدعوة حتى وهو يتمنى تحقيقها.. لأن أحدا لا يعرض عليه مصيرا لالغائها يمكن أن يتعلق به.. ولكن.. لا يكاد أحد زبائن المقهى السياسى يبدأ الحديث عن الغلاء أو عن متاعبه مع أولاده أو عن إفلاسه حتى يتجمع باقى الزبائن فى ثورة ويعلو الصراخ وتتردد عشرات القصص والآراء والاقتراحات.. بين الدعوة إلى إعلان الثورة والدعوة إلى الانتحار.. وينتهى الصراخ دائما إلى لا شىء.. وكأنه كان صراخا للترويح عن النفس فى رقصة عنيفة كالرقصات التى أشاعتها الديمقراطية هذه الأيام.. لذلك كله فكلام الشارع ككلام الصحف لا يحقق أى أمل فى تحقيق واقع جديد.

وقال العجوز مؤكدا بعد أن نفث دخان الشيشة :

ـ لا شك أن كلام الشارع هو الذى يدفع إلى التحركات الشعبية التى تحقق ضغطا على الحكومة فى اتخاذ تحركاتها السياسية والاقتصادية.. وكل التحركات الشعبية التى وقعت منذ الثورة أى منذ أكثر من ثلاثين عاما كانت بدافع كلام الشارع لأن الكلام المقروء كان من حق الحكومة وحدها، حتى بعد أن اتسع المجال الديمقراطى، لايزال كلام الشارع أكثر تأثيراً على الموقف الشعبى من الكلام المقروء.. وما حدث أخيرا داخل قوات الأمن المركزى كان بدافع كلام

الشارع ولم تظهر أى صحيفة أو أى ورقة تحض على ما حدث.. أو تعلن أى شكوى لأفراد هذه القوات قبل أن يتحركوا.

قاطعه الشاب بلهجته الساخرة :

ـ وكيف واجهت الحكومة تحرك وحدات من قوات الأمن المركزى.. إنها بعد أن أوقفت هذا التحرك أخذت تخطىء نفسها بالأوضاع الاقتصادية والإدارية التى يعيشها أفراد هذه القوات ووعدت بتغييرها وتحقيق أوضاع جديدة.. وكأنها اعتبرت أن المشكلة كلها محصورة فى هذه الطائفة.. وأنها ليست مشكلة عامة يعانيها الشعب كله.. وكانت النتيجة أن كل طائفة أو نقابة أو مجموعة من العاملين أصبحت مقتنعة بأن الطريق الوحيد حتى تستجيب الحكومة لمطالبها هو أن تتحرك شعبيا.. وقد تبدأ بالإضراب داخل مجال العمل.. فإذا لم تحقق الحكومة مطالبها خرجت إلى الشارع.. وقد تضطر إلى ارتكاب جرائم الهدم حتى تجبر الحكومة على الاستجابة لها.. وإن كنا لا نزال نؤكد أننا نعيش فى حالة استقرار.

وزفر العجوز أنفاسه وقال وهو يحاول الاحتفاظ بهدوئه :

ـ لا تنكر أن الحكومة تحاول أن تحل مشاكل كل طوائف العاملين.. وأنها تعلن عن تنظيمات وقوانين جديدة لتغيير الوضع العام حتى تنقذ مصر كلها من الفقر.. ولكن.. العقلية الحكومية أيضا تبدو كأنها تتعلق بالأحلام هروبا من الواقع.. أى تحلم دون أن تفرض إرادتها على الواقع وتسيطر عليه إلى أن تصل إلى تحقيق الأحلام.. إنها مثلا تحقق أحلام رفع الأجور والمرتبات ولكنها لا تقدر النظرية البدائية فى العلوم

الاقـتـصادية والتـى تؤكد أن رفع الأجـور والمـرتبـات يؤدى تلقـائيـا إلى رفع أسـعـار الاسـتـهـلاك.. أى أن رفع الأجـور والمرتبات لا يكفى لتحقـيق الرخاء إلا إذا استطاعت أن تسيطر على تحـديد الأسـعـار التـى تسـتنزف كل الدخـل الفـردى.. والموظف مثلا كان يستطيع أن يأكل اللحم كل أسبوع ومرتبه ثلاثون جنيهـا فى الشهر.. وبعـد أن ارتفع مرتبه إلى سبـعين جنيها لم يـعد يستطيع أن يأكل اللحم إلا كل شهـر أو شهرين مرة.. أو لـعل الأسعـار قد ارتفـعت حتى حـرم من أكل اللحم نهائيا وإلى الأبـد.. ومثلا أيضا.. إن الحكومة مـعتمدة اعـتمادا كاملا على تخطى الفـقر بزيادة الانتاج.. ولكنها تضلل نفـسها وتضلل الناس وتعتقـد أنها كلما بدأت فى مشروع فقـد حققت فـعـلا زيادة الانتـاج وتهلل فـرحـا.. دون أن تعـتـرف أن أى مشروع يحتاج إلى سنوات طوال حـتى يحقق أهدافه.. فهى قد تبدأ فى شق قناة جديدة للرى لإضافـة آلاف مؤلفة من الأفدنة لزيادة الإنتـاج الزراعـى.. دون أن تقـدر أو تعـتـرف بأن هذه الزيادة لن تتحـقق إلا بعد عشرين أو ثلاثين عـاما.. ولا تسأل نفـسهـا كيف يعـيش الشعب خـلال هذه السنوات؟! ولا تضع نظما قائمة بذاتها يستطيـع الشعب أن يعيش بها إلى أن تتحقق زيادة الانتاج.. وإنمـا تهلل فرحـا وتعتبـر المشكلة قـد انتهت بمجـرد شق القناة.. وهو نفس ما حدث عندمـا بدأت الحكومة فى زراعـة أراضى هيئـة التـحرير لـتؤدى إلى زيادة الانتـاج وكانـت النتيـجة أن هبط الانتـاج أكثـر.. لأن الحكومة تعـتبـر البداية نهاية ولا تفصل بينهـما.. وما يقال عن الإنتاج الزراعى يقال عن كـل المشروعـات الإنتاجـية الصناعيـة التى يمكن أن

تصد عنا الفقر وتحقق لنا الرخاء.. وهذا الفشل ليس مقصودا وتستطيع أن تتأكد اليوم من أن الهدف قائم فى منتهى القوة والنيات القيادية صافية ولكن العقلية الإدارية التخطيطية لا تزال تعيش طفولتها.

وقال الشاب فى لهجة يائسة :

ـ ومتى تبلغ هذه العقلية سن الرشد.. أو كيف ؟

وقال العجوز فى تأكيد :

ـ الطريق الوحيد هو أن نصل إلى أن يعيش الشعب مع الحكومة فى حالة واحدة تحقق التجاوب الواقعى بينهما.

وقال الشاب فى دهشة :

ـ أى حالة هذه التى يمكن أن تجمع بين الشعب والحكومة ؟

وقال العجوز فورا :

ـ حالة الحرب.. إن الحرب لا تعنى المواجهة العسكرية وحدها.. ولكنها تعنى القدرة على التمسك بالأهداف الوطنية والقدرة على احتمال المعاناة إلى أن يتحقق النصر.. ولذلك فأهل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية العنيفة يعيشون فى حرب.. والحرب تفرض تخطيطا يقوم على قياس القدرة على الاحتمال مهما كلف الشعب من معاناة.. والصين بعد أن انتصرت ثورتها فى حرب عسكرية انتقلت إلى حرب اقتصادية داخلية.. فكان اقتصادها مثلا لا يحتمل استيراد السيارات فأوقفت استيرادها نهائيا.. دون أن يخطر على بالها إقامة كبارى علوية تكلفها الملايين لمجرد تخفيف زحام هذه السيارات.. ودفعت الشعب بكل طبقاته إلى الاستعاضة عنها بركوب الدراجات التى تصنع محليا.. وفوجئت الصين بزحف

عواصف من الجراد والذباب عليها يهدد بانهيارها زراعيا وانتاجيا وصحيا فلم تعتمد الحكومة على امكانياتها فى صد هذا الزحف.. بل أعلنت الحرب.. وجندت فرقا من الشعب تحارب زحف الناموس والذباب فى كل أرجاء الوطن حتى قضت عليه.. وكذلك بريطانيا بعد أن انتهت من الحرب العسكرية العالمية الأخيرة استمرت فى حالة حرب اقتصادية تتحكم فى مصير كل جنيه من جنيهاتها الاسترلينية حتى لم تكن تبيح لأى مواطن أن يسافر إلى الخارج وفى جيبه أكثر من خمسة وعشرين جنيها.. بعد أن تتأكد من اضطراره للسفر.. ولكننا هنا فى مصر رغم عنف الأزمة التى نعانيها فالحكومة لا تفكر فى إعلان الحرب الاقتصادية.. ولعلها أعجز وأضعف من أن تعلن حربا شعبية وطنية.. للتباعد بينها وبين الشعب.. وقد حدث أن اعترفت بأنها لا تستطيع أن تسدد الديون الخارجية عن طريق ميزانيتها الرسمية وناشدت الشعب أن يتولى تسديد الديون بالتبرع من أجل الوطن.. ولكن الشعب لم يستجب لها.. لأن الحرب الوطنية ليست معلنة ولا منظمة ولا مخططة.. ولم تستطع الحكومة أن تفرض التبرع لسداد الديون إلا على موظفيها بالخصم من رواتبهم.. لأنهم يمثلون الطبقة الوحيدة التى تسيطر عليها.. كما استجدت بعض المتعاملين معها للتبرع لسداد الديون حتى تتساهل فى تعاملهم معها.. رغم أن الأموال التى تملكها مصر خارج ميزانية الحكومة تكفى لتسديد كل ديونها.. وذلك لأن الحرب الشعبية الاقتصادية ليست معلنة ولا نعيشها.

وقال الشاب معارضا :

- إن الحرب تفرض الديكتاتورية.. ونحن نعيش الديمقراطية ونصر على أن نعيشها ونتسع بها إلى حياة شعبية تصون لا حرية التنظيمات الحزبية فحسب بل أيضا حرية الفرد.. مادامت حرية فى حدود القانون.. سواء كانت حرية القبول أو حرية الرفض.

وقال العجوز وهو ينظر إلى الشاب كأنه يشفق عليه :

- إننا نبالغ فى تصور الديكتاتورية كما نبالغ فى تصور الديمقراطية.. حتى لم نعد نستطيع أن نصور كلتيهما إلا بقياس أهداف القوة التى تحكم.. والحرب لا تلغى الديمقراطية.. والشعب الديمقراطى يستسلم لها اقتناعا بها.. والحرب لم تقم أبدا كامنية شعبية.. ولكن القيادة تقنع الشعب اعتمادا على إثارة الروح الوطنية إما دفاعا عن النفس أو لتحقيق أمنية شعبية.. وإسرائيل تعلن الحرب دون حاجة إلى الدفاع عن النفس إنما لتحقيق أمنية.. وكذلك كل الدول الاستعمارية.. والحروب الاقتصادية دوافعها أقوى وأقدر على اقناع الشعوب بها وتحمل كل ما تعانيه منها إلى أن تصل إلى أهدافها.. وخصوصا فى النظم الديمقراطية.. فاقناع الشعب يقوم على اقناع الأحزاب السياسية والتنظيمات والطوائف.. فيصبح اقتناعا أقوى وأكثر قدرة على التحمل.. ولكننا نفهم الديمقراطية كأنها اعفاء للتنظيم الحاكم من المسئولية.. بما فيها مسئولية إعلان نظم واتخاذ اجراءات تحقق ما يمكن أن يسمى حربا اقتصادية لإنقاذ البلد من النكبة التى تزحف عليه.. وهو ما أدى إلى أن أصبحت المسئولية موزعة فى مصر لا بين الأحزاب السياسية بل موزعة واقعيا بين طبقات

اقتصادية متعارضة بعضـها بعضا.. كل منها ليس مسئولا إلا عن أهدافـه. إن الاطمئنان يحـقق فعـلا زيادة مصالـحه.. وهو ما ينتهى إلى هدم النظام الديمقراطى كله بـثورة طبقة الأغلبية على طبقة الأقلية.. وخذ مثـلا واقعا تفصيليا.. فنحن نؤمن بأن الديمقراطيـة تفرض تحقيق اطمئنان كل المـسئولين عن إدارة الحكم أولا ثم اطمـئنان كـل العـاملين على الانتـاج بمـخـتلف طبقـاتهم سواء كانوا من طبقـة العاملين أو من طبقـة أصحاب رؤوس الأموال.. وذلك دون أن نقـدر أن الاطمئنان كمـا يحقق فعلا زيادة الانتاج وقدرة الإدارة الرسمية على الإدارة الناجحة وتخطى العـقبات.. إلا أن هـذا الاطمئنان لو ترك مـفتـوحا بلا حـدود يؤدى أيضا إلى الإغـراء بالانحـراف والنهب والتحـايل على العـدالة وعلى القـانون.. ورغم ذلك نتـرك المنحرفـين أو العاجزين أو المـخطئين أحرارا يمارسـون مسئوليـاتهم بحجة الحـرص على توفـيـر الاطمـئـنان.. إلا إذا وقع خطأ أو حـدث ضـخم مثير يجبر المسـئول على التنحى عن مسئولياته. وعقب الأحداث التى قامت بها بعض قـوات الأمن المركزى قدم وزير الداخلية فورا اسـتقالته.. ولكن هناك أحداث كثـيرة أخرى تقع وتظهـر نتائجهـا دون أن يستـقيل المـسئول عـنها أو دون أن يطلب منه الاستقـالة حتى لا يتعرض للطرد مع فضحـه.. كثير من المـسئـولين خـارج الحكومـة يرتكبون أيضـا كـثيـرا من الجرائم حـتى لو اعتبرناها مـجرد أخطاء.. وهى أخطاء ظاهرة معروفـة ورغم ذلك لا يزالون آمنين مستـمرين فى أخطائهم.. ونحن نقيم هذا الاطمئنان بحجة الاستناد إلى القوانين وأحكام القضاء.. ولكن القـانون نفسه لا يرفض اتخاذ اجـراءات حماية

الانتاج وابعـاد المخربين حتى قـبل أن يقول كلمته.. وأخـيرا.. فإن الاطمئنان بما فيه التمسك بتطبيق القانون تختلف متطلباته فى حالة الحرب عنها فى حالة السلم.. ونحن كما قلت لك يجب أن نعترف بأننا فى حالة حرب اقتصادية.

وقال الشاب ثائرا فى وجه العجوز :

- إن من يطالب بالحرب فهو يطالب بالديكتاتورية.. وأنت قد عـشت الديكتـاتورية طويلا حـتى لم تعـد تسـتطيع أن تقـتنع بالديمقـراطية وتطالب الحكومـة بإعلان الحـرب حتى لو كنت تسميها حربا اقتصادية.

وقال العجوز مبتسما ليخفف من ثورة الشاب :

- إننا حتى اليـوم نعيش فى حرب سياسـية رغم أننا ندعى السـلام.. سـواء كانت حـربا خـارجـية أو داخليـة.. والحـرب السياسية تفرض الحرب الاقتصادية تلقائيا.. ونحن فى منتهى الثقـة فى قيـادة الرئيس حسنى مـبارك للحرب السـياسـية.. وسنبـقى فى منتـهى الثـقـة به قـائدا للحـرب الاقتـصـادية.. والسلام عليكم.

وألقى العجـوز مبسم الشيـشة وانصرف عن المـقهى وهو محتفظ بابتسامته الهادئة.

البحث عن قادة الاقتصاد ..

قال الشاب ساخرا :

لقد قرر أصحاب القمم أن ينعزل كل منهم بقمته ورفضوا أن يجتمعوا على قمة واحدة.. وقد استقبل الناس في برود فشل الدعوة التي كانت قد وجهت أخيرا لعقد مؤتمر قمة عربي.. رغم أن وزراء الخارجية كانوا قد اجتمعوا فعلا في مدينة «فاس» بالمغرب العربي للاتفاق على إقامة الزينات التي يستقبل بها الرؤساء.. ووضع برنامج الحفلات الفخمة التي يقيمها كل رئيس.. وحتى لو كان وزراء الخارجية قد استطاعوا اقامة اجتماع هذه القمة لما تغير برود الناس في استقبالها. فقد عاشوا العمر كله في فشل.. سواء اجتمعت القمة أو لم تجتمع.. ولكن الدعوة الأخيرة لاجتماع القمة اعترضتها دوافع جديدة لعدم تحقيقها.. فلأول مرة تعلن الدول العربية خلافاتها صراحة.. ولم تحاول تغطية هذه الخلافات بمظاهر كاذبة.. كأنها اعترفت بعد هذا العمر الطويل بأن المظهر لا يكفي للهروب من الواقع.. واعترفت بأن القادة العظام لم يعد اجتماعهم على أي قمة

يساوى أى شىء لأن الجماهير العربية بدأت تكتشف الكذب مهما صيغ فى كلمات براقة.. بل أن اجتماع الغلابة من أمثالنا فى هذا المقهى السياسى أصبح أقوى فى إقناع الجماهير والتأثير عليهم لأننا لا نكذب ولكننا نواجه الواقع فى صدق ونعبر عنه بمنتهى الصراحة.. لهذا قرر القادة العظام أن يكونوا صادقين وأن يستردوا مهابتهم واقتناع الناس بشخصيتهم كحكام.. حتى لو فشلت الدعوة فى جمعهم على قمة واحدة.. وهذا التطور فى عقلية القادة ادى إلى تطور أوسع فى الفكر العربى.. وقد بدأ كثير من كبار الكتاب العرب المسئولين ينشرون فى كثير من الصحف العربية مطالبين بإلغاء كل مظاهر الوحدة العربية.. وإلغاء كل التنظيمات والاتفاقيات والقوانين والاجراءات التى تقوم عليها هذه المظاهر.. أى إلغاء تنظيم الجامعة العربية.. وإلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك بين الدول العربية.. وتحريم الالتجاء إلى عقد اجتماعات القمة العربية.. و.. و.. أى إلغاء كل ما يجمع الدول العربية بنص مكتوب.. واعتبار كل دولة بأنها قائمة بذاتها.. تتعامل مع باقى الدول العربية كما تتعامل مع الدول الأجنبية.. أى تعامل ثنائى فى حدود المصالح أو الأهداف المشتركة.. وقد اقتنعت أنا بهذا الرأى وأيدت هذه الدعوة.. إنها دعوة لهدم تنظيم عربى فاشل.. والبدء فى إقامة تنظيم جديد يمكن أن نصل به ولو بعد عمر طويل إلى إقامة كيان عربى له قوته.. ولنبدأ من الصفر.. أى باعتبار كل دولة كأنها قبيلة منفصلة بكيانها وشخصيتها عن القبائل الأخرى.. وهو اعتبار لا يقوم على الخيال السياسى ولا يعود بنا إلى الوراء.. بل هو اعتبار يقوم على الواقع الذى

نعيشه حتى اليوم.. وأنت لو راجعت كل علاقات التعامل بين الدول العربية التى استمرت وكان لها جدوى لوجدت أنها كلها علاقات ثنائية.. أى بين قبيلة وقبيلة أو بين دولة ودولة.. فى حين فشلت محاولات أى اتفاق وجدوى قام من خلال تنظيم الجامعة العربية.. بل أن الجامعة العربية قد تتخذ قرارا فتهدمه العلاقات الثنائية فورا.. كما حدث عندما اتخذت الجامعة العربية قرارا بمقاطعة مصر فاستمرت العلاقات الثنائية فى فرض التعامل مع مصر.

وقال العجوز فى هدوء وهو ينفث دخان الشيشة :

- رغم أنك تعتمد فى كلامك على منطق واقعى إلا أنك تبالغ فى اقتناعك بالنتائج.. فأنت تطالب بأن نبدأ من جديد فى حين أننا واقعيا نعيش البداية فعلا.. وكل ما نعيشه هو مجرد بداية لم نستكمل أهدافها بعد.. فكل الدول العربية مثلا تعتبر دولا مستقلة.. ولكنها كلها لم تستكمل استقلالها بعد.. لقد اكتفت باعتبار أن جلاء القوات العسكرية الأجنبية عن أراضيها هو منتهى الاستقلال.. إلى أن أفاقت من فرحتها فوجدت نفسها لا تزال محتلة اقتصاديا واجتماعيا بحيث لا تستطيع أن تستغنى عن الدول العظمى الاستعمارية.. أى أنها لم تستقل بعد.. وكذلك محاولة تحقيق الوحدة العربية باقامة تنظيم الجامعة العربية.. لقد فرحت الدول العربية بهذا التنظيم لأنه يحقق حلما من أحلام العرب.. ولكنها بعد أن أفاقت من فرحتها اكتشفت أن تفاصيل هذا التنظيم وضعته العقلية البريطانية عندما كانت تتولى القيادة الاستعمارية.. وأنه تنظيم لا يحقق الأهداف العربية ولكنه يحقق ويضمن الأهداف الاستعمارية..

حتى بعد أن انتقلت القيادة من بريطانيا إلى أمريكا.. وحتى بعد أن قفز الاتحاد السوفيتي وأصبح له دور في هذه القيادة.. وعرفت الدول العربية أنها لم تحقق أى قوة لأى وحدة عن طريق تنظيم الجامعة العربية. وما يقوم عليه من اجراءات.. ولكن البداية إذا عجزت عن اختيار الطريق الذى يحقق أهدافها فلا تفرض إلغاءها.. ولكنها تفرض تطويرها والبحث عن طريق جديد.. تماما كما لو أنك كنت فى حالة جعلتك تائها عن الوصول إلى بيتك فتضطر إلى تغيير الطريق حتى لو غيرته أكثر من مرة.. أى اننا لسنا مضطرين إلى إلغاء تنظيم الجامعة العربية بعد الفشل المتوالى فى مواجهة الأحداث ولكننا نستطيع أن نطور هذا التنظيم وفقا لتجاربنا حتى نصل به إلى تحقيق قوة واقعية.. والدعوة الأخيرة لاجتماع مؤتمر القمة العربى حققت تطورا أساسيا.. فلأول مرة يتحرر القادة العرب من التظاهر بالإجماع.. الذى كان يصل إلى حد خضوع الأغلبية لموقف الأقلية بإصدار قرارات فى كلمات كاذبة لا يكون لها أى أثر واقعى.. ولكن قادة الأغلبية فى هذا الاجتماع الأخير تطوروا بالإصرار على موقفهم حتى لو وصلت النتيجة إلى رفض اجتماع القمة.. وهو تطور كبير نطالب به من سنين.. أى صدور القرارات بالأغلبية لا بالاجماع.. حتى نستطيع أن نتخلص من دسائس المستعمرين الأجانب.. وأعتقد أن الأحداث القادمة ستفرض مزيدا من التطور على تنظيم الجامعة العربية.

وقاطعه الشاب قائلا فى لهفة :

ـ ماذا تنتظر من أحداث؟

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :
- أحداث الزحف الاقتصادى على العالم العربى..
وقال الشاب كأن ضوءا آخر بدأ يزغلل عينيه :
- ذكرتنى.. فقد قرأت أخيرا أن بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلى قد قدم للإدارة الأمريكية مشروعا اقتصاديا يشمل الدول العربية كلها ويشمل فى الوقت نفسه دولة إسرائيل.. وأسماه مشروع مارشال الجديد.. وقرأت إن الإدارة الأمريكية رحبت بهذا المشروع ووعدت بدراسته.. ولكنى لم أتفرغ لمحاولة فهم هذا المشروع.. ولا تحديد أهداف إسرائيل من ورائه.
وقال العجوز وقد يبتسم فى غرور كأنه واثق من فهم كل أهداف إسرائيل :
- إن بيريز هو رئيس حزب العمل الإسرائيلى.. ورغم ما يقال عن اعتدال هذا الحزب بالنسبة للأحزاب الإسرائيلية الاخرى.. فهو الحزب الذى استطاع أن يفرض سيطرة إسرائيل على كل المناطق العربية التى تحيط بها.. وكان يفرض سيطرته اعتمادا على القوة العسكرية.. وتولى قيادة كل الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضى العربية حتى عام ٧٣.. وكان قادرا دائما على اقناع العالم كله بمبررات هذا الاعتداء.. وأغلبها يقوم على ادعاء الدفاع عن النفس والدفاع عن وجود الدولة.. ولكن الواقع السياسى للمنطقة بدأ يتغير.. نتيجة لتطور وضع الدول العربية.. ونتيجة تعمد القيادات العربية عدم مواجهة إسرائيل عسكريا.. أو إقامة أى مبرر يدفعها إلى الاعتداء عليها.. وقد مر الآن أكثر من ثلاثة عشر عاما منذ

معركة ٧٣ ولم تقم أى معركة حربية كاملة بين إسرائيل وأى دولة عربية.. كأن الحرب قد انتهت.. وكل ما أصبحت تقوم به القوات العسكرية الإسرائيلية هو مواجهة العمليات الفدائية التى يسمونها عمليات إرهابية.. أو الإغارة على منشآت عسكرية تهددها كما أغارت على المفاعل الذرى الذى حاولت العراق إقامته.. وكل هذه عمليات لا تكفى لاستيلاء إسرائيل على مزيد من الأرض العربية أو فرض سيطرة مباشرة عليها.. فكيف تستمر إسرائيل فى فرض سيطرتها على العالم العربى بعد أن تنتهى الحرب؟.. ولعل هذا التساؤل هو ما دفع بيريز إلى تذكر مشروع مارشال الذى فرضته أمريكا عقب انتهاء الحرب العالمية الأخيرة.. فقد كانت أمريكا تسيطر على الدول الأوروبية وكثير من دول حلفائها عن طريق فرض قواتها العسكرية على المعارك الحربية.. ولكن بعد توقف هذه المعارك لم تعد القوات العسكرية تكفى لفرض سيطرتها المباشرة، فوضعت مشروع مارشال الذى يحقق لها فرض السيطرة الاقتصادية على كل حلفائها والمتعاملين معها.. وهى سيطرة لا تزال قائمة حتى اليوم.. ولذلك تقدم بيريز إلى الإدارة الأمريكية مطالبا بتطبيق مشروع مارشال على الدول العربية من خلال دولة إسرائيل.

وقال الشاب معترضا :

- ولكن مشروع مارشال القديم كان يطبق على الحلفاء والدول العربية باستثناء مصر التى ليست فى تحالف مع إسرائيل.. فكيف يطالب به بيريز؟

وقال العجوز فى هدوء :

ـ لقد ووجه بيريز داخل إسرائيل نفسها بمعارضة عنيفة لمشروعه.. وصاح أعضاء الكنيست فى وجهه.. كيف تتقدم بمشروع لخدمة الحالة الاقتصادية للأعداء وانقاذهم من الإفلاس؟ وأجاب بيريز : إنه لم يضع هذا المشروع وحده ولكنه وضعه مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الذين رسموا السيطرة الإسرائيلية الاقتصادية على العالم العربى كله.. بل أنه استشار بعض الشخصيات العربية الصديقة فرحبوا بهذا المشروع.. ثم أن رأس مال المشروع ليس إسرائيليا ولكنه رأس مال أمريكى لن يكلف إسرائيل شيئا رغم أنه يحقق لها القيادة الاقتصادية الكاملة.. وأغلبية الدول العربية فى تحالف مع أمريكا لذلك ستقبل التعامل مع المشروع متجاهلة خضوعه للقيادة الإسرائيلية.. ولعل بيريز كان يريد أن يؤكد أن السيطرة الاقتصادية يمكن أن تكون أقوى من محاولة فرض السيطرة العسكرية.. ولعله كان يستعرض فى خياله الوضع الذى أصبحت عليه مصر.. فقد تم السلام بينها وبين إسرائيل.. وانسحبت القوات الإسرائيلية من كل أراضيها.. ورغم ذلك فقد أصبحت مصر تعيش تحت السيطرة الكاملة للاقتصاد الأمريكى.. أى أن إسرائيل من خلال أمريكا أصبحت أقوى سيطرة على مصر بعد السلام مما كانت مسيطرة عليها عن طريق قواتها العسكرية أيام الحرب.

وقال الشاب مجادلا :

ـ لقد قرأت غير ما تقول.. قرأت أن المشروع يقوم على رأس مال الدول الأوربية الصناعية الكبرى ومعها اليابان وتساهم فيه أيضا الدول العربية البترولية الغنية.. وأنه ليس

مشـروعا إسرائـيليا ولكنه مشـروع أوربى.. فقـد وجدت دول أوربا الصناعية أن الأزمة التى تتعـرض لها الدول العربية بعد انهيار سعر البترول ستؤثر فى قيمة مستورداتها منها.. أى أن أزمـة البتـرول ستلحق أزمـة بالدول المصـدرة.. وأرادت هذه الدول أن تتجنب الأزمـة ففكرت فى هذا المشـروع الذى يقوم على صندوق عـالمى يضـمن اسـتـمـرار عمليـات التـصـدير والاستـيراد.. وهو ليس نفس مشـروع مارشال الـقديم ولكنه مشروع قـائم بذاته يقوم على أسس اقتصـادية أخرى.. ولكن بيريز استغل هذا المشروع للدعـاية لنفسه فبدأ بإعلانه وربطه باسم مشروع مارشال القديم لأنه اسم له قوة شعبية عالمية..

وقال العجوز فى إصرار :

ـ لقد قرأت ما قرأت أنت.. وكل ما نشر يؤكد أن رأس المال الأسـاسى والأكـبـر للمـشـروع هو رأس مـال أمـريكى.. أى إسـرائيلى.. ثم أن إسـرائيل نفـسهـا تسـعى لأن تكون الدولة المصـدرة الأولى لكل العالم العربى.. فهى تريد هذا الـمشروع لنفسها قبل أن تحاول الدول الصناعية الأخرى استغلاله. وكما قلت لك: فـإن الاحتـلال الاقتصـادى والسيـطرة الاقتصـادية أصـبـحت هى الأقـوى من الاحـتـلال العـسـكرى والسـيطرة العـسكرية، وتستطـيع أن تتخـذ مثـلا بمـا حدث بين أمـريكا وليبـيا.. فأمريكا تسـيطر على ليبيـا اقتصـاديا بالسيطرة على استـغلال البتـرول.. ولكنها عندمـا اشتد خـلافهـا مع القذافى لم تبدأ بسـحب شـركاتها التى تقوم باستغلال الـبترول الليبى بل بدأت بالهجوم العسكرى على ليـبيا.. أى أنها أرادت أن تبدأ بالأخف والأضعف تأثيـرا حتى تظل محتفظة بسـيطرتها على

ليبيا.. إلى أن أعلن القذافى استمراره فى عناده.. فاتخذت أمريكا فى المؤتمر الذى عقد أخيرا فى طوكيو باليابان قرارات بسحب شركاتها من استغلال البترول الليبى.. أى أنها ألقت فى وجه القذافى بالطوبة الأثقل التى يمكن أن تقضى عليه.

وقال الشاب فى مرارة ساخرة :

ـ كأننا أصبحنا فى حاجة لتحديد المصير إلى قادة اقتصاديين بدلا من القادة السياسيين أو العسكريين.

وقال العجوز وهو يبتسم مخففا عن الشاب ضياعه :

ـ إننا فى حاجة إلى قيادة شاملة.. تربط الاقتصاد بالسياسة وبالعسكرية.. وسر فشل اجتماعات القمة العربية إنها تجمع قادة يفكرون سياسيا.. ويدعون عسكريا.. ويهربون من أى مواجهة اقتصادية.. وعاد ينفث الدخان.



قال الشاب فى يأس :

ـ مهما شكونا ولطمنا الخدود على انهيار الحالة الاقتصادية.. فما يجب أن نعترف به هو أننا لا نجد حلا ولو بعيدا لهذه الحالة.. وكأنها حالة وفاه.

وقال العجوز بلا حماس :

ـ لن نجد الحل لأننا لا نعيش الواقع..

وصاح الشاب :

ـ ماذا نعيش إذن ؟!

وقال العجوز فى هدوء :

ـ إننا نعيش المظاهر.. ولأنها مظاهر فهى تدفعنا إلى الشكوى.. ولو كنا نعيش الواقع لاحتملنا وصبرنا..

وعاد الشاب يصيح كأنه يدفع العجوز إلى الإفاضة فى كلامه :

ـ أى واقع تقصد؟

ونفث العجوز الدخان ثم ألقى مبسم الشيشة من يده

واعتدل فى جلسته أمام الشاب كأنه قرر أن يلقى عليه محاضرة طويلة.. وقال :

- أعتقد أن المبادىء والنظم الاقتصادية فى أى بلد يجب أن تقوم على الحالة الواقعية التى يعيشها هذا البلد.. فإذا كانت البلد فى حالة حرب فهى تعيش نظما اقتصادية خاصة بحالة الحرب.. فالدول التى تعيش الحرية الرأسمالية مثلا تنتقل فى حالة الحرب إلى فرض نظم اقتصادية أقرب إلى الدكتاتورية الرأسمالية.. أو ما يسمى رأسمالية الدولة.. وإذا كان البلد فى حالة سلام.. فهو يعيش نظم اقتصاد السلام.. التى تضمن استغلال هذه الحالة فى الوصول إلى مزيد من الرخاء الاقتصادى.. وتختلف الدول بين بعضها البعض - وهى فى هذه الحالة - فى مدى قدرتها على تحقيق هذا المزيد من الرخاء.. وهناك حالة ثالثة.. وهى حالة انتقال البلد من الحرب إلى السلام.. وهى حالة لا تتحقق مباشرة بإطلاق الحرية الاقتصادية بمجرد وقف القتال.. ولكنها فى حاجة إلى سنوات طويلة تلجأ خلالها الدولة إلى نظم اقتصادية خاصة حتى تتمكن من إزالة آثار الحرب وتصل إلى تمكين وتنظيم حالة السلام.. ويمكن الاستشهاد على هذه المبادىء العامة بمراجعة التاريخ الاقتصادى القريب الذى طبق فى بريطانيا.. فقد كان البلد يجتاز مرحلة الحرب العالمية الأخيرة وطبقت الدولة خلال هذه المرحلة أعنف النظم الاقتصادية الخاصة بحالة الحرب.. حتى أن المواطن لم يكن يستطيع أن يشترى لقمة عيش إلا ببطاقة رسمية.. أى لا يأكل اللقمة إلا بموافقة الدولة.. ثم انتهت الحرب.. وخرجت منها بريطانيا منتصرة وإن كان

انتصارا ينسب إلى أمـريكا.. ورغم ذلك لم تطلق الدولة الحرية الاقتـصادية بمـجرد وقف القـتال وإعـلان الانتصار.. ولكـنها اسـتمـرت فى فرض نظـم تقيـيد الحـرية الاقـتصـادية ونظم التوزيع بالبطاقات.. وأصدرت قـانونا يحرم على أى مواطن أن يسافر إلى الخارج وفى جيبه أكثـر من خمسة وعشرين جنيها استـرلينيا.. وقد عرضت أيامـها قضيـة أصبحت معـروفة فى التاريخ الـقضائى.. فـقد قبـضت الدولة على مواطن تـبين أنه خـالف القـانون وسـافـر إلى إيطاليـا وفى جـيـبـه آلاف من الجنيهات عاش بها هناك بكل مظاهر الإسراف العلنى.. وقدمت الدولة هذا المواطن إلى المحـاكمة وقدمت معـه كل المستندات التى تثبت المظاهر التى عاش بها فى إيطاليـا وتثبت عليه تهمة التهريب.. فإذا بالمحكمة تصـدر عليه حكما بالبراءة.. وكان من حيثيـات الحكم أن الدولة يمكن أن تقدر أن أى مواطن لا يمكن أن يسافر إلى الخارج وليس فى جيبـه سوى خمسة وعشرين جنيـهـا.. إلا إذا كـانت تقـصـد تحـريـض هذا المـواطن على التهريب.. وقـد ثار نقاش واسع حول هذه الحيثيـات وفسرها البعض بأن المحكمة تطالب الدولة إما بإباحة نقل الأموال التى يحملها المسافرون إلى الخارج أو أن تصدر قانوناً بمنع السفر اطلاقا.. ولكن الدولـة لم تهتم بهذه المناقـشات وظلت مـصرة على القوانين الاقتصـادية التى أصدرتها.. إلى أن استطاعت أن تتـخلص من الآثار الاقـتـصـادية للحـرب والتـمكن من أسس اقتصاد السلام فأطلقت الحرية الاقتصادية الرأسمالية.

وقاطعه الشاب ساخرا :

ـ وما دخل التاريخ البريطانى فى الواقع المصرى؟..

وقال العجوز مستطردا :

ـ أعتقد أن الأزمـة الاقتصادية العنيفة التى تجـتازها مصـر الآن والتي تثير ارتباك وسخط جميع الطبقـات الشعبية سببها هو أن كل الاتجاهات والقوانين والنظم الاقـتصادية التى تطبق لا تقوم على الحالة الواقـعية التى تعيشها مـصـر.. ومصر منذ ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ وهى تعيش واقـعيـا فى حالة حـرب.. وهى حرب تجسـمت فى معارك عسكريـة عام ٤٦ ثم فى عام ٦٧ ثم فى عام ٧٣.. علاوة على حرب اليمن.. وحرب اشتركت فيهـا القوات العسكرية المـصرية فى معركـة الكونغو.. بل إن الثورة نفـسها وضـعت البلد فى حالة اقرب إلى حـرب داخلية بين المجـتمع الذى كان يحكـم والمجتمـع الذى أصبح يحكم.. ورغم ذلك فـإن كل النظم والقـوانين الاقـتصـادية التى كـانت تصدر خلال كل هذه السنوات لم تكن تقـوم على حالة حرب.. كما أن الدولة لم تكن تستطيع أن تحقق اقتصاد حالة السلام.. ولذلك عـاش الاقتـصاد المـصـرى فى هذه الفتـرة وهو ليس اقتـصاد حرب ولا اقـتصاد سـلام.. ولكنه اقتصـاد يقوم على مجرد إرادة الحاكم.. والحاكم يصدر قـراراته الاقتصادية وفقا لمطالب سـيـاسة الحكم بصـرف النظر عن تقـدير حـالة البلد الاقتصادية الواقعية.. فهو قد يخصص نسبة كبيرة من ميزانية الدولة غيـر محددة فى اسـتيراد الأسلحـة العسكرية.. لأنه فى حالة حـرب.. وفى الوقت نفسـه يطلق نسبـة غير مـحددة من ميزانية الدولة فى إقـامة مشروعات مدنيـة. لأنه يريد اكتساب التـأييد الشـعبـى، كأن يصـدر قرارا بتـعـيين كل المـواطنين القـادرين كـمـــوظفـين فى الحكومـة.. دون أن يـكون العـمل

الحكومى فى حاجة إليهم.. حتى أن نسبة عدد الموظفين الحكوميين بالنسبة لتعداد الشعب المصرى أصبحت الآن أعلى من نسبة موظفى الحكومة الامريكية بالنسبة لتعداد الشعب الامريكى.. أى أن الحكومة المصرية تتحمل دفع مرتبات لموظفين تزيد عما تتحمل دفعه الحكومة الامريكية بالنسبة لميزانية كل منهما.. وكانت النتيجة أن أصبحت الميزانية المصرية عاجزة عن دفع نفقات حالة الحرب.. وعاجزة فى الوقت نفسه عن تغطية مطالب السلام.. وأصبحت تقوم على حالة شاذة.. اقرب إلى أن تكون حالة عناوين معلنة لا تحقق نتائج ولا تقوم على مسببات وأرقام واقعية.. وقد اعتبرت مصر نفسها بأنها انتقلت إلى الحالة الثالثة التى سبق أن أشرت إليها.. وهى حالة الانتقال من الحرب إلى السلام.. وبدلا من أن يمر الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة باتخاذ قوانين خاصة للتخلص من آثار ومخلفات الوضع الاقتصادى الذى كانت تفرضه الحرب إلى أن يستكمل إعداد اقتصاد السلام.. بدلا من ذلك أعلن الرئيس أنور السادات إطلاق الحرية الاقتصادية كاملة فور توقيع اتفاقية «كامب دافيد».. وهو ما أسماه «الانفتاح الاقتصادى».. وكان يؤكد علنا أن الرخاء الاقتصادى قد تحقق فعلا.. فى حين أنه واقعيا لم يكن قد تحقق منه شىء خاص بأسس الرخاء وإن كان قد تحقق بعض من المظاهر الكاذبة لهذا الرخاء.. وذلك لأن هذا الانفتاح الاقتصادى اقتصر على عرض واستيراد المواد الاستهلاكية التى تحقق المظهر.. ولم يتجه إلى إقامة المشروعات الإنتاجية التى تحقق أسس الواقع الاقتصادى ولذلك زاد ارتباك

الاقتصاد المصرى وارتفع مستوى السخط بعد ما اعتبرناه تحقيقا للسلام عما كان عليه قبل السلام وفى أيام الحرب.

والحل الوحيد بالنسبة لكل الأزمات الاقتصادية العامة لأى بلد هو أن يعيش الشعب فى حدود واقعه الاقتصادى.. أى أن الحل الاقتصادى لا يتحقق إلا إذا تحمل مجموع افراد الشعب مسئولية الوصول إلى هذا الحل.. فإذا كان اقتصادا عاجزا مرتبكا عاش الشعب هذا العجز والارتباك.. إلى أن يصل إلى واقع اقتصادى يحقق له الرخاء والاستقرار.. والحكومة ـ أو الحكومات ـ مفروض فيها أن تكون لها قوة الإيمان إلى حد ألا تضطر إلى خداع الشعب بإحاطته بمظاهر اقتصادية تخفى عنه واقعه.. أى أن الانفتاح الاقتصادى مثلا لا يمكن أن يقوم اليوم على حرية اقتصادية كاملة خلال أزمة عنيفة يجتازها البلد.. إلى أن نصل إلى تحقيق زيادة الانتاج الذى يحقق أسسا تفتح مجالا أوسع للحرية الاقتصادية.

وقال الشاب مقاطعا :

ـ لقد بدأت الحكومة المصرية فى الاقتناع بأن الشعب كله يجب أن يتحمل مسئولية الواقع الاقتصادى حتى يتم انتشاله من أزمته.. ولذلك اتخذت قرارات بحذف كثير من المظاهر الاقتصادية التى تهدم فى ميزانية الدولة.. كما بدأت تتدخل للحد من حرية الانفتاح الاقتصادى الذى كان قد وصل إلى منتهاه.. فقررت مثلا وقف استيراد ياميش رمضان.. أى البندق واللوز وعين الجمل.. و.. و.. و... وهو ما لا يفرضه شهر رمضان المبارك.. ولا يفرضه أى نص دينى.. إنما هو مجرد مظهر من مظاهر إعفاء الشعب من مسئوليته الاقتصادية

عن بلده بملء بطنه بقطع الياميش..

وقال العجوز وهو يبتسم ساخرا :

- إن الحكومة لا تزال أضعف من مواجهة الشعب بكل الواقع وبكل ما يفرضه هذا الواقع عليه من حرمان ولا تزال مستمرة فى تدليل الشعب بمظاهر كاذبة للرخاء.. ففى الوقت الذى حرمت فيه عليه استيراد ياميش رمضان أصدرت قرارا بتوزيع الملايين من الجنيهات منحة للعاملين بمناسبة عيد العمال.. كما أنها مستمرة فى رفع المرتبات والعلاوات.. واطلاق حرية القطاع الخاص.. وهو ما لا يزال ينهك الميزانية العامة ويضعها فى هذا العجز والارتباك.

وتهته الشاب كأنه لا يجد ما يقوله.. ورفع العجوز مبسم الشيشة إلى شفتيه وقال وهو ينفث الدخان :

- لقد استشهدت بواقع الاقتصاد المصرى ولكن اقتصاد كل الدول العربية يقوم على نفس الواقع.. أى يقوم على الجمع بين حالة الحرب وحالة السلام فى وقت واحد.. دون أن تفرض مطالب إحدى الحالتين نفسها على الأخرى.. وهو ما يجعل معظم الميزانيات الاقتصادية العربية عاجزة ومرتبكة.. ويجعلها تعبر عن مظاهر خادعة لا عن واقع فعلى.. وإن كان توالى الأزمات قد بدأ يدفع الاقتصاد العربى إلى مزيد من الاعتراف بالواقع.

مصر والسودان فى حالة انتظار ..

قـال الشـاب كـأنه خـائف من أن تضـيع منه فرحته :

ـ هناك إجمـاع شعبى.. إجماع عـربى عالمى.. على تأيـيـد التطور الـذى وصل إليـه الـسـودان بتـخلصـه من حكم الديـكتـاتورية العـسكرية.. وإقـامـة حكم ديمقراطى مدنى.. بصرف النظر عن تفاصيل نظام هذا الحكم.. سواء حقق الديموقراطية الرئاسية أو الديموقراطية البرلمانية.. أى سواء حقق صـورة من الديموقراطية الأمـريكية أو صورة من الديمـوقراطيـة البريطانيـة.. والمـهم أنه تخلص من الحكم الديكتاتورى.. ورغم هذا التأييد العالمى فإن العالم يتابع أخبار السودان كأنها أخبـار تجربة أخرى.. ويعيش فى انتظار نتائج هذه التـجـربة.. أى أنه لا يفـتـرض اسـتـقـرار هـذا النظام الديموقراطى الجديد.. ولكنه فى انتظار تحقيق هذا الاستقرار.. ولا أدرى إلى متى سنبـقى فى هذه الحالة.. ننتظر الاسـتـقرار الدائم الأكيد للشعب ونظام الحكم.

وقال العجوز بعد أن نفث دخان الشيشة فى هدوء :

بريطانيا هو الحيلولة دون انتقال هذه السيطرة إلى القوة المصرية.. فى أى شكل من أشكال السيطرة.. وقد ووجهت مصر أيضا بواقع الشعب السودانى فى فترة اعداد الاستفتاء.. بعد أن كانت معتمدة اعتمادا كاملا على مجرد إيمانها بالدعوة إلى الوحدة المصرية السودانية.. وقد حاول مندوب القيادة المصرية فى التصرف السياسى لإعداد الاستفتاء.. وهو المرحوم الصاغ صلاح سالم.. أن يتصرف مع الواقع السودانى بعد أن اكتشفه ولكنه غالى فى تصرفاته نتيجة السذاجة الوطنية السياسية ونتيجة ضعف المعلومات فى تحليل واكتشاف الواقع.. مما أدى إلى فشله فشلا تاما.. وفوجئت مصر بأنه حتى حزب الوحدة قد عدل عن المطالبة بالوحدة مع مصر وانضم إلى حزب المطالبة بالاستقلال التام الكامل.. وأعلن هذا الحزب مبدأ سياسيا يعتبر جديدا عليه وهو مبدأ أن تتم الوحدة بين مصر والسودان داخل دولتين مستقلتين إحدهما عن الأخرى لا داخل دولة واحدة.. وكان هذا كافيا لأن ينتهى الاستفتاء باقامة دولة السودان المستقلة.. وقد فرحت السياسة البريطانية بهذه النتيجة حتى أن الاحتلال العسكرى البريطانى المصرى انزاح عن أرض السودان، قبل أن ينزاح عن أرض مصر.. وباتفاقية أوسع فى تحقيق استقلال السودان من الاتفاقية التى وصل إليها جمال عبدالناصر مع بريطانيا لتحقيق استقلال مصر، وبصرف النظر عما أعقب هذه الاتفاقية بعد توقيعها..

وقال الشاب مقاطعا :

- أى أن ما حقق استقلال السودان هى القوى المدنية

ـ ربما كانت دوافع هذه الحالة.. أى حالة الانتظار.. هو أن السودان سبق أن مر فى تاريخه الحديث بعدة تجارب لم تستقر أى تجربة منها فى نظام ثابت مستمر للحكم.. وقد بدأ السودان تاريخه السياسى الحديث وهو فى مواجهة قوتين تتنازعان السيطرة عليه.. وهى قوة الاحتلال الاجنبى البريطانى.. والقوة التى تمثل الوحدة الكاملة مع مصر..وكان الاحتلال البريطانى هو الأقوى فى سيطرته.. وكانت التجمعات الشعبية السودانية التى تواجه هاتين القوتين.. تشمل تجمعا يطالب بشخصية سياسية سودانية قائمة بذاتها منفصلة عن بريطانيا وعن مصر.. وهو تجمع المهدية.. ثم تجمع يطالب بالوحدة مع مصر بعد التحرر من السيطرة البريطانية.. وهو تجمع الميرغنية.. كما كانت القوى السودانية الشعبية تسمى أيامها ورغم أن كل تجمع كان قائما على مذهبية دينية فوق طائفية قبلية.. إلا أن كل تجمع تطور إلى أن تشكل فى حزب سياسي.. حزب يطالب بالاستقلال الكامل.. وحزب يطالب بالوحدة مع مصر إلى أن اتفقت بريطانيا ومصر ـ عقب ثورة ٢٣ يوليو ـ على اجراء استفتاء بين الشعب السودانى لاختيار مصيره.. وكان هذا القرار نتيجة للتحرك الثورى السودانى الذى أصبح يعوق استقرار السيطرة البريطانية على الحكم.. وقد شملت فترة الاعداد لهذا الاستفتاء تطورات أساسية فى الوصول إلى نتائجه.. وقد كانت بريطانيا أقدر على مواجهة هذه التطورات مواجهة قائمة على فهم الواقع الشعبى السودانى.. ورغم أنه لم يكن بين المجموعات الشعبية من يطالب باستمرار السيطرة البريطانية فقد كان كل ما يهم

الشعبية الحزبيـة الديموقراطية.. وهى القوى التى تولت الحكم بعد الاسـتقلال مبـاشرة.. فماذا وصل بالقـوات العسكرية أى بالجـيش السـودانى إلى السـيطرة عـلى الحكم وفـرض أبشع صور الديكتاتورية عليه ؟

وقال العجوز وهو يزفر الدخان :

- يبدو أن الطبيعة السياسية للشعب السودانى لم تصل إلى حد وضـع حـد أدنى وحد أقصى للخـلاف فى الرأى والخلاف الطائفى بحيث يمكن أن يـصل إلى تحقيق استـقرار دائم لنظام الحكم.. فقـد اشتـد الخلاف بين أفـراد الطبقة الحـاكمـة حتى أصبح من الصعب السـير فى وضـع مستـقر، وهو ما دفع إلى قيـام أول انقلاب عسكرى سـودانى استطاع أن يفرض نفـسه على التـجمعـات المدنيـة وينفرد بالحكم.. وهو الانـقلاب الذى كان تحت قيادة الفريق عبود.. وعقب الانقلاب العسكرى الأول اسـتطاعت القـوى السـيـاسـيـة المـدنيـة أن تتـغلب على كل اختلافاتها وأن تتوحـد لتحقيق هدف واحد.. وهو التخلص من الحكم الديكتـاتورى العـسكرى.. وقـد اسـتطاعت هذه القـوى المدنية فعـلا أن تتخلص من هذا الانقلاب العسكرى الأول وأن تعود إلى فرض الحكم المدنى الذى يعتبر مـجرد قيامه تمهيدا لاستكمـال الديموقراطيـة الشعبيـة.. ولكن الخلافات الحـزبية والطائفيـة عادت تتمكن من الحـكم المدنى الديموقـراطى حتى انقلب عليه حكم عسكرى آخر.. وهو حكم جـعفر نميرى.. وقد اسـتطاع نميـرى من خـلال المبـالغـة فى القسـوة الحـاكمـة الاستمرار فى الحكم ستة عشر عامـا شهدت محاولات شعبية متعددة للتخلص منه.. ورغم أن آخر محاولة كانت قد قامت بها

القوى المدنية الشعبية ممثلة فى مجموعة النقابات العمالية والمهنية إلا أنها لم تحقق التخلص من ديكتاتورية النميرى إلا بتحرك عسكرى قامت به فرق من الجيش ضد نميرى.. وقد تكون هذه هى طبيعة واقع معظم شعوب العالم الثالث.. أى أنها طبيعة تفرض القيادة التنفيذية لأى ثورة للقوات المسلحة.. بما فيها طبيعة الشعب المصرى.. فقد كانت مصر منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢ فى حالة ثورة شعبية مستمرة للوصول إلى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ويتخلص من سيطرة الاحتلال الأجنبى والسيطرة الراسمالية عليه.. ولكن الخلافات بين القوى الشعبية المدنية لم تصل بأى ثورة إلى الحكم.. إلى أن تحركت القوى العسكرية بقيادة تنظيم الضباط الأحرار الذى كونه جمال عبد الناصر، واستطاعت أن تتحمل مسئولية الحكم.

وعاد الشاب يقاطع قائلا :

ـ ولكن ثورة ٢٣ يوليو فى مصر لم تتعرض منذ أن قامت لأى انقلاب عسكرى أو مدنى.. فلماذا كانت تحدث هذه الانقلابات فى السودان؟

وقال العجوز فى بساطة :

ـ الفرق بين ثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، والحكم العسكرى الذى تولاه عبود ثم نميرى فى السودان.. هو أن ثورة ٢٣ يوليو استطاعت أن تتطور بإفساح مجالات الحكم المدنى مما استمر بشعبيتها.. وإن كانت القوة التى لا تزال تعتمد عليها الثورة حتى اليوم هى قوة الجيش.. وإن كانت القيادة العليا حريصة دائما على السيطرة على هذه القوة حتى لا يظهر

فيها أي محاولة انقلاب عسكرى.. في حين أن نميرى لم يتطور في هذا الاتجاه مما كان لا يمكن معه إلا الإطاحة به ولو عن طريق تحرك عسكرى مضاد.. وكان من حظ الحركة الشعبية السودانية أن الرئيس الفريق عبدالرحمن سوار الذهب الذى أطاح عسكريا بحكم نميرى أثبت إيمانه بنظام الحكم المدنى الشعبى الديمقراطى.. فكان صادقا فى كل وعوده وفى إنهاء نظام الحكم العسكرى.

وقال الشاب كأنه لا يستطيع أن يطمئن :

- إن كل هذا التاريخ القريب يجعلنا اليوم نعيش بالنسبة للسودان فى حالة انتظار، ولا نستطيع أن نتخلص من التساؤلات حول المصير.. هل يستطيع الحكم المدنى الديمقراطى أن يستقر ويستمر دون أن يلحقه انقلاب عسكرى ثالث يطيح به ليعود إلى السودان الحكم العسكرى الديكتاتورى؟

وقال العجوز مستطردا :

- إن الحكم المدنى الجديد فى السودان تواجهه عدة مشكلات أساسية يجب أن يصل إلى حلها.. حتى ينقلنا وينقل العالم كله من حالة الانتظار إلى حالة الاستقرار.. ومن بين هذه المشكلات مثلا :

● الوصول إلى حد أدنى وحد أقصى للمشكلات الطائفية والحزبية والدينية والاقليمية.. بحيث لا يمكن اجتياز هذا الحد حتى مع استمرار هذه المشكلات حرصا على استمرار سلامة نظام الحكم.

● الوصول إلى حد أدنى أو حد أقصى لتعامل السودان

الدولى.. بحيث لا يتاح للقوى الأجنبية وأيضا العربية التى تتصارع على أرض السودان من أن تهدم نظام الحكم وتعرضه لانقلابات عسكرية أو مدنية.. فهناك مثلا اتجاه إلى تحديد علاقة السودان بالنسبة لليبيا.. أى علاقته بما يطالب به الرئيس القذافى.. فى حين أن هناك اتجاها آخر نحو الاعتماد الأقوى على ارتباط السودان بمصر.. رغم ما بين ليبيا ومصر من تباعد سياسى كبير.. ورغم أن كلا الدولتين تسعيان إلى اكتساب موقف حكومة السودان منهما.. فالحل الوحيد لتحديد هذا الموقف مع الاحتفاظ بقوة استقرار الحكم السودانى هو وضع حد أدنى وحد أقصى لما يمكن أن يتحرك به السودان نحو ليبيا أو نحو مصر.

● ثم هناك وضع صعب يواجهه السودان إلى حد قد يهدد استقرار نظام الحكم.. وهو الوضع الاقتصادى.. بما فيه من خطورة زحف الجوع والبوار والإفلاس وزحف المهاجرين من الدول الإفريقية المجاورة.. وهذا أيضا يتطلب الاتفاق بين كل القوى السياسية فى السودان حول الحد الأدنى والأقصى للتعامل الدولى لاجتياز هذا الوضع.. حتى لا يقع السودان تحت احتلال أجنبى اقتصادى يفرض إرادته على نظام الحكم..

● ومن أضخم المشاكل التى تواجه الحكم السودانى المدنى الجديد مشكلة الوضع بالنسبة للسودان الجنوبى.. وهى مشكلة طائفية إقليمية واجهت عبر التاريخ كثيرا من دول العالم.. والمشكلة بين الشعب الانجليزى.. والشعب الاسكتلندى استمرت مئات السنين تخللتها الحروب إلى أن توحدا فى الدولة البريطانية..

وإن كانت الطائفية واعتزاز كل شعب بشخصيته المستقلة لا تزال قائمة حتى اليوم.. والشعب الأرمنى قضى حتى اليوم مئات السنين فى محاولة تحقيق استقلاله بدولة أرمنية.. ولم يحققها حتى اليوم رغم الاستقلال الذاتى كنظام داخل دولة الاتحاد السوفيتى.. والحكم فى السودان يجب أن يواجه هذه المشكلة كأنها تهدد استقرار الحكم واستقرار المصير.. ورغم كل المحاولات التى تبذل للاتفاق مع «قرنق» زعيم الثورة الجنوبية.. فإنى أنا شخصيا أعتقد أن كل هذه المحاولات لن تؤدى إلى نتيجة مستقرة. لأن «قرنق» نفسه يرمى إلى هدف شخصى وهو الاستقلال بجنوب السودان عن شماله.. ولن يعدل أبدا عن تحقيق الهدف مهما ادعى قبول أى اتفاق.. والطريق الوحيد هو الوصول إلى زعيم للجنوب أقوى من «قرنق» حتى نظل فى انتظار الأمل.

● ومشكلة أخرى تعتبر مشكلة جانبية يواجهها الحكم المدنى فى السودان.. وهى مشكلة تسليم مصر للرئيس السودانى السابق جعفر نميرى.. وإن كان البعض يعتبرها مشكلة رئيسية يقوم عليها تخطيط العلاقات بين مصر والسودان.. رغم أن الماضى لا يمكن أن يتحكم فى الحاضر.. والرئيس المعزول لا يمكن أن تكون له أى قيمة محددة للحكم إلا إذا اعترفنا بأنه لا يزال يحتفظ بقوته حيث كان.. سواء كانت قوة مدنية أو عسكرية..

والوضع القائم فى السودان اليوم لا يمكن أن يعترف بأن نميرى قد ترك وراءه أى قوة يمكن أن يحسب حسابها.. كما أن الحالة النفسية للشعب التى يمكن أن تدفعه إلى مجرد

المطالبة بالانتقام من شخصية باتت سياسيا، يمكن علاجها دون مطالبة مصر بتسليم نميرى.. وهو ما ترفضه مصر تمسكا بتقاليدها التي ينص عليها دستورها بحماية اللاجئين إليها.. وقد سبق أن رفضت تسليم الملك «السنوسى» إلى الرئيس القذافى بعد أن كان قد لجأ إليها منذ أيام جمال عبدالناصر، ولم يستطع القذافى أن يسترد الملك رغم استمرار إصراره.. بل اتخذ من عدم تسليم الملك إليه ذريعة لهدم كل ارتباطه بمصر وهو ما لا نتمنى أن يتكرر بين مصر والسودان.. والمشكلات التي تواجه الحكم المدنى الديمقراطى فى السودان والتى خلفها الحكم العسكرى الديكتاتورى مشكلات متعددة عويصة الحل.

وقال الشاب كأنه لا يزال يائسا :

ـ إنها كلها مشكلات عويصة تبدو كأنها لن تحل أبدا.. مما يهدد معها نظام الحكم الجديد..

وقال العجوز فى لهجة حادة كأنه يلوم الشاب على تردده فى الاقتناع :

ـ ولكننا فى فترة الانتظار لا نيأس من الحل حتى نصل إلى الاطمئنان على استقرار الحكم فى السودان.. ودوامه إلى الأبد دون أن يواجه أى انقلاب جديد.. فهو من القوة بحيث يستطيع أن يصد أى محاولة انقلاب.. قوة اكتسبها من التجارب التى مرت به.. كما أنى أحب أن أقول لك : إن كل ما يحدث فى مصر يتحقق فى السودان ولكن بأسلوب مختلف.. والانقلابات التى سبق أن حدثت فى السودان سبق أيضا أن وقعت فى مصر.. ولكن عن طريق مختلف.. فوفاة جمال عبدالناصر حققت

انقلابا فى الحكم.. ثم اغتيال أنور السادات حقق انقلابا آخر.. ثم أن الاتجاه المصرى نحو الحكم الديمقراطى كان له أثر كبير فى وصول السودان إلى الحكم الديمقراطى وإن كان قد وصل إلى ديمقراطية لها صورة مختلفة.. وأنا اثق ثقة كاملة فى عبقرية الرئيس السودانى الجديد.. الزعيم صادق المهدى.. فقد عاش عمره كله فى معارك سياسية زودته بتجارب متعددة يستطيع بها أن يقيم حكما قويا لتحقيق الأهداف الوطنية.. وربما كان من بين ما استوعبه أن يحمل رئيس الدولة المسئولية الكاملة عن إدارة القوات العسكرية.. كما هو قائم فى مصر.. بدليل أنه وهو رئيس للوزراء صمم على أن يكون فى الوقت نفسه وزيرا للدفاع.. أى وزيرا للجيش.. حتى يملك القدرة على الاحتفاظ بالاطمئنان.

وسكت العجوز ورفع مبسم الشيشة إلى شفتيه ونفث الدخان.

فى انتظار ما يحدث

عقب خطف الطائرة المصرية

سبق أن وضعت تفسيرا للتفريق بين الإرهاب والكفاح المسلح.. وقلت: إن الفارق بينهما يقوم على تقدير الدوافع وأهداف كل عملية..

وعمليات اختطاف الطائرات قد تعتبر عمليات إرهابية وقد يكون من بينها أيضا عمليات يدفع إليها الكفاح المسلح لتحقيق أهداف وطنية مشروعة.. حتى لو شملت التهديد بمصير الركاب المدنيين الأبرياء.. وهو ما يحدث فى كل الحروب التى تعلن رسميا بين الدول.. فلم تعد الحروب تدور بين العسكريين ولكنها تدور بين الشعوب بمن فيها من المدنيين ومن نساء وأطفال وتعرض أفراد الشعب كله للاعتداء.

وعندما تكون عملية اختطاف الطائرة قائمة على الكفاح المسلح.. يبدأ المختطفون فورا وبمجرد استيلائهم على الطائرة بإعلان دوافعهم وأهدافهم.. أى يعلنون شروطهم للإفراج عن الطائرة.. وفى الوقت نفسه يظلون حريصين على سلامة الركاب مهما طالت مدة التفاوض بينهم وبين الدولة

المسئولة عن الطائرة لأن حياة الركاب تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر المساومة على تحقيق الأهداف.

وهذا ما حدث عندما اختطفت طائرة .T.W.A التى تعتبر طائرة أمريكية.. فقد أعلن المختطفون مطالبهم بمجرد أن استولوا على الطائرة وهبطوا بها فى مطار بيروت وهم محتفظون بسيطرتهم عليها وعلى من فيها.. وكانت مطالبهم محددة بالإفراج عن الأسرى من طائفة الشيعة الذين أسرتهم إسرائيل وجمعتهم فى سجونها.. وكان عددهم يزيد على ثلاثة آلاف أسير.. ورغم أن الاتصالات والمفاوضات والمساومات استمرت أياما.. كان المختطفون مكتفين بقوة سيطرتهم على الطائرة وعلى ركابها.. فلم يخربوا فيها ولم يقتلوا أحدا من الركاب.. وإن كان قد قيل أن راكبا قد قتل بعد أن حاول أن يتحداهم.. وانتهت هذه العملية بتحقيق أهدافها فعلا مهما كانت الوسائل والنظم الملفوفة التي حققت بها.. وأفرج المختطفون عن الطائرة وهى سليمة وعن الركاب وهم أحياء.

أما إذا تم اختطاف الطائرة كعملية إرهابية فإن المختطفين لا يعلنون عادة عن دوافعهم وأهدافهم.. لأنها دوافع وأهداف رخيصة قذرة لا يشرفهم الإعلان عنها.. وتنحصر فى اكتساب أتعاب العملية بابتزاز مبلغ معين قد يصل إلى الملايين. وغالبا ما يكون هذا المبلغ قد اتفق عليه قبل تنفيذ العملية.. ويكون الخاطفون قد دسوا فى جيوبهم جزءا من هذا المبلغ كمقدم أتعاب على أن يحصلوا على الباقى بعد نجاح العملية.

والإرهاب منتشر بين بنى البشر منذ الأزل.. وتطور إلى أن تكونت فى أنحاء العالم تنظيمات إرهابية من المجرمين تؤجر

نفسها لكل من يخطر على باله اللجوء إلى الإرهاب.. واتسعت العمليات الإرهابية إلى أن شملت الأهداف السياسية التى لا تعبر عن حقوق بل تعبر عن أهداف شخصية لبعض القادة تحددها عقلياتهم الشخصية لامطالب شعبية.. وبين هؤلاء القادة رؤساء لدول خصوصا من دول العالم الثالث التى لا تزال تعيش تحت سيطرة العقلية القبلية.. ولم ترتفع بها إلى العقلية التى يمكن أن تقوم عليها دولة تعيش على مبادىء ونظم عالمية.. وتتحرك كدولة لا كقبيلة.. وقد تطور الإرهاب إلى أن ظهرت دول استغنت عن الاستعانة بمحترفى الإرهاب وأخذت تقوم بنفسها بالعمليات وعرفت فى العالم كدولة إرهابية وهى غالبا الدول التى تعجز عن الدخول فى حروب رسمية كاملة فتلجأ إلى الإرهاب.. أو لأن مطالبها لا تبرر إعلان الحرب لأنها مطالب شخصية قاصرة على عقلية الرئيس.. فتلجأ إلى الإرهاب لتحقيق هذه المطالب.

والفارق دائماً بين الكفاح المسلح الوطنى والإرهاب هو كما قلت: تحديد الدوافع والأهداف.. وإعلانها مع القيام بالعملية.

وعملية اختطاف الباخرة الإيطالية مثلا.. وبصرف النظر عن شخصية الذين قاموا بها أو خططوا لها.. من الصعب الاقتناع بانها عملية كفاح مسلح فلسطينى وطنى.. لأن الذين قاموا بها لم يعلنوا فورا عن دوافعهم وأهدافهم.. بل لم يستمروا بها فى خط واع إذ كانوا قد قرروا أن يحتفظوا بالهدف سرا حتى يتحقق.. مما مال بها إلى مجرد اعتبارها عملية إرهابية.

إلى أن حدثت العملية الأخيرة التى اختطفت بها الطائرة المصرية والهبوط بها فى مالطة.

ولم يعلن المختطفون بمجرد استيلائهم على الطائرة عن دوافعهم وأهدافهم.. ولم يطالبوا بتحقيق أى هدف وطنى أو سياسى للإفراج عنها.. كل ما كانوا يطالبون به هو تزويد الطائرة بالبترول للانتقال بها إلى دولة أخرى.. وكان هذا الدليل على أنه ليس لهم هدف أكثر من اختطاف الطائرة.. وليسوا مكلفين بالمساومة على هذا الهدف نظير الإفراج عنها.. بل كان كل ما هم مكلفون به هو تسليم الطائرة إلى دولة أخرى لتقوم هذه الدولة بنفسها بالمساومة عليها وعلى حياة ركابها.

وبدأ المختطفون يتصرفون ضد أى هدف يمكن أن يكون لهم.. كأنهم مجانين.. فلم يصبروا حتى تنتهى اتصالاتهم بالمسئولين عن المطار إلى تزويدهم بالوقود.. مهما طالت هذه الاتصالات .. بل بدأوا فى قتل الركاب.. كل ربع ساعة واحدا بعد الآخر.. وهم يقدرون أنهم بذلك يجعلون المسئولين مضطرين إلى الاستجابة لهم ولو لإنقاذ آخر راكب لم يقتلوه.. دون أن يقدروا أن البدء فى قتل الركاب يدفع المسئولين إلى اعتبار أنهم سيقتلون كل الركاب سواء بقوا فى هذا المطار أو انتقلوا إلى مطار آخر.. ولم يقدروا أنهم ليسوا فى حاجة إلى قتل الركاب ماداموا مسيطرين عليهم وعلى الطائرة.. بل لم يقدروا أن وجود الركاب على قيد الحياة هو حماية لهم هم شخصيا.. فإن المراكز المسئولة لا تستطيع الانقضاض عليهم بالقوة المسلحة حرصا على سلامة الركاب وطاقم الطائرة.

وأكثر من ذلك.. فإن إطلاق الرصاص داخل الطائرة لقتل الركاب قد أدى إلى ثقب جدار الطائرة فلم تعد صالحة لتولى

الطيران.. أى أنه أصبح مفروضـا عليهم أن يبقوا داخل الطائرة وحتى النهاية على أرض مطار مالطة.. ولم يعودوا قادرين على تحقـيق مجرد الهـدف بالانتقال إلى مطار آخـر.. ولكنهم كانوا من الجهل أو من الجنون بحـيث استمروا فى المطالبـة بتزويد الطائرة بالبـترول وفى الوقت نفـسه يوالون قتـل الركاب رغم أنهم لم يعد فـى استطاعتـهم الانتقال إلى أى مـطار آخر لدولة أخرى.. الدولة التى يعملون لحسابها.

ورغم كل ذلك كـان يمكن أن يدفـعـهم اليـاس إلى مـرحلة الاستسلام تحت شروط. أى أن يبـدوا استعدادهم للإفراج عن الطائرة وركابهـا بشرط عدم القـبض عليهم وتركـهم أحرارا.. ولكنهم لم يستسلموا لأنهم مجـانين حتى أنهم كانوا يرقصون ويغنون كلما قتلوا راكبا.. كما قال قائد الطائرة.

ولاشك أن مـحـتـرفـى العـمليـات الإرهابيـة ليـسـوا من الشـخصيـات العادية السليمة.. بل هم عادة شخصـيات مصابة بنوع من الجنون.. وهو جنون قد يدفعهم إلى عمليات انتحارية دون أى نوازع أو دوافع وطـنيـة مـشـرفـة إلى الإيمـان بالاستشهـاد.. كما يحدث فى كثيـر من العمليات التى تمت فى لبنان.. ولكنه انتحار تؤدى إليه الظروف الشخصية التى تحيط بحياة كل منهم.. انتحار المـجنون.. كما أن الإرهابى المحترف يتلقى ثمن القيام بعملية قد يفقد فـيها روحه.. فهو يعلم مقدما أنه معرض للموت.. لذلك فهو يتلقى ثمنا كـبيرا نظير المجازفة بروحه.

إلى أن تحركت قوات الصاعقة المـصرية لوقف العملية كلها والقضاء على هؤلاء الإرهابيين.

وقد ظهرت معارضة لتدخل القوات المصرية.. وقال البعض: إن هذا التدخل أدى إلى قتل مزيد من ركاب الطائرة.. وكان يكفى الاستمرار فى الاتصال بالخاطفين حرصا على سلامة الركاب وسلامة الطائرة.. بل إن بعض المعارضين استسلموا لما أذاعته بعض الإذاعات بأن الخاطفين لم يكونوا قد قتلوا سوى راكب واحد وأن الباقين قتلوا أثناء المعركة بين القوات المصرية والخاطفين.

وهذا ليس صحيحا.. والذين يعارضون تحرك القوات المصرية خدعتهم وضللتهم إذاعة أنباء مغشوشة عمدا وجهلا.

فعمليات قتل الركاب كانت مستمرة.. كل ربع ساعة.. قتيل.

ثم إن القوات المصرية وقفت بعيدا عن الطائرة نهارا كاملا كانت القوة الإرهابية تستطيع خلاله أن تبدى استعدادها للإفراج عن الطائرة أو على الأقل أن تتوقف عن قتل الركاب الذين كانت تلقى بجثثهم خارج الطائرة.. وقد وصل عدد الجثث الملقاة على الأرض إلى ست جثث وقدرها البعض بثمان.....

أى أنه يمكن تقدير أن القوات المصريةحتى لو كان هجومها على الطائرة قد أدى إلى ضياع مزيد من الركاب ولم يبق منهم إلا واحد.. فإن هذا الواحد كان سيقتله أيضا المختطفون دون أن تهاجمهم القوات.. كما كانوا سيقتلون كل أفراد طاقم الطائرة وقد هددوا قائد الطائرة بالقتل بعد انتهاء العملية.. أى أنه كان قد تأكد أنهم لن يقتلوا وحدهم فى هذه العملية بل سيقتلون كل من فى الطائرة قبل أن يقتلوا هم.

وقطعا لم يكن من القوات المصرية التضحية بأى راكب

حتى ولا القضاء على واحد من المختطفين.. وربما كان الهدف الأمثل هو القبض على هؤلاء المختطفين أحياء.. لا لمجرد فرض القانون عليهم بل للحصول على اعترافاتهم بالدولة العربية الأخرى التى حرضتهم واتفقوا معها على القيام بهذه العملية.. وللأسف قتل كل أفراد المختطفين ولم يبق منهم إلا واحد فى المستشفى يدعى أنه غير قادر على الكلام.. وهى مستشفى فى مالطة وليست فى مصر.. ومالطة دولة مقيدة بعلاقاتها الدولية.. وارتباطها أوسع مع ليبيا.. حتى أن الرئيس القذافى سبق وعرض عليها الوحدة الاندماجية معه.. ولذلك فقد يتطلب الوصول إلى اعترافات الإرهابى الذى لا يزال حيا جهدا ليس عاديا.. فليبيا هى المتهم الأول بالتحريض على هذه العملية.

واخيرا..

فإنى مقتنع بالتحرك الذى قامت به قوات الصاعقة لتصفية عملية اختطاف الطائرة.. ولكنى تائه مع ما يمكن أن يعقب هذه العملية فيما بيننا وبين ليبيا.. أو أكثر تحديدا.. فيما بيننا وبين القذافى.

إن القذافى ليس حاكما طبيعيا يمكن قياسه بالحقوق والواجبات.

ولكن مصر دولة طبيعية تحت قيادة حاكم كامل الأوزان.. ولا يمكن أن تقع مصر الدولة الطبيعية فى شذوذ دولة غير طبيعية.

واتمنى أن أبقى دائما محتفظا باقتناعى.

قال الشاب وهو يبتسم ساخرا من نفسه:

ـ إنى اعتقد أنه لم يعد هناك فارق بين الشباب والعواجيز.. فكلهم أصبحوا يعيشون الماضى ويستسلمون له حتى لم يعد فى وعيهم ما يكفى لاستيعاب الواقع الحاضر.. وأنت كعجوز تعيش الماضى لأنك وجدت فيه ومارسته.. وأنا كشاب لا أجد ما يدفعنى إلى التزود بالعلم إلا القراءة عن الماضى سواء فيما تنشره الصحف أو فيما يصدر من كتب.. وما ينشر عن الماضى يتميز بالمصارحة وكشف الأسرار.. وسواء كانت مصارحة تقوم على الكذب والإدعاء أم على الصدق الكامل.. فإنها تعتبر مثيرة وممتعة للقارىء مما يدفع إلى تتبعها.. فى حين أن ما ينشر عن الواقع يقوم على كلمات مرددة مملة لا تجذب القارىء إلى أى أمل مما يدفعه إلى الزهق من الاستمرار فى قراءتها.. ولذلك فقد أصبحت مصر كلها تعيش فى وحدة بين الشبان والعواجيز .. وحدة الحياة مع الماضى لا مع المستقبل.

وقال العجوز فى إشفاق على الشاب وهو ينفث دخان الشيشة:

– إن اليأس من الواقع يدفعنا تلقائيا إلى التعلق بالماضى.. وتصور نفسك كأنك طالب يائس من النجاح فى الامتحان فيدفعك اليأس إلى التخلى عن قراءة الكتب الدراسية المفروضة عليك وتلجأ إلى قراءة القصص التاريخية المثيرة المسلية.. أو على الأقل لتحتفظ لنفسك بمظهر القراءة حتى ترضى أهلك بأنك لا تزال تطلب العلم وتسعى إليه.. ونحن كلنا فى حالة يأس من النجاح فى أى امتحان قادم لذلك نهرب من دراسة الواقع ونسلى أنفسنا بقراءة القصص التاريخية.

وقال الشاب مقاطعا:

- إن ما أقرأه ليس قصصا عن التاريخ البعيد.. ولكنها قصص التاريخ القريب جدا.. حتى إنى لا أحس وأنا أقرأ كأنى أتفرج على أحداث انقرضت من على ظهر الدنيا.. بل أحس كأنى أعيش أحداثا لا تزال حية ولا تزال تشملنى شخصيا وتسيطر عليّ.. وإننى أعيش الآن فى معركة عنيفة أقرأ عنها بين الناصرية والساداتية.. رغم أننى لا أعى عهد عبدالناصر ولم استكمل وعيى فى عهد السادات.. وأنا اليوم مجرد قارىء لما ينشر عن كلا العهدين.

وقال العجوز ساخرا:

- وإلى أين انتهت بك قراءتك لهذه المعركة.. هل أصبحت ناصريا أم ساداتيا؟!

وقال الشاب محتدا :

- لا هذا ولا ذاك. فإنى لم أجد فيما قرأته أن الخلاف بين عبدالناصر والسادات هو خلاف حول المبادىء الوطنية الأساسية التى يقوم عليها الكيان المصري. ولكنه اختلاف فى الظروف التى مرت بكل منهما دون أن يقصداها.. ولذلك اضطر كل منهما إلى اتباع طريق يختلف عن طريق الآخر.. ومثلا.. لو كان عبدالناصر قد انتصر على إسرائيل بتحالفه مع الاتحاد السوفيتى.. لما اضطر أنور السادات إلى إعلان السلام مع إسرائيل بتحالفه مع أمريكا.. وقد بدأ السادات باتباع نفس طريق عبدالناصر ووصل إلى أبعد منه فى التحالف مع الاتحاد السوفيتي.. أى لم يكن هناك مذهب سياسى يفرق بينهما.. إلى أن دفعت الظروف بالسادات إلى الطريق الأمريكي.. بل إنه

يقال : إن عبدالناصر نفسه كان يمكن لو أن الله مد فى عمره أن يتبع نفس الطريق الى اتبعه السادات تحت ضغط الظروف.. أى لاعتمد هو الآخر على أمريكا لمواجهة الهزيمة أمام إسرائيل.. فكلاهما ينتمى إلى تنظيم سياسى واحد.. ظل يجمعهما إلى آخر عمر كل منهما.. وهو تنظيم الضباط الاحرار.. وهو تنظيم يملك القوة على مواجهة الواقع.. وحدد لنفسه منذ البداية مبادىء لتحقيق أهداف دون ارتباط بمذهب محدد.. أى دون ارتباط بمذهب رأسمالى أو بمذهب ماركسى.. ودون ارتباط بالغرب أو بالشرق العالمى.. لذلك كله.. ومع بقية التفاصيل.. فإننى لا أستطيع أن أتحزب لعبدالناصر أو لأنور السادات.. فالاختلاف بينهما ليس اختلافا فى المبادىء والمذاهب ولكنه اختلاف فى الظروف التى واجهها كل منهما.

وقال العجوز فى هدوء بعد أن عاد ينفث دخان الشيشة:

– مهما كان ما وصلت إليه خلال قراءتك من عدم التفريق بين عبدالناصر وأنور السادات فلا شك أن هناك فارقا واسعا بين كلتا الشخصيتين.. وهو فارق فى أسلوب الحكم وحتى فى أسلوب الاتصالات الشعبية.. وهو ما يجعل المعركة لا تزال مستمرة بين الناصرية والساداتية.. وتستطيع أن تعتبرها معركة لفرض مؤثرات شخصية عبدالناصر أو مؤثرات شخصية السادات على الحكم.. فماذا خرجت به من هذه المعركة؟

وصاح الشاب فى حدة:

– لا يمكن فرض إحدى الشخصيتين على الحكم.. فالظروف قد تغيرت بعد السادات كما تغيرت بعد عبدالناصر

بحيث لم يعد أحدهما يصلح للقيادة وحكم البلد.. حتى لو ظهر بعد موتهما تلميذ لأحدهما يحاول أن يقلد ويردد أسلوب أى منهما فلن يصلح ولن يفلح.. والقذافى تلميذ كامل.. لعبدالناصر ويعتبر حاكما فاشلا لأنه لا يراعى تغير الظروف فى أيامه عما كانت عليه أيام عبدالناصر.

وهدأ الشاب قليلا ثم استطرد قائلا:

- ولكنى اعتقد أن التأييد العام الذى تعبر عنه الشوارع السياسية لعهد عبدالناصر ولشخصيته أوسع وأقوى من التأييد العام لعهد السادات وشخصيته.. ولا أدرى لماذا؟ رغم أن التفاصيل تثبت أن مصر كانت تعانى أيام عبدالناصر أكثر مما عانته أيام السادات.

والقى العجوز مبسم الشيشة من يده والتفت إلى الشاب كأنه يهم أن يلقى حديثا طويلا.. وقال:

إن أى زعيم سياسى أو قائد أو حاكم يحتفظ بذكراه اعتمادا على المجتمع الذى أقامه واستمر من بعده.. وسعد زغلول احتفظ بذكراه حتى اليوم اعتمادا على مجتمع الوحدة الوطنية الذى أقامه وحققه فى عهده.. رغم قوة المعارضة التى كانت ترفض استمرار ذكراه.. وجمال عبدالناصر أيضا كان قد استطاع أن يقيم مجتمعا مصريا كاملا جديدا بعد أن قضى على المجتمع الذى كان قائما.. أى أقام مجتمع الفلاح الجديد.. والعامل الجديد.. والموظف الجديد.. بعد أن قضى على مجتمع الباشوات.. والبكوات.. وأصحاب رؤوس الأموال.. وقد مات سعد زغلول دون أن يحقق بالمجتمع الذى أقامه جلاء الاحتلال البريطانى ورغم ذلك ظل محتفظا بذكراه لأن مجتمع

الوحدة نفسه ظل قائما.. وكذلك عبدالناصر فقد مات دون أن يحقق بالمجتمع الذى أقامه شيئا من الأهداف التى كان يسعى إليها .. بل على العكس.. فقد قام هذا المجتمع دون أن يستكمل الأسس الكاملة التى تضمن قوة البناء.. فارتفع مستوى الفلاح وانخفض المستوى الزراعى.. وارتفع المستوى الاجتماعى للعامل وهبط مستوى العمل إلى الحضيض.. كما ارتفع مستوى الموظف حتى أصبح الشعب كله من الموظفين وفى الوقت نفسه ضاعت مسئوليات الموظف.. وهو ما بدأ يأخذ مصر إلى مستوى الإفلاس العام.. أى ليس الإفلاس الاقتصادى فحسب بل أيضا الإفلاس الفكرى فى مواجهة أى مشكلة.. ورغم ذلك فقد ظل عبدالناصر بعد أن مات محتفظا بقوة ذكراه لأن المجتمع الذى أقامه لا يزال هو الأقوى. وقد جاء بعده أنور السادات فدفعته الظروف إلى محاولة تغيير هذا المجتمع الناصرى.. فبدأ يفتح الأبواب للمجتمع القديم.. وبدأ يتحرر مما كانوا يسمونه بالمجتمع الاشتراكى ويتبنى ما يسمى بالمجتمع الديمقراطى.. ثم أطلق حرية المناقشة حول كل النظم التى وضعها عبدالناصر لإقامة مجتمعه.. كمناقشة مجانية التعليم.. أو مناقشة مسئولية الدولة عن تعيين كل الخريجين.. أو مناقشة مسئولية الدولة عن دعم المواد الاستهلاكية.. أو.. أو.. وكل هذه المناقشات بدأت تهدد المجتمع القائم.. أى مجتمع الفلاحين والعمال والموظفين الذى أقامه عبدالناصر.. ولذلك بدأ هذا المجتمع يتحيز لذكرى عبدالناصر ويهدم فى ذكرى السادات بعد موتهما.. رغم أنه لا فارق بينهما فى الأهداف ولكنه فارق فى الطريق التى كانت

تفرضها الظروف على كل منهما.. وهو نفس ما يمكن أن تحدد به قيمة ذكرى سعد زغلول بالنسبة لقيمة ذكرى مصطفى النحاس.. فقد كانا هما أيضا متساويين فى أهدافهما الوطنية.. ولكن الظروف تغيرت بكل منهما.. حتى اضطر مصطفى النحاس إلى توقيع معاهدة عام ٣٦.. التى لا تحقق الجلاء عن مصر.. وهى نفس الظروف التى دفعت أنور السادات إلى توقيع اتفاقية «كامب دافيد».. وقد امتدت الحياة بمصطفى النحاس حتى اضطر أن يسحب توقيعه عن معاهدة ٣٦ تحت ضغط المجتمع القائم الذى كان قد أقامه سعد زغلول.. وربما لو امتد العمر بأنور السادات لاضطر هو الآخر إلى سحب توقيعه عن اتفاقية «كامب دافيد»تحت ضغط المجتمع القائم الذى أقامه جمال عبدالناصر.

وقال الشاب مقاطعا:

– إن المعركة الدائرة اليوم بين الناصرية والساداتية لا يمكن أن تعتبر معركة شعبية.. إنهامعركة بين مجموعة من الأفراد كاد بعضهم يسيطر على مناصب الحكم أيام عبدالناصر وبعضهم كان يسيطر أيام أنور السادات.. وهو ما يجعلنى حائرا إلى حد رفض اتخاذ أى موقف لى داخل هذه المعركة.

وقال العجوز بعد أن زفر دخان الشيشة:

– هذا هو نقص مشترك فى شخصية جمال عبدالناصر وأنور السادات.. فكلاهما لم يفكر فى إعداد قيادات شعبية يمكن أن تخلفه.. ولم يتركا خلفهما إلا مناصب حكومية يضعون على كل منها أشخاصا عرضة دائماً لأن يتغيروا.. كانا يخافان على انفرادهما بالسيطرة على الحكم خوفا لا يطمئنهما

حتى إلى أقرب الناس إليهما من أصحاب المناصب.. وجمال عبدالناصر لم يضع أنور السادات كنائب له إلا وهو مطمئن إلى أنه لن يصل إلى زعامة شعبية.. وأكثر من ذلك أنه لم يضعه نائبا وحده بل وضع بجانبه حسين الشافعي.. ولو كان العمر قد امتد بجمال عبدالناصر لأجرى تعديلا فى المنصب وعهد به إلى آخرين..وكذلك أنور السادات فبعد أن حقق لنفسه الانفراد بالحكم دون أن يتعرض لأى مواجهة من شخص آخر له قوة شعبية يعتمد عليها فى مجادلته.. اختار الرئيس حسنى مبارك نائبا له وهو يعتقد أنه ليس له قوة شعبية يمكن أن تهدده.. ولو كانت قوة الشخصية الشعبية التى اكتسبها حسنى مبارك اليوم قد ظهرت أيام أنور السادات لأبعده فورا عن منصب نائب الرئيس.. لذلك فكل الشخصيات التى تركها وراءه جمال عبدالناصر وأنور السادات لم تكن شخصيات شعبية.. بل إنها أيضا شخصيات ليست مرتبطة بشخصية عبدالناصر أو السادات.. ولكنها مرتبطة بالمناصب الحكومية التى وصلوا إليها.. كل منهم يريد استعادة منصبه بصرف النظر عن إيمانه بشخصية عبدالناصر أو السادات.. حتى إن كل رئيس لمصر خلف الآخر كان يصمم على إنكار أنه مجرد استمرار لمن سبقه.. فأنور السادات ليس استمرارا لعبدالناصر.. وحسنى مبارك ليس استمرارا لأنور السادات.. كما أن كلا منهما لم يترك وراءه تنظيما يتقيد بمبادئه واتجاهاته التى كان يحكم بها.. لذلك فلم تقدم أى سلطة مثلا على إقامة تمثال ينتصب فى أحد ميادين القاهرة لعبدالناصر أو السادات كما تقوم تماثيل مصطفى كامل وسعد زغلول

وأحمد ماهر وغيرهم.. ولو لمجرد تسجيل التاريخ المصرى.. ولكن الواقع أن كل سلطة تتبرأ من السلطة التى سبقتها.. فلا الناصرية ولا الساداتية لها قوة تركتها وراءها إلا قوة المجتمع الذى أقامته وخلفته.. وهو مجتمع بلا سلطات.. وإن كان مجتمعا منقسما يعيش الأمنيات.

وقال الشاب ساخطا:

– ولكن .. كيف أعيش هذا الماضى الذى تأسرنى فيه كل قراءاتي.. وكيف استلهم منه تحديد مسئوليتى هذه الأيام؟

وقال العجوز كأنه يستجدى اقتناع الشاب:

– كما قلت لك: إنك تلجأ إلى الحياة فى الماضى هربا من الواقع.. وأريدك أن تصل إلى العكس. أى تهرب من الماضى وتعيش الواقع.. وماضى ثورة ٢٣ يوليو لم يضع أسسا يمكن أن يقوم عليها واقع اليوم.. فقد قام بالثورة جيل من الشباب كان يعيش النظريات المذهبية والسياسية التى قرأها فى الكتب دون أن يكون لديه أى إلمام بالواقع سواء الواقع الوطنى أو الواقع العالمى.. فضاع هذا الجيل ضحية التناقض بين النظرية والواقع .. وضحية تعرض المبادىء لمفاجآت الظروف.. وقد حدث هذا فى تاريخ كل الثورات التى مرت بكل دول العالم.. حتى أصبحت كل النظريات الرأسمالية والماركسية والاشتراكية تختلف صورها الواقعية بين كل بلد وآخر نتيجة اختلاف الواقع.. وقد وصل إيمان «ماوتسى تونج» بالماركسية مثلا إلى حد أن فرض زيا واحدا على أفراد الشعب الصينى.. كما عاش فى تحالف كامل مع الاتحاد السوفيتى تطبيقا لنظرية المجتمع الماركسى الواحد.. ولكن الواقع كان أقوى من

النظرية.. فـاصبح الشعب الـصينى يرتدى الزى الذى يخـتاره كل فـرد.. حتى لو ارتدى بنطلون الـبلوجينز الأمـريكى.. كمـا أصبحت علاقات الصين بالاتحـاد السوفيتى أبعد وأضعف من عـلاقـاتـهـا بأمـريكا.. وكل ذلـك بحكم مـا يفـرضـه الواقع السـياسى.. لذلك فكل مـا أتمناه أن يتحـرر الجيل الجـديد من الماضى الذى كان مـستسلما للنظريات ويـعيش دارسا الواقع حتـى يصل به إلى تحقـيق الأهداف.. وبعدها.. أى بـعد عـشر سنوات.. أو خمـسين.. أو مائة عـام نقيم تمـثالا لعبـدالناصر وتمثـالا آخر لأنور الســادات تسجـيلا للتـاريخ الطويل.. ولعل مصـر تكون قد وصلت إلى رخاء يتـيح لها الانفاق على إقـامة تماثيل من الأحجار.

وسكن العـجـوز وهو ينهج من ثقل طول الكلام.. ومـد يده إلى مبسم الشيـشة كأنه يستغيث بالدخـان.. بينما الشاب تائه مع حيرته بين ما يقرأه وما يعانيه.

طبع بمطابع دار اخبار اليوم